كتاب الرافد

د. نصر الدين لعياضي

مُساورَات الكلمات

دائرة الثقافة - حكومة الشارقة

ص.ب. 5119

هاتف: 5123333 009716

بـــرّاق: 5123303 009716

د. نصر الدين لعياضي

مُساوَرات الكلمات

الشارقة

فاتحة المساورات

«أولو الألباب هم الذين يأخذون مِنْ كُل قِشْر لُبابه، ويطلبون من ظاهر الحديث سِرّه».

الشريف الجُرجاني، فلكيّ وموسيقيّ إسلاميّ

تتضمن صفحات هذا الكتاب مجموعة من المقالات المختصرة. لقد أردنا أن تكون كذلك لأننا نعتقد أن القارئ أصبح عجولاً، قليل الصبر، لا يملك النفَس الطويل لقراءة سِفْر التأليف. إنه زمن الاختصار

الـذي أدركه المتشـيعون إلى القصـة القصيرة جـداً، واللافتات الشـعرية. ولا أعتقد أبداً أننا أردنـا بهذا الاختصار أن نقف في صف الكاتب الأوروغوائي إدوارد غاليانو الذي قال ذات مرة: «المصرفيون في حرب ضد التضخّم المالي، أمّا أنا فقد أعلنت الحرب ضـد التضخّم الكلامـي»[1]. لقد رغبنا فـي الاختصار حتـى يشـاركنا القارئ فـي «هوامل» ملاحظاتنـا عن علاقتنا بالاتصـال والإعلام والثقافة. ويشـاطرنا مطارحة ما تثيره من أفكار. لذا حاولنا استخدام القصص والأمثلة والصور والشواهد عملاً بقول الكاتبة والفيلسـوفة الفرنسـية مريـال بربيري التي تـرى أن العامة من النـاس يفضلون الحكايـات عن النظريات والصـور عن الأفكار، وهـذا لم يمنعهم من التفلسـف[2]. ولعل هذا الكتاب يسـاعدهم علـى تحفيز ذكائهم فـي التأويل أو على الأقـل الوقـوف على مـا قالته جَـدّة الباحثـة المغربيـة فاطمة المرنيسـي في تأكيدهـا على أن الكلمـات كالبصل كلما نزعت

---

1 – محمّد محمّد الخطّابي: إدواردو غاليانو يقدّم كتابه الأخير «أبناء الأيّام» في غرناطة: الإنسان صيغ من حكايات! القدس العربي، 21/5/2012 .

2 – Muriel Barbery: L'élégance du Hérisson، edition Gallimard، 2006، p 173.

قشــرة برزت معانٍ جديدة[3]. وأملنا أن نرافق القارئ في عملية الفهم والتفكير. وهنا يكمن الســرّ في اختيار مساورات الكلمات عنواناً لهذا الكتاب. فالمساورة تعني عدم التسليم بالأفكار وعدم الاستســلام لها، والتصــدي لليقينيات؛ أي أنهــا هامش من قلق الســؤال وحيرة المســاءلة، ووثوب التفكير. فإذا كان الفلاســفة يعتقدون أن كل حقيقة في العلم هي خطأ مؤجل[4]. فمن الصعب أن تقدم الكتابة الحقيقة التي لا يقترب الشــك من ســاحتها. وفي تأجيل هذا الخطأ تتجلى مســؤولية الكتابــة التي تتعاظم من يوم لآخر، في زمن تراجعــت فيه قيمة الكلمة وفقدت هيبتها، حيث أصبح إنتاج نص جامع المتعة والفكر والمعنى واقتســام تجربة صعب المنال، خاصة أن القارئ لم يعد ذاك الخصم الذي يجب إبهــاره بالكلام المنمق قصــد الإجهاز عليــه وإذعانه لقبول ما يسوق له من قناعات ومواقف.

ربمــا يعتقد بعض القــراء أن المواضيع التــي تتناولها هذه

---

3 – فاطمة المرنســي: أحلام النســاء الحريم، حكايات عــن طفولة في الحريم، ترجمة ميساء سري، دار ورد للطباعة، 1997، ص 78.

4 – جــان فرنســوا دورتي: فلســفات عصرنــا: تياراتها، مذاهبهــا، أعلامها، وقضاياها، ترجمة إبراهيم صحراوي، الدار العربية للنشر والعلوم، ومنشورات الاختلاف، 2009، ص 47.

المقالات هي مواضيع صغيرة ولا تحتاج إلى الكتابة عنها أو التفكير فيها. للرد على هذا الاعتقاد لا نكتفي بالقول إن الفلسفة المعاصرة قد تخلت عن التفكير في القضايا الكبرى والمصيرية. وشرعت في التبصر في تفاصيل الحياة اليومية. بل يجب أن نكمله بالتأكيد على أن اتساع مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت وما أفرزته من امتداد «سلطة القول»، التي تحدث عنها عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو، أعادت النظر في مفهوم «النص» وشجعت النظر إلى القضايا والوقائع عبر تفاصيلها، والتفاعل مع شذرات من الحياة الاجتماعية. فما يتضمنه هذا الكتاب قد يدفع القارئ البسيط إلى الاهتمام بالمواضيع ذات الصلة بالقضايا التي ظلت تشغل بال الباحثين والمفكرين في العلوم الاجتماعية والإعلامية تحديداً، والتي كانت تناقش في منابر بعيدة عنه أو تنشر برطانة تثنيه عن قراءة مضمونها. لكن هذا لا يمنعنا من الاعتراف بأن الكتابات التي يتضمنها هذا الكتاب لم تبرح عتبات الحديث عن المواضيع الجديدة والمستجدّة في عالم الإعلام والاتصال. بمعنى أن الحديث عنها لم يستنفد والتفكير فيها لا يكتمل، بل يظل في حيز المقدمات.

أخيراً، نتمنى أن نساهم في تحرير التفكير في علوم الإعلام والاتصال من بعض أوهامه وننقل التساؤل عن مكانة وسائل الاتصال في المجتمع إلى البحث عن مكانة المجتمع في وسائل الاتصال. هذا مع علمنا أن الناس يفضلون وهماً يُسَكِّن من روعهم أمام حقيقة تشغل بالهم[1].

* * *

Michel Onfray: Entretien pour l'hebdomadaire tunisien RE- – 1 ALITES; realisé par Hassan Arfaoui; 31 mai 2012

عتبات الحديث عن الاتصال والتكنولوجيا

لسنا كما ظنَّ ابن الجوزي

«لا تعزو خطأ الفكر للعين».

رأيت فيما يرى النائم ابن الجوزي يضرب كفّاً بكفٍّ ندماً على بعض ما دوّنه في كتابه الموسوم: «أخبار الحمقى والمغفلين»، والذي يقول فيه: «إن عدمت من الأحمق فلن تعدم سرعة الجواب وكثرة الالتفاتات والوقيعة في الأخبار». ويقصد بالوقيعة في اللغة العربية التكلم عن الغائب بحقد وميل للإغاظة

والقذف والافتراء. لقد ندم بعد استغراب لأن الوقيعة أصبحت اليوم شرط نجاح الصحف ورفع عدد قرائها. وأضحى مالكوها أذكياء جداً، في نظر البعض، لأنهم يعرفون جيداً من أين تُؤكل الكتف! أما الالتفاتة فأصبحت خلّة الفطنة. فنادراً ما تجد أبناء الجيل الرقمي يحدثونك دون أن يكفوا عن النظر إلى شاشة هواتفهم الذكية ليقرؤوا الرسائل النصية التي تصلهم. أو ترى أحدهم يتصفح بريده الإلكتروني في هاتفه المحمول ويلتفت، بين الحين والآخر، إلى شاشة التلفزيون ليتابع مشاهدة مسلسله المفضل. وقد أطلق الباحثون على هؤلاء تسمية الجيل متعدد «المهام»؛ أي الجيل الذي يستطيع إنجاز أكثر من مهمة في آنٍ واحد. وهذا خلافاً لأبناء الجيل السابق الذين يكتفون بالقيام بشيء واحد فقط، وإن حاولوا القيام بعملين متزامنين يفقدون التركيز ويتشتت ذهنهم. أما سرعة الإجابة فهي مرغوبة اليوم، بل مطلوبة. والبطء فيها لم يعد يعبّر عن رجاحة العقل ورزانة الفكر، بل بات يشي بقلة النباهة والخمول. والرّيث أصبح مذموماً، ويدل على قلة المهنية في عالم الإعلام الذي تتدافع وسائله من أجل تحقيق السبق الصحفي. ويقصد بهذا السبق الانفراد بنقل حدث أو تصريح في أثناء وقوعه، أو الحديث عنه

قبــل أن يجري ويشــيعه الغير. فالميديا الجديــدة لم تتفوق على وســائل الإعلام الكلاســيكية بذاتية ما تنقله فقط، بل بسرعة بثه أيضــاً. إننا نعيش ديكتاتورية الســرعة، ومن لم يعجل، يتخلف إن لم يتعثر ســواء في مجال الرياضة وتحقيق الأرقام القياســية أو في الألعــاب التلفزيونية. وحتى الكمبيوترات أصبحت تقاس بسرعتها؛ أي بمقدرتها على معالجة أكبر عدد من العمليات في أقل وحدة زمنية ممكنة. فالفيلســوف وعالــم الاجتماع الألماني «هارتمــوت روزا» يؤكد فــي كتابه المعنــون: «العجلة: النقد الاجتماعــي للزمن»، الذي صدر في 2005، أن جوهر الحداثة وطبيعتها تســتند إلى العجلــة. فالبطء في نظره يدل على «ثراء الوقت»، ويعبّر عن الوضع الذي نتمكن فيه من إنجاز ما يجب أن ننجــزه ونوفر دقائق وحتى ســاعات مــن الوقت. ويعتقد أن البطء إحســاس بالوقوف بمنأى عن الضغوط، خاصة تلك التي يمارســها الاســتعجال، وشــعور بحرية رفض القيام بأشياء لا نملك الوقت الضروري لإنجازها. فثروة الوقت لا تعني الملل، كمــا يفهمها الذيــن يعانون الفــراغ، بل تفصح عــن إفلات من إكراهات الزمن.

لقــد حلمت البشــرية أو تمنت أن تســتمتع بـ«ثــراء وقتها»

بفضـــل التكنولوجيا. فاعتقدت أن هــذه الأخيرة توفر لها الوقت نتيجــة إعفائهـا مــن القيــام ببعض الأعمــال أو في تيســيرها. لكــن هذا الأمر لم يتحقــق قط. فازداد تبرم البشــرية من ضيق الوقت أو حتى ندرته. هــذه الندرة التي وصفها عالما الاجتماع الأمريكيان: جون روبرسون وغوفري غودبي بـ «العوز» أو الحاجــة للوقت. قد يعترض البعض على ما ســبق قوله لطابعه التعميمــي. ويقدمون العديــد من الأمثلة التي تؤكد أن الكثير من الأشــخاص أصبحوا يعانون فيض الوقــت إلى درجة الملل. ألا يقــول الجزائريون إننا «نقتل الوقــت»؟ أي نعدمه لعدم حاجتنا إليــه. لقد اندهش أحد رجال الأعمــال الأجانب الذي زار بلدان الجنــوب من المفارقــة التالية: ارتفاع عدد حوادث الســير فيها نتيجة الســرعة المفرطة ووصول جــلّ أبنائها إلى الاجتماعات متأخريــن عن موعد انعقادهــا! بالفعل إن هــذا الواقع لم يغفله أحد علماء الاقتصاد الســويديين الذي زعــم أن «ثراء الوقت» لا يتناســب مع الثــراء المادي. ويــرى أن هــذه القاعدة تنطبق علــى كل ثقافــات العالم. ففــي الثقافات التي يحفــل أهلها بثراء مادي يعانون إجهاداً وقلقاً لإحساســهم بضيق الوقت أو قلته. أما المجتمعــات التي يعاني أبناؤها الشّــظف المادي فينعمون ببذخ

الوقت وفائضه إلى درجة أنهم يحتارون في صرفه!

لعل ما يواسـي ابن الجوزي ويخفف عنه ندمه هو الشعور الذي قد يكتنف كُتاب المجلة الأمريكية «لايف Life» عندما يعيدون قراءة ما كتبوه، في 1964، والذي أكدوا فيه أن أكبر معضلة تواجه البشرية في المستقبل القريب هي كيفية صرف وقتها الحرّ أو وقت فراغها الذي يتمدّد بفضل التكنولوجيا. لقد اعتقدوا أن هذه الأخيرة توفر المزيد من الوقت وإذ بها تسحب الكثير منه. فزاد القلق والخوف من وعلى ندرته!

* * *

التنكيت والتبكيت

لا تخشَ أن تكون شاذاً في آرائك، فكل رأي مقبول اليوم كان شاذاً يوماً ما.

برتراند راسل، فيلسوف بريطاني

وصلتني رسـالة عبر موقع شـبكة «الفيسـبوك»، منذ مدة، تنهيني عن اسـتخدامه بعبارات يمكن إيجازها بالمختصـر المفيـد: (إنـه رجس مـن عمل الشـيطان فاجتنبوه)! فتجاهلتها. لقد اعتقدت، ساعتها، أنها وردت

مـن باب التنكيت لأن مرسـلها من أتباع صاحـب الفتوى التي حـذر فيها المسـلمين، قديماً، من اسـتخدام الهاتف عندما أدخل إلى ديار المسـلمين. لقد علل فتواه بالقول إن الشيطان هو الذي يهتف في الجهاز. فتحداه أحد علماء المسـلمين بالحجة البسيطة التالية: ارفع سماعة الهاتف عندما يرن واستمع إلى آيات قرآنية سأرتلها على مسامعك من هاتف بيتي. لقد أسقط ما في يد المفتي عندما سـمع القرآن في الجهاز، لأن الصوت الذي سـمعه ليس صوت الشـيطان. وحتى إن خيّل له كذلك، فالشـيطان لا يرتل القرآن الكريم.

لكـن أمثـال هـذه الرسـائل الناهيـة عن استخدام شـبكة «الفيسبوك»، بدأت تصلني تباعاً فأدركت أن الأمر ليس تنكيتاً، بل تبكيتاً لأن كتّابها ومرسليها جامعيون من جهة، ولا يعرفون عن مواقع الشبكات الاجتماعية الافتراضية سوى «الفيسبوك»، من جهة أخرى. وربما لا يعرفون الشيء الكثير عن تاريخ هذا الموقع ومراحل تطوره وأوجه استخدامه التي تختلف باختلاف الأشـخاص والمجتمعات والثقافات، بدليل أنهم اسـتخدموا هذا الموقع بالذات للنهي عن اسـتخدامه! وأخشـى أن يعتقد البعض أن هـذه الرسـائل بالذات هي التي تقف وراء التراجع السـريع

والمذهل في قيمة أسـهم موقع شبكة «الفيسبوك»، منذ دخوله البورصة في 12 مايو من السنة 2012!

إن مواقـع الشـبكات الاجتماعية الافتراضيـة لم تظهر في سـنتي 2002 و2003، كمـا يعتقـد البعـض، بل بـرزت خلال الفتـرة الممتدة من 1997 إلى 2001، وهـي الفترة التي تميزت بميـلاد العديد من منصات الشـبكات الاجتماعيـة التي وجهت إلى الجماعات العرقية المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل أسـين أفونيو Asian Avenue التي كان جلّ مشتركيها من الآسـيويين، وبلاك بلانت التي اشـترك فيها الزنوج، وميجنت MiGente الموجهة لأبناء أمريكا اللاتينية. وبعد هذه المرحلة، ظهر جيل جديد من مواقع الشبكات الاجتماعية، الذي جمع أكبر عدد من المشـتركين في مناطق العالم المختلفة، مثل فرندسـتر في 2002، ماي سبيس في 2003، الفيسبوك في 2004 وغيرها. حقيقة، إن سـرعة انتشـار موقع الفيسـبوك غطت على العديد مـن مواقع الشـبكات الاجتماعيـة الافتراضية التي سـبقته في الوجود، لكن من الجهل أن نختصر مواقع الشبكات الاجتماعية الافتراضية في الفيسبوك.

لقد أصبح لكل أمة أو لغة من اللغات المنتشرة في الكرة الأرضية، موقع لشبكاتها الاجتماعية، تقريباً. فموقع «است ستوديفز» (Est Studivz) يجمع مشتركين ناطقين باللغة الألمانية في كل من ألمانيا، والنمسا وسويسرا. وأنشأ الناطقون باللغة الروسية موقعاً لشبكة «كوتاكل» (kontakle) موجهاً للروس والأوكرانيين والكازاخستانيين. وقامت الصين، من جهتها، بإنشاء موقعين لشبكتين اجتماعيتين، بلغ عدد مشتركيهما أكثر من 450 مليون مشترك. لكن، مع الأسف، باع أصحاب موقع «مكتوب» الذي يملك منصة للشبكة الاجتماعية للناطقين بالعربية، لشركة «ياهو» في العام 2009 ! ناهيك عن العدد المتزايد للشبكات الاجتماعية التي قامت على أسس مهنية وهواياتية.

ما يمكن استنتاجه من كل ما سبق، أن الخصوصيات الاجتماعية والثقافية هي التي تدفع مستخدم الإنترنت لاختيار موقع الشبكة الاجتماعية الافتراضية التي يشترك فيها، وتحدد استخداماته لها. ومن المفروض أن يتجه البحث العلمي في المنطقة العربية إلى تعميق التفكير في هذا الاستنتاج، بيد أن بعض البحوث العربية تخلت، مع الأسف، عن هذه المهمة،

واكتفت بإعداد قائمة بإيجابيات وسلبيات موقع شبكة الفيسبوك. وهـذا الوضع يشـبه إلى حدّ كبير مـا يقوم به عالـم جيولوجيا البحــار الــذي يكتفي بإعـداد قائمــة بإيجابيات البحــر الأبيض المتوسـط وسـلبياته عوض الغوص في هـذا البحر للبحث عن مكوناتــه الصخريــة والطينية. ففي هذه الحالــة، يقول عنه أهل الاختصاص إنه يقدم أنموذجاً من التبكيت وليس بحثاً علمياً.

* * *

جيل الإبهام الصغير

«لا تخدعنا حواسنا لكونها تصيب في حكمها دائماً، بل لأنها لا تحكم أصلاً».

إيمانويل كانط، فيلسوف ألماني

يصف الفيلسوف الفرنسي ومؤرخ العلوم، «ميشال سير»، أبناء الجيل الذي نشأ وترعرع في ظل التكنولوجيا الرقمية، بجيل الإبهام. وذلك للدلالة على كثرة استخدام إبهام يدهم لولوج عالم المعرفة والإعلام

والترفيه والتدرب على الحياة الاجتماعية واكتساب المهارات، عبر لمس شاشتي جهاز «الأيباد» والهاتف المحمول الذكي. ويتحدث عنهم بنوع من الرأفة وحتى الإعجاب، لأنهم يقفون في قلب التغيير السريع الذي مسّ مختلف جوانب حياتنا.

ومن يعرف الثقافة الفرنسية يدرك، بسرعة، أن «ميشال سير» استلهم هذا الوصف من الحكاية الشفوية المدفونة في بطون الثقافة الشعبية الفرنسية، والتي أحياها الكاتب الفرنسي «جيل بيرو»، وبعث الحياة في بطلها الذي كُنّي بالإبهام الصغير لقصر قامته والذي استطاع أن ينقذ إخوته الأكبر منه سنّاً من الضياع والهلاك، ربما الأمر يتعدى الاستلهام ليقترب من الاستعارة.

واعتقد هذا الفيلسوف أن إبهام هذا الجيل غيّر الكثير من واقعنا، بدءاً باللسان، فأجبر مجامع اللغة على إدراج العديد من الكلمات والمفردات في قواميسها بشكل غير مسبوق منذ تأسيسها. ويرى من موقعه كعضو في أكاديمية اللغة الفرنسية، أن هذه الأخيرة دأبت على إعادة طبع القاموس الفرنسي كل أربع سنوات، فتضيف له ما بين أربعة إلى خمسة آلاف كلمة،

لكـن الفرق بين طبعة وأخرى في العصر الحالي، أصبح يناهز الثلاثين ألف كلمة!

يحدثنا هذا الفيلسـوف قائلاً: لو افترضنا أن شاباً من «جيل الإبهام» شـارك في مسـابقة الالتحاق بالمدرسة العليا للأساتذة وسُئل عن نص من القرن التاسع عشر يتحدث عن موسم الحرث والبذر، ووفاضه خالٍ من المفردات التي تسمح له بالتعبير عن هذا العالم، فهل يجوز لنا القول إن مستواه أقل من مستوى أبناء الجيـل الذي سـبقه؟ فأبناء جيل الإبهام، فـي نظره، لا يعرفون سـوى المدينة، والفلاحة تراجعت فـي عصرهم، حيث ما انفك عدد الفلاحين يتناقص من سـنة إلى أخرى، منذ أزيد من قرن، والريف أصبح لديهم مرادفاً للنزهة. لكن ماذا لو غيرنا الوضع وامتحنا شخصاً من أبناء الجيل السابق في المصطلحات التقنية الجديدة التي واكبت التكنولوجيا الرقمية وثقافتها، ونحن نعلم أنه يعاني الأمية الإلكترونية؟ فهل يمكن أن نقول إن مسـتواه أدنى مـن الجيل الصاعد؟ إن «تسـونامي» التغيير الذي نعيشـه في كل المجالات، يطرح علينا السـؤال التالي: ما هو نوع المعرفة المطلوبة في عصرنا هذا؟ وما هي أنسـب الوسائل لامتلاكها؟ وكيف نسـتخدمها؟ ففي هذا الإطار يذكر «ميشـال سـير» أن

أســتاذ العلوم في جامعة السوربون الفرنســية، الذي ينتمي إلى الجيل السالف، كان يقدم لطلبته 70 % من المعارف التي حصل عليهــا في الجامعة ذاتها منذ ثلاثين ســنة خلــت، بينما نلاحظ، اليــوم، أن 80 % مــن المعارف التي يقدمها الأســتاذ تجاوزتها المعرفــة العلمية، وأصبح بإمكان الطالب الحصول على نســبة 20 % من المعارف المتبقية دون أن يغادر بيته!

فماذا يفعل أبناء «جيل الإبهام» عندما يدرون أن الســلطات الأمريكية رفضت، في الأربعينيات من القرن الماضي، الاتفاق الــذي أبرمته شــركة «فورد» لصناعة الســيارات مع شــركة «موتورولا للإلكترونيات» والخاص بتجهيز سياراتها بمذياع، بحجة أنه يعيق تركيز الســائق على قيادة سيارته؟ سيضحكون بملء شــدقيهم، لأنهم «متعددو المهام»: يســمعون الموســيقى ويرســلون نصّاً قصيراً من هواتفهم النقالــة ويتابعون فيلماً في «الآيباد» ويأكلون في آنٍ واحد!

قــد يُقــال إن التكنولوجيــا الحديثة لا تنشــط بعــض مناطق المــخ مثلما يفعل الكتــاب، وهذا ما أكدته البحــوث العلمية، بيد أن «ميشــال ســير» يتســاءل عما كانت تفعله هذه المناطق قبل

اختـراع الكتابة والقـراءة. إن الحكم علــى التكنولوجيا الرقمية ظـل مرهوناً، إلى حدّ كبير، بالنظرة التبخيسـية لثقافة الشاشــة التي تُعد ينبوع الترفيه. والديانتان المسـيحية واليهودية تؤثمان الترفيه والتسلية، لاعتقادهما بأنهما تتنافيان والقيم الروحية التي يمنحها الألم والمعاناة للإنسان. لذا، يعترف الفيلسوف المذكور بأنه الشـخص الوحيد، تقريباً، الذي يرفض التخدير عند تطبيب أسـنانه، وهذا الأمر يبدو غريباً بالنسبة للطبيب الذي لا يعرف أنــه مــن بقايا جيل تربــى على الألــم ويثمّن دوره فــي تطهير الإنسان.

ويرى «ميشــال سـير» أن التكنولوجيـا الحديثة عجّلت في الواقــع الافتراضــي ولــم تخلقه لأنه وُجـد قبلها، فجـلّ أبطال القصــص والروايــات أشـخاص افتراضيـون. والجديـد الذي جـاءت به هـذه التكنولوجيا، هو الوصول إلــى عدد لا يحصـى من الأشــخاص، رغم بُعد المســافات، بفضل مواقع الشـبكات الاجتماعية الافتراضية، وبلوغ أماكن جديدة بفضل «الجي بي إس» أو «النظام الشــامل للتموقــع» وبرنامج «غوغل إرث»، وولوج عالم المعرفة بفضل الويكيبيديا.

ويعتقد «ميشـال سـير» أن القلق من هـذا الجديد، يأتي من الحكم على التكنولوجيا الحديثة، بينما فهمها جيّداً يقتضي تطليق الأحكام، سواء تلك التي تحتفي بها بإفراط أو تندد بها بشراسة، والتعامـل معها بما هي عليه، أي كجزء من واقعنا، مثلما يفعل جيل الإبهام.

* * *

لماذا تفزعنا تكنولوجيا الاتصال؟

«ليس صعباً أن تتعلم وتتقبل النظريات العجيبة؛ بل الصعب هو أن تتراجع عما تعلمناه».

إسحاق عظيموف، عالم وكاتب أمريكي

اهتمت جونفياف بل، الباحثة الأسترالية في علم الأنثروبولوجيا، بالسؤال التالي: لماذا تفزعنا بعض المبتكرات التكنولوجيا، ولا نبالي ببعضها الآخر؟ وطرحته على الفريق العلمي الذي تترأسه، والمكلف

البحث عــن الطرائق التي يدمج بها الأشــخاص التكنولوجيات الحديثــة في حياتهم اليومية. فأجابت عنه بمقترح نظري يفســر الأشــكال التي يتفاعل بها الأشــخاص مع الوسائط التكنولوجيا. فذكــرت أن التكنولوجيا التي تفزعنــا، يجب أن تخضع للقواعد الثــلاث التاليــة: تغييــر علاقتنا بالزمــن، وعلاقتنــا بالفضاء، وعلاقتنــا بالغير أو الآخرين. فــإن خضعت لقاعدة واحدة، تثير القلــق فقــط، وإذا رضخت للقواعد الثلاث فــي آنٍ واحد، فتثير الذعــر. ولإثبات صحة نظريتها هذه،عــادت بنا إلى زمن بداية استخدام الهاتف.

لقد رأت الباحثة المذكورة أن اســتخدام الهاتف، في بدايته، خضــع للقواعد الثلاث المذكورة أعلاه، فواجهته حملة واســعة مــن النقــد، وذلــك لاعتقاد راســخ بتأثيــره المضرّ في النســاء والأطفــال. فالمرأة كانت، وربما تظل، في ذهن البعض، تنتمي إلى خانة القُصّر.

لقد كان الخبراء يعتقــدون أن الهاتف يقضي على الاتصال المباشــر وجهــاً لوجــه. وبالمقابل، لــم يثر جهــاز الفاكس عند انتشــاره أي نقــد أو احتجــاج! ربمــا لأن العلاقــات التي كان

الأشــخاص ينشـنونها عبره، تختلف عن العلاقــة التي أحدثها الهاتف. فالفاكس الذي ينتمي إلى النمط المكتوب، أثر في علاقتنا بالزمــان والمكان، بيد أنه لم يغيّر كثيراً في مضمون الاتصال، مثل الرســالة البريدية، إلاّ في سرعة التوصيل. هذا إضافة إلى أن الفاكــس ظل ردحاً مــن الزمن أداة اتصال مؤسســاتية، أي تستخدمه الإدارة أكثر من الأشخاص العاديين.

وتشير الباحثة ذاتها إلى المفارقة التالية: فأمام انتشار مواقع الشــبكات الاجتماعيــة الافتراضيــة، وتكاثر الرســائل النصية القصيــرة، بدأ الناس يتباكــون على الهاتف الذي نــدّدوا به في الســابق، وشــدّهم الحنين إلى حميمية تواصله الحي والإنساني. فالمكالمات بدأت تتراجع في الهاتف الذكي أمام الميل إلى كتابة الرســائل القصيرة، خاصة في الأعياد والمناســبات. واتســعت خدماتــه المتنوعــة: ألعــاب، التواصــل عبر مواقع الشــبكات الاجتماعية الافتراضية، مشــاهدة الملفات الســمعية البصرية، وتحميل الصور، والاستماع للموسيقى والإذاعات.

الشــيء ذاته يمكن قوله عن المطبعــة التي قوبلت بالرفض والاحتجــاج، بمختلف الذرائع: إنهــاك الذاكرة، وتدنيس الكتاب

المقدس وتعاليم المسيح، وابتذال المعرفة بفعل انتشارها الواسع غير المراقب، وغيرها من المبرّرات. فالمطبعة كوسيلة إنتاج الكتاب والجرائد، لاحقاً، أحدثت تغيّراً في تصوّرنا للزمن والفضاء والعلاقة بالغير. لكن، اليوم، بعد أن بدأ الكتاب الإلكتروني يوسع رقعة انتشاره، وشرعت الوثيقة الإلكترونية تتدفق في أوصال الشبكات الإلكترونية للمؤسسات الإدارية، وانطلقت الصحف الإلكترونية في تشكيل جمهورها في الفضاء الافتراضي، بدأ الأشخاص يتباكون على عصر المطبعة، ورائحة الحبر التي تعبق من الصحف.

هل يمكن أن نتفهم أسباب الذعر الذي أحدثته مواقع الشبكات الاجتماعية الافتراضية، من زاوية المقترح النظري الذي قدّمته الباحثة جونفياف بل؟ لقد خضعت مواقع الشبكات الافتراضية للقواعد المذكورة أعلاه في آنٍ واحد، فلقيت الكثير من الانتقاد والاعتراض، وحتى الاتهامات. فمن جملة هذه الانتقادات، يمكن أن نذكر، على سبيل المثال، تشجيع المستخدمين على ممارسة الغزل الإلكتروني، والذي قد يتطوّر إلى انحراف أخلاقي وطلاق. هذا الانتقاد لم يصدر في البيئة العربية أو الإسلامية فقط، بل صدر، أيضاً، في الدول الغربية. لقد اهتم به

الكاتب الأمريكي أكسـيس مدرغال، في مقال نشره في صحيفة «أتلنـتيـك» الأمريكيـة، ودحضـه لعدم وجود ما يثبتـه علمياً. فرغـم اقتناعه بـأن مواقع الشـبكات الاجتماعيـة الافتراضية توفـر فرصاً أكثر للقاء الجنسـين إلا أن البحـوث العلمية تؤكد انخفاض عدد حالات الطلاق، خلال الثلاثين سـنة الأخيرة، في أوسـاط الفئات التي تسـتخدم، بكثافة، التكنولوجيـات الحديثة، وتنتمـي إلى عائـلات ذات إمكانية مادية مريحـة في الولايات المتحـدة الأمريكية. ووجد أن العلاقات الافتراضية التي تتيحها التكنولوجيـا الحديثة قد كلّلت بالزواج فـي العديد من الحالات. بـل ذهب إلى ما هو ابعد، بتأكيده أن البعض منحوا التكنولوجيا الحديثة سـلطة فصل الأزواج عن بعضهـم دون أن يعيروا أي أهمية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسـية التي تـؤدي إلى الطلاق. فهل اختفت هذه العوامل، نهائياً، بعد بروز مواقع الشـبكات الافتراضية أو كفت عـن التأثير في العلاقات الزوجية؟

أخيراً، يمكن الاختتام بالسؤالين التاليين: لماذا ينشغل بعض الباحثيـن بالغزل والشـبق الإلكترونييـن، ويتجاهلون التحرّش الجنسي الذي يجري في الساحات العامة ووسائل النقل العمومي

في وضح النهار، وعلى رأس الشهود؟ وهل الغزل الإلكتروني ولـد في بيئـة افتراضية فقـط، مغلقة على نفسـها وغريبة عن الحياة الواقعية والفعلية، أم أنه يشكل امتداداً لها؟

* * *

الحروف المدفوعة مسبقاً

«إن أنبل المشاعر الإنسانية تخفي وراءها نرجسيات ضخمة».

فريدة العاطفي، أديبة مغربية

مــاذا لو عــاش الجاحظ في زمننا هذا، زمن شــبكة تويتر، فكم ســيكون عدد متابعيه؟ ربما لن يكون له في هذه الشبكة نصيب. وسيعجز، رغم فصاحة لسانه وبيان قلمه، عن لفت الأنظار لحســابه، لأنه اشــتهر بأســلوبه

الاستطرادي في الكتابة الذي يفيض عن الأغرودة في هذه الشبكة التي لا يزيد عدد كلماتها على 140 كلمة. ربما سيعزف عن الاشتراك في هذه الشبكة أصلاً، مردّداً ما قاله الصحفي الفرنسي «كزافي دو لا بورت»: إن الأغرودة في شبكة تويتر قصيرة، وتتطلب منك التوجه رأساً نحو الهدف. لكن شدة قصرها تجعلنا نتساءل: هل تتضمن هدفاً أصلاً؟

ربما سيكون حظ أبي الطيب المتنبي في الشبكة المذكورة أوفر من حظ الجاحظ. كيف لا وموقع تويتر يؤسس لمملكة النرجسية، كأي موقع اجتماعي في شبكة الإنترنت. وكل مشترك فيه يشعر بأنه شخصية مهمة، ومحور العالم، والكائنات البشرية تدور حوله وتتابع خطواته. وأبو الطيب المتنبي، كما يعرف المهتمون، علامة بارزة في النرجسية، أليس هو القائل؟

أنا الذي نظَرَ الأعمى إلى أدبي

وأسْمَعَتْ كلماتي مَنْ به صَمَمُ؟

لكن، ماذا جنى أبو الطيب المتنبي من نرجسيته المفرطة، سوى العداوة والتشرد والموت؟ لقد كانت نرجسيته مجانية، بالنظر لما يجني بعض نجوم الفن والطرب والموضة من

مـال وشـهرة، من رعايتهـم لنرجسـيتهم في مواقع الشـبكات الاجتماعية، وتويتر بالذات.

نشـرت الكثير مـن الصحف الجـادة بعـض التقارير التي تؤكـد أن هـؤلاء النجوم يتقاضون مبلغاً يتـراوح ما بين 2500 و8000 دولار أمريكي عن كل أغرودة في شبكة تويتر، تدفعها لهم شـركات الإعلان. بل هناك من يحصل على أكثر من هذا المبلغ، لأن سـعر كل أغرودة يرسـلها أي نجم مشـهور يحدّد بعدد متابعيه: فلمغني الراب الأمريكي الشـهير، سـنوب دوغ، على سبيل المثال، 4،6 مليون متابع، ولمصمّمة الرقص وكاتبة الأغنيات الشهيرة، بولا عبدول 2،2 مليون متابع!

قد لا يصدق بعضكم هذا المبلغ المالي لأنه يعني، ببساطة، أن هذا النجم يبيع الكلمة الواحدة بأكثر من 57 دولاراً! بالطبع، إن النجم لا يكتب. فهناك من يكتب تغاريده نيابة عنه. وتتولى العديد من شركات الإعلان تسويقها لدى شركات السيارات والمطاعم والفنادق، ونوادي التدريب الرياضي ومراكز التسـوق. فيكفي أن يُكتب له في حسـابه في موقع تويتر أنه يتسـوّق في المكان الفلاني، أو أنه يتغدى في المطعم الفلاني، أو ينوي شراء سيارة

كذا... ويعتقد المعلنون أن الكثير من الأشخاص يقلدون ما يقوم بـه نجمهم المفضل، لأنهم يحبونه ويعتبرونه قدوتهم في الحياة. وقد رسخت مجموعة من المؤسسات المختصة في قياس تأثير الأشخاص في الحياة العامة هذا الاعتقاد، مثل مؤسسة كلوت، وبيرأندكس، وتويتر غريدر، وغيرها.

إن سعي مشاهير الفن والطرب والتمثيل والموضة والطبخ والزينة في العالم إلى رفع عدد متابعيهم في شبكة تويتر معروف ومفهوم، إلى حدّ ما، لأنه يروم «بيع» المتابعين والمعجبين لشركات الإعلان. لكن، ما هي غايات بعض الصحفيين والكتّاب والفنانين والدعاة العرب من رفع عدد متابعيهم؟

لقد اندهش أحد المغردين السعوديين من احتفال أحد الدعاة ببلوغ عدد متابعيه في موقع تويتر مليوني متابع! وأغرته المناسبة، فانصرف إلى رفع عدد متابعيه، بل قام بشرائهم، حسب بعض الصحف، فقفز حسابه في بضعة أيام من 600 إلى أكثر من 166 ألف متابع! وقد شجعته هذه التجربة على التحرّي حول عدد متابعي حسابات بعض الكتّاب والصحفيين والأدباء والشعراء والدعاة العرب عبر شبكة تويتر، فأصيب

بالصدمة. لقد اكتشف أن الكثير منهم اشترى آلاف المتابعين، بدليل أن عدد متابعي بعض الدعاة في شبكة تويتر فاق عدد المشتركين فيها في المنطقة العربية!

ربما نرجسية أبي الطيب المتنبي هي التي حرّكت رغبة هؤلاء لشراء المتابعين. لكن صيت أي مشترك في شبكة الإنترنت عبارة عن فقاعة فقط، بدليل أن بعض الأشخاص رأى عدد متابعيهم يتراجع بسرعة فائقة خلال عطلتهم السنوية. والمتابعون «الكومبارس» لا ينعشون النرجسية، بل يعذبونها، لأن عددهم يتناقص أو يتزايد حسب المقدرة على دفع المقابل المالي. إن لنرجسية المتنبي رواسب في حياتنا، أما نرجسية شراء المتابعين، فهي مجرد سراب.

* * *

بين الشارع والفيسبوك

«لا تعاني العلوم قلة الأحداث لأنها موجودة بوفرة، بل تعاني قلة العلماء الذين يلاحظونها».

مارسل موس، عالم اجتماع فرنسي

جيف جرفس شـخص محظوظ حقّـاً. فمن صحفي مختص في النقد التلفزيوني إلى شـخصية تتمتع بسلطة الكلام في موضوع الميديا الجديدة. سلطة اكتسبها لكونه أستاذاً في جامعة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية،

وصاحب مدونة بوز ماشين الإلكترونية المشهورة التي تتابع بالنقد كل التغيرات التي تطرأ في مجال تكنولوجيا الاتصال الحديثة. ومؤلف كتابين مرجعيين في المجال المذكور. فعندما ينتقل إلى بعض الدول الأوروبية ليحاضر يتدافع الصحفيون للظفر بحديث صحفي معه. ويهبّ جمهور غفير للاستماع إلى أفكاره الجديدة، والاستمتاع بصيغه التعبيرية الساحرة والمحببة كالقول مثلاً: (إن «الويفي»؛ أي الاتصال اللاسلكي بالإنترنت، المجاني هو التعريف المعاصر للضيافة!). ولا يكل من المطالبة بشفافية أكبر في شبكة الإنترنت، وعدم التحجج بالخصوصية أو حماية الحياة الخاصة لحجز المعلومات التي تتداولها. ولا يتردد في الرد على خصومه الذين يصفونه، من باب الاحتقار، بمثقف الإنترنت بالقول، دون خجل، إنه لا يملك من الشهادات العلمية سوى البكالوريا، وليس مثقفاً أصلاً.

تتميز مؤلفات جيف جرفس بطابعها السجالي والمفاجئ والجريء وحتى المستفز. وتشعر وكأنه يخاطبك، ويسألك قائلاً: لنفترض أنك مار بشارع مكتظ بالبشر في مدينة كبرى. وتناهى إلى سمعك صوت أحدهم يشتم، ويتلفظ بكلام بذيء لجزع أو غيظ، فماذا تفعل؟ هل تواصل السير وكأنك لم تسمع

شــيئاً؟ وهل تتوقف لتبحث عن الشاتم؟ ربما تشمر عن ساعديك لتلقّنه درســاً فــي الأدب! لكن من غير المحتمــل أن تمتنع عن سلك الشارع ذاته في المستقبل نظراً لما سمعته من كلام بذيء. ومهما كان الموقف الذي تتخذه فمن المســتبعد أن توقف حركة الســير، وتتخذ من الشــارع منبراً للخطابة وحــث المارة على المطالبة بإصدار ميثاق خاص بأخلاقيات الحديث في الشوارع العامــة. وإن فعلــت ذلك تُتَّهــم بالجنون. إذاً، لمــاذا يلحّ البعض على المطالبة بإصــدار مدونة أخلاقية للميديا الجديدة؟ قد يقول قائل: كيف لك أن تقارن شارعاً عاماً بموقع إلكتروني في شبكة الإنترنت. فمســتخدم الإنترنت يمكن أن ينتحل شخصية غيره، ويلج هذه المواقع متنكراً بأســماء مســتعارة؟ يرد جيف جرفس متسائلاً: وماذا لو تدخل الأشخاص بأسمائهم الحقيقية وصورهم الفعلية في مواقع الشــبكات المذكورة؟ فماذا جرى للأشــخاص الحقيقيين الذين يشــتمون المارة في الشــارع العام، ونراهم بأم أعيننا؟

إن مســتخدم شــبكة الإنترنت يملك مــن الأدوات التقنية ما يســمح له بضبط ما يريد أن يســمعه أو يراه أو يقرأه في مواقع الشــبكات الافتراضية أكثر من ذاك المار بالشــارع الذي سمع

من الشـتم ما يسـتحي أن يردده، ويسـتطيع أن ينتقي أصدقاءه ومعارفـه. ويرفض دعـوات الصداقة التي تأتيه من أشـخاص لا يعرفهم. ويحذف اسـم من يشـاء من قائمة أصدقائه، خاصة من المتهورين الذين يسيئون الأدب. وينسحب من المجموعات الإلكترونية التي يرى أنها تخل بمبادئ الصداقة أو تنسف أسس إنشـائها. ويكف عن الاطلاع على جدار غيره من المشـتركين فـي هذه المواقـع أو يهجر الصفحـات التي ينشـئونها. إذاً، ما معنـى الدعـوة إلى إصدار مدونـات أخلاقية لمواقع الشـبكات الافتراضية في ظل توفر أدوات الضبط المذكورة؟ وإذا حدثت تجاوزات في مواقع الشبكات، مثل القذف، أو السب أو التلاعب بصورة الغير قصد الاحتيال أو التشهير فالقانون كفيل بزجرها. ألا يـدري أصحاب هـذه الدعوة أن تجسـيدها يتطلـب التزاماً أخلاقياً وأدبياً طوعياً من مسـتخدمي مواقع هذه الشـبكات التي يعتبرونهـا فضاءهم الخاص، حتـى وإن كانت تقف على حافة الخـاص والعام؟ ألا يعلم هـؤلاء أن هذه الأخلاقيـات تنبع من إرادة المسـتخدمين ولا تفرضها عليهم أي سلطة سوى سلطتهم الأدبية؟

يقول البعض إنهم لا يطالبون بذلك، بل يرغبون في إصدار

لوائــح أدبية وشــرفية للصحفيين والمؤسســات الإعلامية التي تســتخدم مواقع الشــبكات الاجتماعية الافتراضية. إذاً، فلتذهب هــذه المؤسســات إلى مــا ذهبت إليــه وكالة الأنباء الفرنســية، وقنــاة ســي إن إن التلفزيونية، وصحيفتا الواشــنطن بوســت، ونيويورك تايمز، وغيرها من المؤسســات التي أصدرت وثيقة تحــدد قواعد التعامــل مع مواقع الشــبكات الاجتماعية، خاصة تويتــر، والفيســبوك واليوتيــوب. لكن كيف نطلب من وســيلة إعلامية لم يســبق لهــا العمل بأي ميثاق، بل تســتهتر بالمعايير المهنيــة وقوانينها، أن تصدر ميثاقاً خاصاً باســتخدامها لمواقع الشــبكات المذكــورة ؟ وماذا يمكن للوائــح الأخلاقيات فعله إذا كانت وســائل الإعلام تعيش فوضى عارمــة، ويعاني مهنيوها التســيب؟ فالبعض لا يميّز بين قوانين الإعلام ومواثيق الشرف الإعلامــي، لــذا ينتظر من هــذه الأخيرة أن تعــوض القانون! فمــاذا يمكــن أن تقدمه هــذه المواثيق إذا كان القانــون غائباً أو يطبق حســب المزاج السياســي والمصالح؟ وهل يمكن الحديث عن أخلاقيات وســائل الإعلام الكلاسيكية أو الميديا الجديدة في مجتمع تآكلت فيه الأخلاق؟

* * *

ثقافة القص واللصق

«لم أكن أدري أن للقص واللصق ثقافة لولا الأستاذ الجامعي «جون نوال دارد» الذي اختص في حفرياتها».

مــاذا لو قُدر لأفلاطون أن يبعــث حيّاً، وطلبنا رأيه في نظام التعليم الجامعي في بعض الدول العربية؟ أليس هـو القائــل إن الكتابة تنهك الذاكرة؟ لقـد كان يعتقد أن الناس لا يضطرون إلى تدريب ذاكرتهم لأنهم يتذكرون الأشــياء بمساعدة وسيط خارجي؛ أي الكتابة؟ لقد نسف

الفيلسوف الإيطالي أمبرتو إيكو هذا الرأي من أساسه، إذ أكد أن الكتابة تحمي الذاكرة الجماعية. والكتاب آلية تؤدي إلى إثارة المزيد من الأفكار. لا أعتقد أنه يوجد اليوم من يخالف هذا الرأي، لكن ماذا لو نزّلناه إلى حياتنا اليومية، وفحصناه على ضوء واقع التعليم في المنطقة العربية؟ هذا السؤال لا يحمل نية الإيحاء للفيلسوف الجزائري، عبد القادر بن عرفة، أننا وقعنا فيما هو أسوأ مما حذرنا منه عندما قال فيما معناه: (لا بد أن نتعلم من الكتاب كيف نفكر لا أن نتركه يفكر لنا، وأن نفكر معه لا أن نفكر مثله). إنه يتضمن الإشارة إلى طرائق التعليم السائدة في بعض الدول العربية والتي ما زالت خاضعة لمنطق ما قبل المطبعة، أي أنها ظلت تحتفظ ببصمات عصر الكُتَّاب، مع احترامنا لكل المتخرجين فيه. فالتعليم في ذاك العصر كان قائماً على الحفظ: يقوم الطالب بكتابة السُّورَة القرآنية على اللوح ويحفظها مع الجماعة، ثم يعرض ما حفظه على المدرّس الذي يأمره بمحوه بعد أن يتأكد من ذلك. ويدعوه إلى كتابة سُورَة قرآنية جديدة، وهكذا. فهذا الطالب لا يحتفظ بما كتبه ويؤرشفه لأنه حفظه. وبعد الانتهاء مما يجب حفظه ينتقل إلى الشرح، ثم شرح الشرح، ونادراً ما يتبعهما التفكير. فنظام التعليم الجامعي

فــي بعــض الدول العربية مــا زال، مع الأســف، رهينة الحفظ حتى عندمــا يتوفر الكتاب المقرر. أما التفكير فقد تُرك للشــيخ «غوغل». قد يرى البعض في هذا القول تجنياً على نظام التعليم العالــي فــي المنطقة العربية لأنه يجنح نحــو التعميم، ويتجاهل دور التكنولوجيا الحديثة في تثويره في هذا البلد العربي أو ذاك. بالفعل إن بعض البلدان العربية استطاعت أن توظف التكنولوجيا بذكاء في عملية التعليم بيد أن بعضها الآخر أصبح يعاني تبعات هذه التكنولوجيا على نظامه التعليمي. وحتى تتضح هذه المعاناة أكثر نتوقف قليــلاً عند المثال التالي: يدخل أحد الممتحنين لنيل شــهادة البكالوريا قاعــة الامتحان. ويبدأ بالانتقــال بين زملائه ليســترق النظر إلــى إجاباتهم. ثم يكتب في ورقــة الامتحان ما يلي: لقد أجاب «فلان» عن السؤال الأول بكذا وكذا. أما التلميذ الفلانــي فقــد أجاب عن الســؤال ذاته بكيت وذيــت، وهكذا إلى غايــة أن ينتهي من نقل إجابة غيره من التلاميذ. فهل يحق لهذا التلميذ النجــاح والانتقال إلى الجامعة؟ فبعــض الطلبة يقومون بمثــل ما قام به هــذا الممتحن لإنجاز بحوثهم. وقد يســرت لهم التكنولوجيــا الحديثة ذلك لمــا تتيحه من قص ولصق إلى درجة أنهم عجزوا عن توثيق المقاطع والفقرات، إن لم تكن النصوص

التي سلخوها وألصقوها ببحوثهم؛ أي أنهم عجزوا عن نسبها إلى أصحابها لكونهم لم يضيفوا لها سوى حروف الجر والعطف. قد يقول قائل: لقد أصبح بيد الأساتذة والمؤسسات الجامعية اليوم برامج كمبيوتر تساعدهم على الكشف عن عملية الغش والانتحال ونهب جهد الآخرين. لكن السؤال الذي يطرح يتعلق بالإجراءات المتخذة بعد كشف الغش؟ ألم يتم الكشف عن حالات التزوير قبل استخدام الكمبيوتر وبعده، وتداولتها بعض وسائل الإعلام؟

فإذا كانت التكنولوجيا الحديثة قد دفعت ببعض الطلبة للمشاركة الفعالة في عملية التعلّم فإنها دفعت بعضهم الآخر إلى الاستغناء عن الكتابة ليس تضامناً مع أفلاطون، بل استسلاماً للكسل! لقد أصبحوا يبحلقون في شاشة عرض الدرّس أو يدفنون رؤوسهم في شاشات هواتفهم الذكية للعب أو قراءة الرسائل النصية القصيرة في أثناء المحاضرة. ويمارسون القص واللصق إذا كلفوا بواجب ما، مثلما لاحظ أستاذ الإعلام الآلي الذي كلف طلبته بالبحث عن نظرية «هوفمان في الغرافيكس»، فجاءه أحدهم بنص مكتوب باللغة الألمانية التي لا يتقنها! لقد طبع أول نص أظهره محرك البحث: غوغل!

إن التكنولوجيا ستكون رافداً مهماً في التعليم إذا حررت طاقة الطالب وفجرت كفاءاته، ومكنته من التفكير، والتفكير في طرائق التفكير.

فهل بقي لأفلاطون ما يقوله بعد أن زعم الفيلسوف المغربي عبد السلام بن عبد العالي أن المقص أداة الكتابة، وهو يرى أن اللصق يكاد ينفيها؟

* * *

كثرة المعلومات وقلة المعرفة

«إننا لا نعيش في مجتمع يستعمل الأرشيف الرقمي، بل في مجتمع المعلومات الذي يُعدّ أرشيفاً رقمياً».

ألبرتو توسكانو، عالم اجتماع بريطاني

ماذا لو زار الروائي النمساوي «روبرت موسيل» مكتبة الكونغرس الأمريكي، التي يعتبرها البعض أضخم مكتبة في العالم لكونها تضم 34,5 مليون كتاب، وهو الذي اندهش في روايته الموسومة: «الإنسان

بدون صفات»،التي كتبها في 1913 من عدد المراجع المتوفرة فـي مكتبة الإمبراطورية النمساوية القديمة والتي بلغت 3،5 مليون مرجع؟

وكيف سيكون رد فعله إذا افرضنا أن زائر مكتبة الكونغرس الأمريكي يقرأ كتاباً واحداً كل أسبوع. فكل ما يستطيع قراءته منذ بلوغه سن العاشرة إلى غاية مماته، بعد بلوغ القرن، لا يزيد على 4600 كتاب؟ وهو كما تعلمون عدد ضئيل جداً مقارنة بعدد الكتب التي تزخر بها المكتبة المذكورة.

ربما سنضطر إلى البحث عن بديل لصفة الدهشة لوصف حالة الروائي النمساوي لو امتد به العمر إلى العصر الرقمي، وشهد بأم عينيه الفيض الهائل من المعلومات التي تتدفق من محركات البحث، مثل غوغل، وياهو، والمواقع الإلكترونية المختلفة، والشبكات الاجتماعية الافتراضية.

إنه عصر التخمة المعلوماتية التي غمرت الأشخاص والمؤسسات، كما يقول البعض. لكن الباحثة «أنياس سنت جود»، من جامعة ستانفورد الأمريكية لا تتفق مع هذا الرأي قط. وقد عبرت عنه في كتابها الموسوم: «من غوتنبرغ إلى

زوسكربرغ» بالقول إن لكل عصر تخمته الإعلامية. فالإحساس أن حجم المعلومات يتجاوز قدرة الفرد على المتابعة والاستيعاب لازم البشـرية منذ العصر اليوناني إلـى غاية اليوم. وأكدت أن الشـعور بغزارة هذا الفيض الإعلامي قد توطدت ما بين القرن الخامس عشـر والسابع عشر. لقد شـهد هذان القرنان تغيرات كبـرى، واكتشـافات علمية، و«ثـورة «تكنولوجيـة مزدوجة: ثورة الصحافة، والبريد. فتضاعفت المعلومات المتداولة خلال هـذه الحقبـة من التاريخ. هذا إذا اسـتثنيا المطبعـة التي منحت الكتـاب أجنحة. ولـم تتردد هذه الباحثة في تقديم أوجه التشـابه بين الرسـائل النصية القصيرة التي نتبادلهـا اليوم عبر هواتفنا المتحركة وأغرودات شـبكة تويتر، والمراسلات البريدية التي كان يتبادلها آلاف البشر من مختلف بقاع العالم، وهم لا يعرفون بعضهم بعضاً. إن التشـبه لا يكمن في العدد أو الشـكل، بل في الجوهر: أخبار متنوعة تسـاير إيقـاع الحياة بعضها يحكي عن أحداث فعلية وبعضها الآخر من نسـج الخيـال. وتختتم الباحثة المذكـورة مرافعتها لصالـح التضخم المعلوماتـي بالقول: من الأجدى معرفة كيف كان الناس في القرنين المذكورين يديرون كثرة المعلومات وتدفقها.

لقد كان الفيلسوف العقلاني إيمانويل كانط يتبرم من كثرة الكتب التي لا تشجع على قراءة كل ما هو مطبوع فحسب، بل تعزز القراءة السطحية التي تعدّ مشتل الفكر غير النقدي. لعل التبرم ذاته نلمسه اليوم لدى الكثير من المثقفين وأصحاب القرار، والسبب في ذلك يعود إلى الاعتقاد بأن كثرة المعلومات لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة المعرفة في المجتمعات المعاصرة، لجملة من الأسباب، لعل أبرزها يكمن في القول إن الغاية الأساسية من التزيد المذهل لعدد «مصانع المحتويات» في شبكة الإنترنت، مثل Demand Media أو Answers. com، ليس تقديم المعارف، بل إنتاج المعلومات وفهرستها في محركات البحث لرفع عدد زوار هذه المواقع لجني المزيد من عائدات الإعلان. وتزايد حجم المعلومات لا يعني بالضرورة تعدد المصادر بالنسبة للجمهور أو مستخدم الإنترنت أو الهاتف الذكي. فالبحوث الأنثروبولوجية تؤكد أن الناس يظلون على اتصال بالمصادر التي تتطابق مع قناعاتهم وأفكارهم. ونادراً ما ينفتحون على المصادر التي تخالفهم الرأي. وهذا يعزز حالة التعصب والتشدد وحتى التطرف. وأخيراً، إن المعلومات تتطلب عُدّة متكاملة حتى تتحول إلى معرفة: أدوات لغربلتها

واستخلاص الموثوق فيها، وكفاءات من الخبراء الذين يستنبطون المعنى منها، وجيش من العاملين الذين يجتهدون من أجل تنسيقها وتبسيطها للفهم بأشكال تعبيرية وتوضيحية مختلفة.

* * *

ما الحديث في «الإعلام» الجديد؟

«ليس كل ما هو جديد حديثاً».

دومنيك دولتن، باحث في علوم الإعلام والاتصال

كنا مهتمين بموضوع الفضائيات في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ثم رحّلنا اهتمامنا إلى الإنترنت في بداية القرن الحالي. وها نحن اليوم شغوفون بالإعلام الجديد. قد يقول البعض إنها موضة تتجدد كل عقد من الزمن. ننظم لها المؤتمرات

والندوات، وينتهي أغلبها بما بدأ: خطابات تستعرض جملة من المخاوف من الأداة التكنولوجيا الجديدة، أو تتبارى في الاحتفاء بهـا، أو تجرد قائمـة طويلة عريضة لإيجابياتها وسـلبياتها. ثم ماذا؟ لا شـيء. فبعضها يتماهى مع خطاب بعض رجال الدين الذين يتحرشون بكل أداة اتصال جديدة ويدينونها دون الارتكاز على بحوث علمية ميدانية. وبعضها يتقاطع مع خطاب الهيئات المسـوقة للتكنولوجيـات الجديـدة. والحديـث عـن «الإعـلام الجديد» لم يؤد، في الحالتين، إلى تعميق الفهم للعُدّة التكنولوجيا المسـخرة للاتصال. ولم يكشف عن العلاقات المعقدة والملتبسة التـي تربطها بالمجتمع. ولم يُبيّن أشـكال اندماجها في النسـيج الاجتماعـي والثقافي فـي البلدان، ولا كيف طور هذا النسـيج استخداماتها. ولم يسأل حتى عن الجديد في «الإعلام الجديد»؟

أعرف أن الكثير مـن المختصين اجتهدوا وعرفوا الإعلام الجديد، لكن هل هذا المسـمى دقيق؟ فالإعلام هو محتوى بينما بقصـد «بالإعلام الجديد» الأداة، أي «الميديا» أو الوسـيط. إن إغفال هـذه الحقيقة لا يعني أننا لا نفرق بين الحامل والمحمول فقـط، بل يـدل، أيضاً، علـى أننا نسـاوي التلفزيـون بالهاتف الذكي. فالأول يخضع لاقتصاد المؤسسة وطرق إدارتها المالية

والبشــرية. ويعاني الإكرهات السياســية والتشــريعية، ويواجه الضغوط الاجتماعية. ويستجيب لمتطلبات جمالية. أما«الهاتف الذكي» فيخضع للقدرة الشرائية لمالكه وكفاءة مستخدمه التقنية فقط. يخاطب عبره الأهل والمعارف ويرســل رســائل نصية، ويحشــو ذاكرتــه بملفات مكتوبة وصوتية ومرئية قد يتقاســمها مــع الغيــر؟ قد يقــول قائل إن الإعــلام الجديد ليس هاتفــاً ذكياً فقــط. وهذا صحيــح. لكن قبل البحث عــن الجديد في «الإعلام الجديــد» يجب أن نســأل أولاً: أيــن القديم في وســائل الإعلام «القديمــة»؟ لقد قدمت للطلبة صوراً لعــدد من صحيفة التايمز اللندنية صدر يوم 4 ديســمبر 1788، وصــوراً لعدد حديث من الصحيفة ذاتها نشــر يوم 21 إبريــل 2011. فأدركوا الاختلاف الجذري بين عددين مرّ عليهما ما يقارب قرنين وربع. يمكن أن نصنف العدد الأول بأنه قديم والثاني جديد. لكن لا أحد يمكن أن يحــدد لنا التاريخ الذي كفت فيهــا صحيفة التايمز عن أن تكون قديمــة. ولا التاريــخ الذي قررت فيه أن تصبح جديدة. الشــيء ذاته يمكن قوله عن تلفزيون الســتينيات والتلفزيون الحالي. إن التاريخ يؤكد أن الوســيلة الإعلامية لا تولــد مكتملة النمو. إنها تنشأ وتتطور بتطور المجتمع الذي تساهم في تغييره. لذا نلاحظ

أن الصحف أو القنوات التلفزيونية دمجت الكثير من منتجات الوسائط «الجديدة» في نشاطها أو استعانت بها. فالصحف أصبحت تنشر عبر الكمبيوتر واللوح الإلكتروني والهاتف الذكي. والتلفزيون أضحى يبث الملفات الصوتية والمرئية المحمّلة من مواقع الشبكات الاجتماعية، وينشر أخبار شبكة تويتر والفيسبوك، ويبث شرائط الفيديو التي يرسلها مستخدمو الإنترنت. ولا تكتفي وسائط الاتصال الجديدة، من جهتها، ببث ما تنتجه فقط، بل تنقل أخبار وسائل الإعلام «الكلاسيكية». وتنشر شرائط الفيديو والأفلام، والمسلسلات التي تم تحميلها من مواقع إلكترونية في شبكة الإنترنت، بل إن موقع اليوتيوب كان يتغذى مما يبثه التلفزيون. ولم يقاطع برامج هذا الأخير.

إذاً، من الصعب الفصل بين الجديد والقديم في الحديث عن وسائط الاتصال. ربما يعتقد البعض أن استخدام مصطلح «الإعلام الجديد» جاء من باب التأكيد أن كل أداة اتصال جديدة تؤثر في الإعلام الذي تنقله، بل تؤثر حتى في طبيعته. بالفعل إن القنوات التلفزيونية أعادت النظر في بناء برامجها التي تبث عبر الوسائط الجديدة: الهاتف الذكي، واللوح الإلكتروني، وراجعت مدتها. وبالمقابل أصبحت الشرائط التي تبث عبر

شـبكات التواصل الاجتماعـي تتماهى مـع التلفزيون وتقترب تقنيـاً وجمالياً مـن معايير إنتاجـه. فالإعلام تغيـر في العصر الحالي، بل غير حمضه النووي، حسـب ما ذهب إليه الصحفي الفرنسي بينوا رفائيل؛ أي أن وسائط الاتصال لم تعد تكتفي بنقل الأحداث، بـل أصبحت «تُمَلِّحُها» بالتعليقـات التي تثيرها هذه الأحـداث، والقصص المازحة والعاطفيـة التي ترافقها أو تنتج عنها. وتشترك وسائط الاتصال «الكلاسيكية» والجديدة في هذا الأمر بدرجات متفاوتة.

إذاً، موضـوع وسـائط الاتصـال الجديـدة معقـد وملتبس. واجتـرار بعض الكلمـات المنزوعة المعنى، مثـل إن الإعلام الجديـد مهم وخطيـر في الآن ذاته، ويملك إيجابيات وسـلبيات لشـرحه، يؤجل فهمنا لهذه الوسـائل، مثلما أجل استيعابنا لتلك التي سبقتها.

* * *

وهم الإنترنت أو أوهام مفكريها؟

«من المؤكد أن للأوهام لذة مكلفة، غير أن تقويضها أكثر تكلفة منها».

نيتشه، فيلسوف ألماني

هل تشكل شبكة الإنترنت مصدراً آخر لخيبة البشرية؟ سؤال استفزازي، أليس كذلك؟ قد يعتقد البعض أن طرح هذا السؤال، بعد أن تغلغلت هذه الشبكة في مفاصل حياتنا اليومية، ينم عن أفكار معادية

للتكنولوجيا. إنها من طينة تلك الأفكار التي توارثتها الأجيال منذ اختراع القطار البخاري. لقد زعم معارضو هذا القطار أن ركابه يعانون الاختناق في الأنفاق التي يقطعها. وإذا زادت سرعته على 50 كلم في الساعة فستنزف دماؤهم، وتسيل من أنوفهم وآذانهم. ويموتون من شدة الصدمة!

السؤال المذكور أعلاه طرحه الفلاسفة الذين لا يمكن اتهامهم بالاشتغال على الأسئلة بدل البحث عن الإجابات. لقد لاحظوا أن البشر ظلوا لقرون كثيرة ينشدون الحرية، ويكافحون لكي يتحرروا من كل وصاية. وهاهم اليوم يسقطون في فخ التبعية. إنهم مقيدون بالشبكات الافتراضية، خاصة شبكة الإنترنت، ولا يستطيعون منها فكاكاً، بل إن حياتهم أصبحت مرهونة بهذه الشبكات.

لنترك الفلاسفة يستريحون من سؤالهم هذا، ونلتفت إلى التأريخ لنستذكر حلم البشرية وطموحها الدفين والمؤجل. لقد رأى بعض الكتّاب والمفكرين في الابتكارات التكنولوجيا أداة لخلاص البشرية من مشاكلها، ووسيلة لتحقيق حلمها. فاختراع الإذاعة لقي احتفاءً وترحيباً كبيرين لأنه في نظر البعض سيعيد

البشـرية إلى أصولها؛ أي إلى عصرها الشفاهي. ويفتح المجال ليتساوى أبناء المجتمع الواحد لأنهم يدندنون الأغنية ذاتها التي تبثها الإذاعة! لم تحقق الإذاعة هذا الحلم، فاتجهت أنظار البعض إلى المولود الجديد: التلفزيون. فقرنوا ميلاده بميلاد «القرية العالمية» التي كل ما فيها يرى ويُرى. إنها القرية التي تقل فيها التهديدات بالحرب، وتردم الهوة بين العسكريين والمدنيين وتجعل الثقافة في متناول الجميع. لقد شاخ التلفزيون وشاخت معه الأحلام المؤجلة.

ورافقت ميلاد الإنترنت مناقشات حادة كانت حبلى بالوعود والآمال: التقارب بين الشعوب والأمم وتفاهمها بفعل تواصل الكل مع الكل، وبالتالي تحقيق السلم في العالم. أنصار هذه الأفكار كثر وإن ذكرنا بعضهم فقط، مثل«نيغروبونت»، و«بيل غيت»، و«بيار ليفي» و«آل غور» النائب السابق للرئيس الأمريكي، بيل كلينتون، الذي يُعد من أبرز المنافحين عن هذه الآراء، ومخترع مفهوم «الطريق السريع للمعلومات» الذي تحدث عنه قائلاً: (إنها خدمة كونية في متناول كل أفراد مجتمعاتنا، تسمح بالحوار الشامل، حيث يمكن لكل من يرغب المشاركة فيه. فالبنية التحتية للاتصال ليست تعبيراً مجازياً

عـن الديمقراطية العملية. إنها تعزز، فعلاً، سـير الديمقراطية. وترقيهـا إلى مسـتوى مشـاركة المواطنين في اتخـاذ القرار. وترفـع قـدرات الأمم على التعـاون فيما بينهـا. إنني أرى فيها عصر ديمقراطية أثينا).

هل لاحظتم اتساع جغرافية الحروب في ظل تزايد استخدام الإنترنت؟ وهل أدركتم مسـتوى احتقـان العلاقة بين الديانات، والأعراق والقوميات الذي عززه موقع اليوتيوب؟ ألم يسـتخدم البعض موقع شـبكة الفيسـبوك لصب أحقادهم الدفينة والتعبير عـن تعصبهم الأعمى والمضلل؟ إذاً، إن اسـتمرار الإيمان بأن الإنترنـت ترقّي الحوار والتفاهم بين البشـر وتـردم الضغائن والأحقاد وتقيم السـلم في العالم هو ضرب من المكابرة والعناد أو إنـه التسـليم بالإيديولوجيـة التقنويـة التي تـرى أن حل كل المشاكل التي تعانيها البشرية يكمن في العدة التقنية؟ مهما كانت الإجابة عن هذا السؤال فإن هذا الإيمان يذيب كل ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي فيما هو تقني.

واتهـام بعض الكتّـاب والمفكرين الإنترنـت بقتل الكتاب، وإفسـاد التعليم، وتسـطيح الثقافة، وتخريب الصحافة، وتدمير

السينما والموسيقى، وهتك الذاكرة الفردية، وتشجيع العزلة والانطواء، وغيرها من التهم الجاهزة، هو في حقيقة الأمر شكل من الإسقاط لتصوراتهم عن الإنترنت. فالإنترنت ليست إيجابية ولا سلبية في حدّ ذاتها وإنما استخدامها هو الذي يجعلها كذلك. إنها نتيجة لأفعالنا. فالقيمة العلمية للتسليم بالآراء الجاهزة ذات الصلة بما فعلت شبكة الإنترنت بالناس تقل لأنها تتعاطى مع مستخدمي هذه الشبكات كمفعول بهم وليسوا فاعلين، وبالتالي تصادر الاختلاف بين البشر في استخدامها، وتتجاهل سياقات هذا الاستخدام.

* * *

من استباح الحياة الشخصية؟

«لايوجد أسوأ من شفافية الحياة الشخصية المطلقة التي تجعل كل شخص «أخاً أكبر» يراقب الآخرين».

جورج سمبرين مورا، كاتب إسباني

خســرت شــركة «غوغــل» العديــد مــن الدعاوى القضائيــة التــي رفعــت ضدها فــي كل مــن الولايات المتحــدة الأمريكيــة وألمانيــا وفرنســا بتهمــة انتهــاك

الحياة الشخصية. ولم تتراجع عن فهمها لمعنى الخصوصية. لقد أوضح «أريك شميث»، مديرها العام السابق، ومارك زوكربرغ، مؤسس موقع «فيسبوك» هذا المعنى في التصريح التالي: (إن عصر الخصوصية أو حماية الحياة الخاصة قد ولّى. فنحن نعيش في عهد استعراضها الذي لا يقلق سوى الذين قاموا بما يُؤاخذون عليه). فأثار زوبعة من النقد والاحتجاج، واعتبرته بعض منظمات المجتمع المدني عذراً أقبح من ذنب. والذنب في هذا المقام هو بيع المعلومات الشخصية للراغبين فيها، خاصة الشركات العاملة في مجال الإعلان والتسويق. أما العذر فيتمثل في التسليم بحتمية انتهاك الحياة الشخصية وإضفاء الشرعية عليه؛ أي نسف ما ظلت مختلف الدساتير والقوانين التشريعية تسعى لحمايته من خلال حظر انتهاك سرية المراسلات والمكالمات الهاتفية، وعدم المساس بحياة الناس الحميمية. والتأريخ يشهد أن العديد من وسائل الإعلام جرجرت إلى المحاكم، في أكثر من بلد، بتهمة المساس بالحياة الشخصية.

ربما يثلج التصريح المذكور صدر بعض الصحفيين الذين احترفوا مهنة التلصص على حياة الغير الحميمية. ويفرح الكثير من «البابارتزي» الذين يسترزقون من تصوير فُتات الحياة

الخاصة لغيرهم. وبالمقابل يقلق العديد من المشرّعين والمنافحين عن حقوق الإنسان لأنه أرغمهم على الخوض في نقاش فلسفي لترسيم الحدود الهشة التي تفصل الحقين: الحق في الإعلام والمعرفة، والحق في حماية الحياة الشخصية. والتعامل مع القضايا الملموسة التي يختزنها السؤال التالي: هل يمكن للأشخاص أن يتجنبوا اختراق حياتهم الخاصة في العالم المعاصر؟

لقد استشرت فلسفة: (أنا أظهر إذاً أنا موجود) في العصر الحالي. فالتنافس الشديد على مناصب العمل والتدافع لنيل الشهرة يتطلبان الظهور. ويشترط هذا الأخير تسليط الضوء على جوانب من الحياة الخاصة. والدليل على ذلك أن نجوم الفن والموضة والرياضة أضحوا يتوسلون وسائل الإعلام المختلفة لسرد تفاصيل حياتهم الشخصية حتى يظهروا كأشخاص عاديين. فمن يميط اللثام أكثر عن خصوصيته تزداد شعبيته! وقد جاءت برامج تلفزيون الواقع و«التوك شو» لترسخ ذلك أكثر. إن الخوف من الأخ الأكبر الذي تحدث عنه «جورج أورويل» في 1948 زال لأن هذا الأخ تحوّل إلى برنامج تلفزيوني مسلٍّ.

يجب الإقرار بأننا ساهمنا، بدون وعي، في إباحة حياتنا

الشخصية. فتسابقنا لنشر صورنا وصور عائلتنا في أفراحنا وأتراحنا، بطيبة خاطر، في مواقع الشبكات الاجتماعية. وأضحت محركات البحث وبرامج الجوسسة في الكمبيوتر تملك ما يُمكِّنها من تشكيل ملامح شخصيتنا واهتماماتنا وميولنا من خلال المواقع الإلكترونية التي نزورها، وما نشتريه عبر الإنترنت، والوصلات الإلكترونية التي نكبس عليها، والأشخاص الذين نقبل صداقتهم الافتراضية، والرسائل التي نبعثها، والصفحات التي نتصفحها في الجرائد الإلكترونية.

لقد وقف مدير شركة «والت ديزني» على ما هو أدهى من هذا عندما نقل ابنته الصغرى رفقة زميلاتها بسيارته إلى المدرسة. لقد اندهش من صمتهن ولجوئهن إلى التخاطب عبر رسائل نصية قصيرة. فقال لابنته: ألا يكفيك حضورهن بجانبك؟ فردت قائلة: إنني أحدثهن عن أشياء لا أريد أن تسمعها! إن سؤال الأب يذكّرنا بما توصلت إليه الباحثة الأمريكية «دانه بويد»، والذي مفاده أن دك جدران الخصوصية يبدأ في الأسرة وليس على مستوى السلطات العمومية والتجار. فلا يترك بعض الآباء فرصة للأبناء للتعامل مع «حياتهم الخاصة». إنهم يقتحمون غرف نومهم وقت ما يشاءون، ويفتشون محافظهم وجيوبهم

كل مـرة، ويتلصصـون علـى مكالماتهـم الهاتفيـة، ويتفقدون كمبيوتراتهم الشخصية لاقتفاء أثر إبحارهم في شبكة الإنترنت. فالرقابـة اللصيقة التي يتعـرض لها الأطفال في الصغر تفقدهم معنى «الخصوصية» في الكبر.

لم يدرك هؤلاء الآباء، مع الأسف، أن أحسن طريقة لضمان تربيـة حسـنة لأطفالهم هـي تدريبهم على التحكم في سـلوكهم وتصرفاتهم. لكن ما يدهشنا هو اندهاش هؤلاء الآباء من الجيل الرقمـي الذي يرونه فاقد العفة ولا يقدر الخصوصية، ولا يميز بيـن الحياة الخاصة والعامة. ألا يدرون أنهم سـاهموا في ذلك؟ لكن هل تضرّ إماطة اللثام عن خصوصية الأشخاص دائماً؟ ألم تسمح بإنقاذ ضحايا العنف الأسري، على سبيل المثال؟ ألم ترفع الكاميرات المنتصبة في ناصية الشوارع والمطارات ومحطات القطـار والبنـوك عـدد المتمسـكين بمقولة: «إن ضمـان أمنك يتطلب إماطة اللثام عن خصوصية غيرك»؟ ولم يثنهم عن ذلك تلميح أحد الممثلين الساخرين الذي تساءل بمكر: (أتعجب كيف أن البريطانييـن لا يضعون مسـاحيق التجميل عنـد مغادرتهم بيوتهـم فالكاميرات الموجـودة في كل مكان تظل تصورهم من كل الزوايا إلى غاية عودتهم).

مفارقـــــــــــة

«المفارقة هي رأي يقتات
من مفاتنه على حساب الحقيقة».

ريني دو أوبلديا، شاعر فرنسي

أُجبرت على الاسـتماع إلى حوار شـخصين جلسا بجانبـي فـي المقهـى يتحدثـان بصوت مرتفـع تتخلله قهقهات هسـتيرية. لقد حرمني حديثهما من الاسـتمتاع بالقراءة. والظاهر أنهما كانا يمارسان النميمة، التي قال

المرحوم الطاهر وطار إنها أصبحت فعلاً حضارياً!

تحدث الشخص الأول عن زميلهما الغائب قائلاً: لقد أصبحت أتحاشاه في العمل لأنه يكرر عليّ السؤال ذاته كل مرة: كم بلغ عدد متابعيك في موقع شبكة تويتر؟ ولا ينتظر الجواب، بل يندفع قائلاً: أكاد أبلغ ألف متابع. ثم يضيف سائلاً: وما هو عدد أصدقائك في موقع شبكة الفيسبوك؟ وبنفس الطريقة يسترسل في الكلام، دون أن يمنحني فرصة الرد على سؤاله: لقد تجاوزوا الألفين رغم أنني أرفض الكثير من دعوات الصداقة التي ترسل لي. ويرفق كلامه بالحركات المقلدة للشخص المعني. انتظرت لعلهما يشعران بانزعاجي دون جدوى. بل انفعل الشخص الثاني، وقال: لقد نهرته منذ أسبوع، قائلاً: الرجاء لا تحدثني عن متابعيك في شبكة تويتر، ولا عن أصدقاءك الافتراضيين في شبكة الفيسبوك. وماذا أرسلوا لك من رسائل وملفات صوتية ومرئية، فيكفي أنني أعرف أن عددهم ازداد. هل تتصور أنه كف عن الحديث معي. إنه غريب الأطوار. ويشاطره جليسه الرأي قائلاً: إنه لا يحيي حتى أبناء حيّه السكني، ولا يتبادل أطراف الحديث مع جيرانه، بل يدخل إلى بيته ويخرج مطأطأ الرأس حتى لا يراه أحد فيضطر إلى

تحيته! فلمـــاذا يصرّ على رفع عدد أصدقائـــه الافتراضيين في شـبكة الإنترنـــت بينما لم يجلـــس إلا نادراً مع أحـــد معارفه في مقهـــى؟ وأكاد أجزم بأنه لا يملك أي صديق في حياته الواقعية. هـل لك أن تقول لي من هو صديقه فـــي العمل بعد أن مرّ على وجوده بيننا عقد من الزمن؟

تأكد لي أنهما لن يتوقفا عن الحديث بصوت مرتفع، فغادرت المـكان. وإن صدّقـت كل ما قيل في جلسـتهما هـذه، فأعترف بأنهمـا نجحا في دفعي إلى التفكير في هذه المفارقة التي أصبح بعض الأشـخاص يعيشـونها في هذا العصر: يبذلون قصارى جهدهـم، ويصرفون الثمين مـن وقتهم من أجل توسـيع دائرة أصدقائهـم الافتراضيين. وبالمقابل، يضنون بأقل جهد أو وقت لكسب صداقات فعلية جديدة أو على الأقل الحفاظ على القديمة!

وإذا تساءلنا عن سـبب هذه المفارقة فإننا بكل تأكيد نستبعد الوقت والجهد، ونتجه للبحث عن أسباب أخرى. فالبعض يعتقد أن «شـبكة الإنترنت» مصنع المفارقـات: تدفع إلى العزلة من كان شـديد الاندماج في وسـطه الاجتماعـي، وتدمج من يعاني وطـأة العزلة، إذ تربطه بأشـخاص آخريـن يبعدون عنه آلاف

الكيلومتـرات . قد يقول قائل إن هذه المفارقة نتيجة للنرجسـية التي وجدت في مواقع الشبكات الاجتماعية الافتراضية مملكتها. فمن كان يشـعر بأنه شخصية مهمة، ويرى أن عدد متابعيه في موقع شـبكة تويتر، مثلاً، أصبح يعدّ بالآلاف يعتقد أنه أضحى «مالئ الدنيا وشاغل الناس».

لا نسـتطيع أن نفهـم هـذه المفارقــة مــا لم ننظـر إليها في إطارها الواسـع. فالشـخص الذي لا يسـعى إلى كسب أصدقاء فعليين جـدد، أو يتخلى عن القدماء منهـم، يعبّر، بهذا القدر أو ذاك، عـن رغبتـه في الإفلات مـن المعاييـر الاجتماعية التي تتحكـم في علاقته بهـم. لكنه بالمقابل يسـعى جاهـداً من أجل رفـع عدد أصدقائه الافتراضيين الذين يعبّرون له عن إعجابهم بأخباره ونشــاطاته وبالمعلومات التي يمتلكها ويتقاسمها معهم، والذين يسـتندون في ذلك إلى المعايير ذاتها التي يريد الهروب منها، والتــي كبلت علاقته بأصدقائــه الفعليين. والاختلاف في الوضعيتيـن يتجلى فـي أن الصداقة الافتراضيــة تكون مرئية أكثـر. والمبــادرة في نسـجها تكون، دائماً، بيد الشـخص الذي يهندسـها، فيجعلها متمحورة حول ذاته. فنحن نعيش في عصر اسـتبداد الأنا. لقد أسـس «غاري ولف» و«كيفن كيلي»، مالكا

المجلــة الشــهرية «ويرد» التي تصدر في ســان فرنسيســكو، حركة تسمى «حســاب الذات»، في 2007، وهي حركة تسعى إلــى تمكين الأشــخاص مــن تعــداد المعلومات عن كل شــيء يقومون به أو ينتج عن نشــاطهم. فلا غــرو إذا وجدت أرْهاطاً من البشــر في الســنوات القليلة القادمة مربوطين بجهاز فيتبت «Fitbit» الذي لا يكتفي بتقديم معدل الســعرات الحرارية التي صرفهــا أحدهم في الســاعة، وعدد الخطــوات التي خطاها في اليوم، وعدد الســويعات من النوم النافع التي اســتفاد منها الليلة الماضيــة، بل يقدم له البيانات عن المرات التي تردد اســمه في شــبكة الإنترنت، وعدد الكلمــات الحلوة التي قيلت له في اليوم. وغيرها من البيانات التي تلهيه عن التفكير في غيره! وأخشــى أن يصــدق فيهم قول الباحثة فاطمة المرنيســي: «المجانين هم الذين ينسون غيرهم ويغرقون في نرجسيتهم».

* * *

إنه زمن الإيجاز

«إن حبي الوحيد هو الكلمات
ولا أملك منها إلا القليل».

صموئيل بيكيت، كاتب مسرحي فرنسي

لم تتمكن الباحثة السويدية سارة بولمفيست من إخفاء خشيتها من أن يفقد الاتصال الشخصي بين السويديين إحدى خصائصه الجوهرية، والمتمثلة في الاختصار، وعدم الكلام إلا بما هو ضروري. وتزعم

أن اللغة السويدية هي اللغة الوحيدة في العالم التي تملك كلمة «كلبرات»، التي تعني عدم الحديث لقول أي شيء لمجرد القول. وتدل على الحديث بما يجب قوله وفق السياق وذا معنى. لكن ما الذي دفع هذه الباحثة إلى هذه الخشية؟

لقد أنجزت سارة بولمفيست بحثاً أكاديمياً، منذ عدة سنوات، قارنت فيه بين البرنامج الصباحي الذي تبثه القناة الثانية في التلفزيون الفرنسي والبرنامج المماثل الذي تبثه إحدى قنوات التلفزيون السويدي. فلاحظت أن الفرق بين البرنامجين يكمن في أن البرنامج السويدي يستضيف الأشخاص العاديين، بينما يكتفي البرنامج الفرنسي باستضافة النجوم وأصحاب المكانة الاجتماعية والثقافية. لكن ما يجمعهما هو الإطناب اللفظي والثرثرة، رغم اختلاف الثقافتين. فالفرنسي الذي يتّحدث بسرعة وبكل جسمه جعل من الحديث مادة للإغراء والإبهار والتباهي. بينما يعتبر السويدي هذه الطريقة في الحديث عدوانية لأنه مقتّر في حديثه يكتفي بقول ما هو ضروري، ويتكلم بهدوء وبأقل حركة في جسمه.

فلتطمئن سارة بولمفيست. إن الاتصال تغير وسلك الاتجاه

المعاكس لما كانت تخشاه في السويد، حيث أصبح يجنح أكثر نحو الإيجاز، وذلك نتيجة التحولات الاجتماعية والانفتاح الثقافي وقلة الوقت اللازم للاستماع إلى الخطب المطنبة، أو قراءة النصوص الطويلة والمعقدة. وتغيّر، أيضاً، بفعل تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة على وجه الخصوص. وهذا لا يؤثر في الاتصال في اللغات التي تستخدم كلماتها الكثير من المقاطع اللفظية، مثل الإسبانية والبرتغالية فحسب، بل يؤثر في التواصل ككل، وفي مقدرة الأشخاص على التعبير عن أفكارهم وعواطفهم، وبالتالي في بناء ذاتهم.

لقد ازداد عدد المشتركين في مواقع الشبكات الاجتماعية، خاصة شبكة تويتر. والكل يعلم أن هذه الشبكة هي مملكة الاختصار. فعدد كلمات تغريدتها لا تزيد على 140 كلمة، مما يضطر المغردين إلى إيجاز الكلام. فالمدير العام لموقع شبكة تويتر، «ديك كوستولو»، أكد في شهر يونيو الماضي أن عدد التغريدات التي أرسلت عبر شبكة تويتر بلغت 400 مليون تغريدة في اليوم؛ أي بمعدل 4500 تغريدة في الثانية! بجانب هذا العدد الضخم من التغريدات، تزايد تبادل عدد الرسائل النصية القصيرة المتداولة عبر شبكة الهاتف المحمول في

العالم. فحسب الاتحاد الدولي للاتصالات بلغ عدد هذه الرسائل 6100 مليار رسالة في 2010، مقابل 1800 مليار رسالة قصيرة في 2007؛ أي بمعدل 200 ألف رسالة قصيرة في كل ثانية.

التغريدات، والرسـائل النصية القصيرة هي السمة البارزة في توجـه الاتصال الحديث الذي ينـأى، تدريجياً، عن المقابلة وجهاً لوجه والإصغاء والتفاعل الحي عبر لغة الجسد. ويرتكز في شطره المكتوب على الاختصار. هذا ما يتجلى في الكتابات المتداولة بين الشـباب في الثانويات والجامعات، وفي منتديات الدردشـة الإلكترونيـة، والتي بـدأت تجنح نحـو الاختزال في كتابة الكلمات. فحرف أو حرفان أصبحا كافيين لتعويض جملة كاملة إلى درجة بدأ الاعتقاد فيها أن الشباب اخترع لغة خاصة به تتشـكل من أشـكال وحروف ورموز بدل الجمل والمقاطع. وحتى كلمات هذه اللغة تحررت من إكراهات النحو والصرف، وتمردت على القاموس اللغوي لتثري رأسمال اللساني المركب من اللهجة المحلية واللغات الأجنبية واللغة العربية الفصحى.

البعـض يعتقـد أن هذه الخشـية لا محل لها مـن الإعراب فـي المجتمع الجزائري الذي لم يسـتقر بعد في الثقافة المكتوبة

وسيظل يتغذى من الاتصال الشفاهي. لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى بعض المجتمعات التي شرعت في الاستعداد لزمن الاختصار. ففي فرنسا، على سبيل المثال، شرع كتّاب الأعمدة الصحفية في اقتصاد الكلام، والتعبير المكثف عن أفكارهم بأقل عدد من الكلمات. وبهذا ازداد عدد قرائهم الذين يفضلون الأفكار «المكبسلة» (نسبة إلى كبسولة). وأبرز مثال على هؤلاء الصحفي هرفي لو تيلر الذي يكتب عموداً صحفياً كل صباح بعنوان «ورق أحرش» في الرسالة الإلكترونية التي ترسلها صحيفة «لوموند» الفرنسية إلى مشتركيها. هل تريدون معرفة عمود من أعمدته؟ طيب، إليكم ما كتبه منذ سنوات: (إن العمال يموتون في الغالب بمجرد إحالتهم على التقاعد. لذا قررت الحكومة، بكل رأفة وعطف، تمديد سنوات خدمتهم. أليس من الجنون أن نضطر إلى شرح كل قرار حكومي!).

هل لاحظت عزيزي القارئ أنني لم أختصر في الحديث عن زمن الاختصار؟ معذرة، إنني أنتمي إلى جيل نشأ وترعرع في أحضان الإطناب والإسهاب.

* * *

مساورات الحديث عن الإعلام

الميديا وعبادة الجمال

«إن الجمال بالنسبة لي أعجوبة الأعاجيب. فيجب أن يكون المرء سطحياً جداً حتى يمتنع عن الحكم على المظهر. إن ألغازالعالم تكمن في المرئي وليس في غير المرئي».

أوسكار وايلد، كاتب إيرلندي

مات الفيلسوف الفرنسي، جون بول سارتر، وفي نفسه شيء من الصدمة النفسية التي سببها لأسرته، وهو في سن السابعة؛ إذ يذكر أنه أُخذ إلى الحلاق ليقص

شعره الطويل الأشقر الملتوي الذي غطى وجهه. وعندما عاد إلى البيت كانت الصدمة الكبرى؛ إذ ظهر في الشكل الذي أبت أسرته، منذ زمان، الاعتراف به: ولد بشع وأحول. لقد خيم الحزن على البيت، وانزوت والدته في غرفتها لتبكي في صمت.

القليل من يتذكر سارتر اليوم ويتوقف عند بشاعة وجهه. لقد استطاع بعبقريته أن يحوّل ما أحزن أسرته إلى عنصر أساسي في شخصيته يجذب أتباعه والمتشيعين لفكره.

لكن هل كل الأشخاص يملكون عبقرية سارتر لينسوا الناس ما فقدوه على مستوى الجمال؟ الإجابة عن هذا السؤال يقدمها عالم الاجتماع «جون فرنسوا أماديو» الذي قادته أبحاثه للتأكيد على أن الجمال عامل مسكوت عنه في إنتاج التفاوت بين البشر في مجال الحب، والتوظيف والارتقاء في السلم الوظيفي. وقد حاول الروائي السوداني، أمير تاج السر، الإفصاح عن هذا العامل في روايته الموسومة «صائد اليرقات» من خلال تلميحه إلى أن نقاد الأدب يتعاطفون مع الأديبات الجميلات تجسيداً لمبدأ «مؤازرة الجمال». فثارت عليه ثائرة بعض الأديبات العربيات.

يؤكد أصحاب نظرية النسبية الثقافية أن الجمال مثل الذوق ليس شيئاً فطرياً. إنه ينتج عن معيار ينتجه مجتمع ما أو ثقافة معينة. ولا يوجد جمال مستقل عن المعايير التي يكتسبها كل شخص من ثقافته أو الثقافة التي يُصقل فيها. فالصينيون، على سبيل المثال، يرون الأوروبيات ذميمات لأن عيونهن كبيرة ومفتوحة، وأنوفهن غليظة. بينما يرى زنوج القارة السمراء الأوروبيات فاقدات الجمال لأنهن فاقعات وشاحبات. واللون الفاقع في مخيال الزنجي دلالة على السقم. وبناءً على التصور للجمال يتصرف البشر. فالمرأة الخليجية تنفق الكثير من الأموال لتبيّض بشرتها. وتتجنب أشعة الشمس حتى لا تلامس بشرتها. أما الأوروبيات فيدفعن الأموال الكثيرة للتعرض لهذه الأشعة حتى يتحول لون بشرتهن إلى برونزي. والموريتاني يرى المرأة الممتلئة، بل البدينة نموذجاً للجمال. بينما تتضور الفتاة اللبنانية جوعاً للحفاظ على نحافة جسمها واستقامته. وحتى النحافة في المجتمع الجزائري تغيرت دلالتها خلال العقود الأخيرة . ففي الماضي كانت تدل على الوهن والمرض، أما اليوم فأصبحت تعبّر عن الرشاقة والجمال والإغراء.

لقد أصبحت وسائل الإعلام مصانع لإنتاج معايير الجمال

تصقل الذوق وتعممه عبر المجلات الموجهة للمرأة، والأفلام، وشـرائط الفيديو كليب، والمسلسـلات والبرامـج التلفزيونية، والإعـلان. وحتـى لا نتجنى على المركزيـة الأوروبية ضمن التصور الشائع للعولمة، يمكن القول إن الأوروبيات المفتونات بسحر الشرق يقصدن مراكز التجميل من أجل إطالة رموشهن، بينمـا تفضـل الشـرقيات الرمـوش القصيـرة حتـى يشـبهن الأوروبيات.

لعـل القـارئ الكريم لاحـظ أن بعض مؤسسـات الإعلان العربيـة، تسـتورد المادة الإعلانية من الخـارج ولا تقوم بغير دبلجـة نصها اللفظي فقط، لتبثه في القنوات التلفزيونية المحلية معتقـدة أن النص الإعلانـي محايد. ويعترض البعض على هذا الفهم الساذج للإشهار لأنهم يرون في الصورة الإعلانية المقدرة على هدم معايير الجمال واستبدالها بأخرى، بشكل مستمر. فهي تقوم بتحسـين القبيح وتقبيح الحسـن، على قول الشـيخ الحسن الثعالبي، كما هو شـأن الموضـة. إن خطـورة الإعلان تتجلى، أكثر، عبر تَمثُّلنا للجمال والقبح. فالقبح اقترن في تراثنا بالشر، والسوء، واللؤم، والغدر، بينما ارتبط الجمال بالخير، والسماحة، والطمأنينة، والحب، والثقة. فالإعلان يروم الاندماج في الحياة

الاجتماعيـــة والثقافة، إن لم يكن هــو ذاته إنتاجاً ثقافياً. ومعايير الجمال التي ينتجها تتســلع عبر التحفيز إلى الاســتهلاك. وتُقَيم الأشــخاص والمنتجات والسلع. وتهيكل علاقتنا بذاتنا وبالآخر، لذا فإن الميديا لا تقدم الجمال لذاته، بل تسجنه في أوهام خاصة بالموضة، ومواد التجميل، وعرض الأزياء، ونظام التخسيس. وللأوهــام لذة مكلفــة، غير أن تقويضها أكثــر تكلفة، كما يقول الفيلسوف نيتشه.

* * *

ما وراء الخبر

«الأخبار هي أُكسجين الزمن المعاصر».

بدأت وكالة الأنبــاء الألمانية (دوتش برس أجنتر) (د. ب. أ) تضطلــع بــدور كبير في نقل أخبار المنطقة العربيــة من داخل بلدانها وليس مــن العواصم الغربية. وبهــذا أضحت منافســاً قويــاً لوكالات الأنبــاء العالمية العريقة، مثــل وكالة الأنباء الفرنســية ووكالة رويترز البريطانية. لقد كانت هاتان الوكالتان تهيمنان على أخبار

المنطقة العربية، بفضل استفادتهما من التقسيم الاستعماري للعالم في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. وأصبحت الكثير من وسائل الإعلام العربية تنقل الأخبار عما يجري في المنطقة العربية عن هذه الوكالة الألمانية، سواء ذكرتها كمصدر أو تسترت عنه. وقد برهنت هذه الوكالة على مهنيتها في نقل مجريات الأوضاع في تونس ومصر في السنة الماضية .

ويتساءل كل مهتم بنشاط وسائل الإعلام كيف تحولت هذه الوكالة، التي تأسست في 1949 بفضل تعاضد مئات الوسائل الإعلامية الألمانية التي لا تزيد حصة كل واحدة منها على 1.5 % من رأسمالها، إلى وكالة أنباء عالمية عاملة في 120 دولة! وتتمتع بصحة مالية تحسدها عليها وكالات الأنباء العالمية المذكورة أعلاه؟

ما يبرر طرح هذا السؤال أن ألمانيا لا تملك وشائج ثقافية ولغوية بالمنطقة العربية على غرار فرنسا وبريطانيا. ولا تتكئ على تاريخ مشترك متين مع الدول العربية. إن جلّ العاملين في مكاتب هذه الوكالة في المنطقة العربية عرب يراسلونها باللغة

العربية أو الإنجليزية أو الإسبانية. وهي اللغات التي تستخدمها هذه الوكالة. إذاً، مسألة نقل الأخبار لا تتعلق باللغة أو العرق.

إذا عدنا إلى التاريخ فيمكن التذكير بأن خبر انقلاب المشير عبد الرحمن سوار الذهب على الرئيس السوداني السابق جعفر نميري، يوم 4 إبريل 1985، نشرته وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ثم تناقلته مختلف وسائل الإعلام العالمية. لقد كانت هذه الوكالة الأكثر نشاطاً في منطقة الخليج والمشرق العربيين في تلك السنوات، فأين هي اليوم؟

إن المشكل لا يمكن اختصاره في وكالة «كونا» لأنه يرتبط بوضع الإعلام العربي ككل. ففي هذا المقام يمكن أن نذكر أن الجزائر خاضت، بقيادة وزير خارجيتها السابق المرحوم محمد الصديق بن يحيى، مفاوضات شاقة من أجل تحرير الدبلوماسيين الأمريكيين المحتجزين في طهران. وقد أفلحت في ذلك. لكن خبر الإفراج عنهم لم تنشره وسائل الإعلام الجزائرية، مع الأسف، بل أبرقه مراسل وكالة الأنباء الفرنسية من مطار هواري بومدين، الذي حطت به طائرة الوزير الجزائري رفقة الدبلوماسيين المحتجزين في مطار هواري

بومدين يوم 20 يناير 1981. والسبب في ذلك لا يعود إلى تأخر وصول الصحفيين الجزائريين إلى المطار، أو تلكئهم في نقل الخبر، بل يرجع إلى الذهنية الإدارية التي كانت تسير المؤسسات الإعلامية في ذلك الوقت، والتي جعلت العالم يعلم بهذا الخبر نقلاً عن وكالة الأنباء الفرنسية، رغم أن الحدث وقع في الجزائر وجسده جزائريون!

بصرف النظر عن هذا المثال المفحم، قد يرى بعض المنظّرين أن مسؤولية التفريط في نشر الأخبار يتحملها الصحفيون، وحجتهم في ذلك أن الصحافة الإخبارية في تاريخنا لم تظهر إلا منذ بضعة عقود فقط. فصحافتنا ظلت صحافة رأي وتعبئة سواء في أثناء الثورة التحريرية أو بعد جلاء الجيش الاستعماري. ولم تسع إلى الأخبار، بل الأخبار هي التي كانت تأتيها مكتوبة عبر الفاكس أو في شكل تعليمات عبر الهاتف. وقد نتج عن هذا الواقع التاريخي ترفّع الصحفيين عن كتابة الأخبار. والدليل على ذلك أن الأخبار توكل في الغالب إلى المستجدين في المهنة، والذين ينأون عنها بدورهم، بعد حين. ويتجهون إلى كتابة المقالات، وإجراء المقابلات والتحقيقات التي تُعد أنواعاً صحفية أنبل من كتابة الأخبار. إذا كانت وجهة

النظــر هــذه صائبة فهـل يمكن أن تخفي مســؤولية المؤسســة الإعلامية؟ ألا تتحمل هذه الأخيرة أي مســؤولية على مراسلها فــي موســكو، مثلاً، الذي كاد ينســى الغاية من وجــوده في بلد يحكمه «يلتسين»، الذي أغرق روسيا في الفوضى والعنف، لو لم تتوقف سيارته الخاصة عن السير لندرة البنزين في هذا البلد؟ فأرســل بعض الأسطر إلى مؤسسته ليخبرها عن أزمة البنزين في موسكو. ألا تُسْأل هذه المؤسسة التي جعلت ثمن الكلمة التي يرسلها هذا المراسل الصحفي أغلى من سعر الذهب؟

* * *

هل يحفظون الدرس؟

«أعدل الشهود التجارب».

مثل عربي

ماذا لو أن الرئيس التونسـي زين العابدين بن علي ترك الحرية المطلقة لوسـائل الإعلام الرسـمية في نقل الشـرارة التي ألهبت الغضب على نظامه. فتناولتها من مصادر متعددة، وقدمتها بوجهات نظر مختلفة؟ هذا هو السؤال المركزي الذي يطرحه بعض المهتمين بوسائل

الإعــلام في المنطقــة العربية. إنهــم يعتقدون أنه لــو فعل ذلك لاستطاع، على الأقل، أن يشكك في صحة الرواية التي زعمت أن الشــرطية فادية حمــدي قامت بصفع البائــع المتجول محمد البوعزيزي وأهانته أمام المــلأ. الرواية التي روجتها الهواتف الجوالــة ومواقع شــبكة الإنترنت وبعض القنــوات التلفزيونية الأجنبية وضخمتها، عملاً بالقول: أحسن قصة إخبارية هي تلك التي تبدأ كإشــاعة. لو فعل ذلك لاســتطاع أن يفتح النقاش حول كيفيــة معالجة الوضع الذي ترتب عن قيام البوعزيزي بإضرام النـــار في جســده. وربما أفلح في البقاء في الحكم بشــروعه في تنفيــذ الاقتراحات التـــي تنبثق من النقاش، وهــدأ النفوس. لكن الرئيس الســابق فضل اللجوء إلى أسلوبه المعهود: التعتيم على الحدث. فسقط ضحية نظامه. لقد اطمأن على سلامة عرشه بعد أن تحكــم في أجهزة الأمن ووســائل الإعلام المختلفة. فرفع قلم الصحافــة عن كتابة ما يعتمل داخل المجتمع التونســي. وأعمى القنوات التلفزيونية التونســية عن رؤية موجة الغضب القادمة. فتصرف مع وسائل الإعلام وكأنه في عصر ما قبل الإنترنت.

إن تكلفة التعتيم كانت مرتفعة ومأساوية هذه المرة. البعض يقــول، عــن علم أو من باب التشــفي، إن الاســتبداد غبي. لكن

ماذا عن القوى السياسية التي أفرزتها صناديق الانتخابات في الدول التي هبت عليها رياح «الربيع العربي»؟ هل اتعظت من تجربة بن علي؟ هذا هو السؤال الثاني الذي يشغل المختصين في وسائل الإعلام. لقد أكدوا أن الكثير من المؤشرات تدل، مع الأسف، على جنوحها لشد قبضتها على وسائل الإعلام إنْ أجلاً أو عاجلاً بالطريقة الموروثة عن الأنظمة التي سبقتها: تعيين مديري الإعلام ورؤساء التحرير لولائهم وليس لكفاءتهم المهنية، والتحرش القضائي ببعض الصحف والصحفيين، وابتزاز بعض المؤسسات الإعلامية من خلال عائدات الإعلان، والغلق الإداري لبعضها، وتسليط الميليشيات الإلكترونية للتشهير ببعض الصحفيين والنيل من سمعتهم. قد يقول البعض إن هذا الجنوح مشروع، ويعدّ حقّاً طبيعياً لمقاومة «الثورة المضادة» التي تقودها وسائل الإعلام المعادية. ويقول البعض الآخر إن مخيال القوى السياسية المذكورة لا يستطيع أن يبدع آليات لتنظيم علاقة السلطة بوسائل الإعلام، فأعادت إنتاج الموروث منها عن الأنظمة السالفة. هذه الأنظمة التي تتصور أن وسائل الإعلام يجب أن تظل بيد النظام يضرب بها من يشاء، ويصفي بها حساباته مع من يريد، ويعاقب بها

كل راغب في إنشـاء علاقة تعاقدية تنظم صلة السلطة التنفيذية بوسـائل الإعلام المختلفة. لكن هل تدري القوى السياسـية التي فـازت بالانتخابـات أن هذا التصور تجـاوزه التاريخ، وأصبح لا يعبّر عن عجز السـلطة في إدارة وسـائل الإعلام فحسـب، بـل أضحى يشـير إلـى إخفاقها فـي إدارة علاقاتهـا بالمجتمع ومؤسسـاته المختلفة؟ فليس الجنرال بينوشـي في الشيلي، ولا الجنرال جيروزلسـكي ببولونيا، ولا أنصار فرانكو في إسبانيا مـن يثبتون عكس ذلك. لقد خاض كل هؤلاء الانتخابات الحرة، وكانوا مطمئنين إلى نتائجها لأنهم تحكموا في وسـائل الإعلام، خاصـة التلفزيون، لعدة عقـود لكنهم انهزموا شـرّ هزيمة في أول امتحـان ديمقراطـي. فالتاريـخ يعلمنـا أن السـيطرة على وسـائل الإعلام والتحكم فيما يبثـه التلفزيون من أخبار وألعاب ومسلسـلات وأفـلام لا يـؤدي بالضـرورة، وبشـكل آلي، إلى التحكم في العقول.

يؤكـد المختصون ذاتهـم أن الاتعاظ من تجـارب التاريخ تتطلب إعادة وسـائل الإعلام إلى المجتمع، ودفعها لتُنظم ذاتها وفق علاقـات تعاقديـة ومواثيق أخلاقية تضمـن لكل ذي حق حقـه في التعبيـر والتفكير والـرد والنقاش: السـلطة التنفيذية،

والناشـــرون، والصـحفيـون، والجمهــور. وتقوم فيهــا مجالس الصحافة والمؤسسات المستقلة المشرفة على الإعلام، وهيئات أخلاقيات المهنة الصحفية بدور فاعل. فأحســن حيلة في مجال تنظيم الإعلام هي ترك الحيل. ومن شك في هذه الحقيقة فليسأل الرئيس الفرنســي السابق ماذا جنى من تلاعبه بوسائل الإعلام وتأليبها. لقد نجح في كسب خنوع بعضـها، لكنه خسر الناخبين!

* * *

زَلَّة اللسان أو زُلَّة الفكر؟

«إذا فكر التقليد فوظيفته الوحيدة هي أن «يبدع» وسائل لإعاقة حركة الفكر وتكبيل فعله».

الطيب بوعزة، فيلسوف مغربي

كادت الدهشـــة تعقد لســانه، واحتاج لمــن يبوح له بما أدهشــه. فحدثني قائلاً: عدت مــن الولايات المتحدة الأمريكيــة مؤخراً بعد أن زرت الجامعة التي درســت بهــا. والتقيت فيها الزميل الذي شــاطرني المســكن في

الإقامة الجامعية. واعتقدت أنه أستاذ في الجامعة ذاتها فباركت له، لكنه أخبرني أنه جاء للمشـاركة في مؤتمر حول: «صناعة الأزمات»! واستطرد صديقي حديثه قائلاً: (كنت أعتقد أنني لم أسمع جيداً ما قاله أو أن ما قاله هو زَلَّة لسان لا غير. فصححت لـه بالقـول لعلك تقصـد إدارة الأزمات. فأصرّ علـى العنوان: صناعة الأزمات وليس إدارتها). فاسـتطرد صديقي في حديثه قائلاً: (لقد أدركت ساعتها أنه لا يعاني زَلَّة اللسان، بل أنا الذي كنت ضحية زُلَّة الفكر).

بعد أن زالت غرابة عنوان المؤتمر سأل صديقي زميله قائلاً: وما دخلك أنت في مثل هذه المؤتمرات؟ لقد كنت طالب دكتوراه في كلية العلوم مختصاً في الهندسة الإلكترونية. والأزمات هي من اهتمامات القادة ومسـؤولي الشـركات الكبرى، ومؤسسات التأمين، والمختصين في الدراسات الجيو ستراتيجية؟ فردّ عليه مبتسـماً: (إننـي من القلائل فـي العالم المختصيـن في صناعة الأزمـات وليس فـي حلّها أو إدارتها. فقد سـاهمت في صناعة أزمــة نهاية القرن الماضي). وكان يقصد بها عملية انتقال نظم المعلومـات من القرن الماضي إلى القرن الحالي، والتي أثارت هلعاً غير مسـبوق كاد يربك نشاط جلّ المؤسسات التي تتعامل

مع الكمبيوتر. ومصدر هذا الهلع هو الخوف من انهيار تصميم أجهـزة الكمبيوتر وبرامجه لاحتمال عجزها عن تبديل السـنة 1999 بـــالســنة 2000، مما يتلف ذاكرة الكمبيوترات، ويدمر بنوك المعلومات. ويعترف هذا المختص أن الكمبيوترات انتقلت إلى السـنة الأولى مـن بداية القرن دون أي ضـرر يذكر. لكن الشـركات والدول أنفقت مئات المليارات من الدولارات للوقاية مـن حدوث ما حذر منـه المختصون. وقـد كان لهذا المختص نصيبه من هذا المبلغ الخيالي.

تركت صديقي الذي لا يؤمن بنظرية المؤامرة، بل يستخف بمن يصدقها، في ذهوله. وسـرح ما بفكري. فتراءت لي الكثير مـن الظواهر التي أدرجتهـا في خانة «الأزمات»، وإذ هي من بنات أفكار هؤلاء المختصين القلائل. ولعل أقرب هذه الظواهر للذهن تلك التي سـميت «إنفلونـزا الخنازير» والتي درّت على الكثيـر من القطاعات بأرباح لم تحلم بها، مثل القطاع الصحي، وصناعـة الأدوية، والبنوك والبورصـات، وصناعة الكمامات الواقية، ناهيك عن قطاع الاتصالات. وشكلت متنفساً للاقتصاد العالمي في أزمته.

والسـؤال الذي تثيـره هذه الحادثة ولم يـول له صديقي أي

أهميــة، هــو التالي: هــل كان لصانعــي الأزمــات الوهمية أو الحقيقيــة، والمتاجرين بخــوف الناس وهلعهــم أن ينجحوا في مشاريعهم لولا مشاركة وسائل الإعلام الفعالة في ذلك؟

إن انتشــار الهلع فــي العالم من إنفلونزا الخنازير ســاهمت فيه العديد من وســائل الإعلام العالميــة عن وعي أو من دونه. وجرّت معها وسائل الإعلام المختلفة في العديد من دول العالم. فهــذه الأخيرة لم تبذل، فــي الغالب، أي جهــد للتأكد من صحة المعلومــات التــي تصلها. فكيف يمكن لأي وســيلة إعلامية أن تنشر العديد من الأخبار عن حدث أو موضوع خطير بالاعتماد على مصدر إخباري يتيم؟ بل كيف لها أن تندفع في نشر الأخبار بدون الاستناد إلى أي مصدر؟

أعتقد أن وســائل الإعلام المحلية ليســت وحدها التي بلعت الطعــم الذي نصبه لها «صناع الأزمات»، بل بلعه معها بعض الباحثيــن في حقل علوم الإعلام والاتصال الذين يســتغلون أي حــدث أو ظاهرة طبيعية أو اجتماعية: إعصار، دخان بركاني، تسونامي، زلزال، وباء، مجاعة لعقد مؤتمر أو ندوة ويصفونها بالأزمة. ويتبارون في تحديد دور وســائل الإعلام في إدارتها.

ويقدمون هذه الأدوار في شكل وصفات جاهزة ومواعظ مهنية لا تستطيع أن تخفي محدودية رؤيتهم لمسببات هذه الظواهر وتوابعها المعقدة. ويشيعون الفكرة الساذجة والخطيرة التالية: أن كل الحلول لمآسي العالم، وأزماته، وحروبه، ومشاكله بيد وسائل الإعلام! وهذه الفكرة هي الوجه الثاني لفكرة أخرى مفادها أن وسائل الإعلام تقف وراء كل مصائب العالم ومتاعب البشرية وأزماتها. والمتمعن في النقاش الذي يثار في العديد من المؤتمرات المخصصة لدور وسائل الإعلام في إدارة الأزمة يدرك بسرعة أن القوم لا يفرقون بين الأزمات والمخاطر. وهم في هذه الحالة، مثل الذي رأى فأراً وفقد البصر.

* * *

عجلة الإعلام وعجالة الزمن

«يجب أن نكون مبدعين لأن القرن الواحد والعشرين لن يكون قرن السرعة، بل قرن الأفكار. فالسرعة لا معنى لها بدون محتوى».

ستيفان فوكس، فرنسي مختص في الإعلان

استغرق انتشار خبر اغتيال الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن يوم 14 مارس 1865 ستة أشهر حتى عمّ الولايات المتحدة بأسرها. أما خبر مقتل الرئيس الأمريكي جون كيندي يوم 22 نوفمبر 1963 فقد

استغرق 24 ساعة فقط حتى انتشر في العالم. وخبر إعدام الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو وزوجته ليلة عيد الميلاد من السنة 1989 انتشر في العالم خلال بعض الدقائق فقط بفضل البث التلفزيوني المباشر. ونلاحظ اليوم أن أي حدث يقع في أي منطقة من الكرة الأرضية يعمّ العالم في الثانية ذاتها بفضل الإنترنت، أو بالأحرى مواقع الشبكات الاجتماعية الافتراضية التي تفوقت على وسائل الإعلام الكلاسيكية في سرعة نقل الأخبار، وبالتالي أثرت في نشاطها، وعسرت مهمة صحفييها.

هل يمكن الحديث عن تزايد السرعة في نقل الأخبار خلال قرن ونصف تقريباً دون الإشارة إلى دور وسائل الإعلام في تغيير مفهومنا للزمن؟

يزعم الباحث الفرنسي جون – جاك شوفال أن بداية البث الإذاعي في مطلع القرن الماضي في فرنسا سمح لكل قرية فرنسية أن تضبط عقارب ساعتها على توقيت الإذاعة. ومكن الكنائس من تحديد مواعيد لدق أجراسها بدقة على ضوء هذا التوقيت. فالأمة الفرنسية كلها أصبحت تعيش على التوقيت ذاته، لكن بإيقاع مختلف.

تجاوز نشاط وسائل الإعلام الحديثة هذا الحدّ لأنها أصبحت تسعى لتوحيد هذا الإيقاع. فرغم أن التلفزيون يجمع العديد من الأزمة، أو لنقل إنه يملك زمنين: الزمن العمودي الذي يتجلى عبر مواعيد بث البرامج التلفزيونية البارزة خلال اليوم، والزمن الأفقي الذي تجسده المواعيد التلفزيونية المتواترة عبر الأيام. ويسعى كل شخص إلى إدماج هذه الأزمنة في زمانه، أو إخضاع إيقاع حياته لهذه الأزمنة. وما زمن الذروة Prime Time المتعارف عليه في عالم التلفزيون سوى شكل من توحيد إيقاع الوقت.

حقيقة إن زمن الذروة يختلف من مجتمع إلى آخر، لكن مفهوم الزمن ذاته يتباين من ثقافة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر: من المجتمع الرعوي إلى المجتمع الزراعي، ومن المجتمع الصناعي إلى ما بعد الصناعي. ففي هذا المجتمع الذي تزايد فيه إيقاع مبتكرات تكنولوجية الاتصال الحديثة، والتي تسعى، ضمن ما تسعى إليه، إلى إكساب المواطن المعاصر المزيد من الوقت، لأن الوقت هو المال مثلما يقال، جعلت هذا المواطن يشتكي من قلة الوقت أو ضيقه! إنها مفارقة أليست كذلك؟ ستزول المفارقة إذا سايرنا عالم الأنثروبولوجيا «ألبان

بنسا» في تعريفه للزمن، إذ يراه «شكلاً من الانتظار». والميديا المعاصرة قضت على هذا الانتظار ليس من خلال السرعة في نقل الأحداث فقط، بل فيما يسمى التزامن. أي التطابق بين فعلين في اللحظة ذاتها: وقوع الأحداث وقيام وسائل الإعلام بنقلها في آنها.

يؤرخ البعض ميلاد التزامنية ببداية البث الإذاعي المباشر، والذي يعود إلى 6 مايو 1937، وهو اليوم الذي قام فيه الصحفي الأمريكي هربرت موريسون من محطة إذاعة «و.أل.س» بشيكاغو بنقل انفجار منطاد ألماني في سماء نيو جيرسي الأمريكية. لقد بث مباشرة هذا الخبر في أثناء احتراق ركابه.

يحمّل البعض وسائل الإعلام، خاصة المسموعة والمرئية، مسؤولية القضاء على السرد، الذي يشكل لحمة الذاكرة الجماعية، نظراً للهثها وراء الأحداث المستجدة، والإفراط في نقلها مباشرة. فهذا البث لا يمنح الوسيلة الإعلامية الفرصة للتريث حتى تستعيد ما جرى وتسترجع تفاصيله، وتفكر فيه.

ويتفق الجميع على القول إن السباق نحو تحقيق آنية الأخبار قد يقضي، في بعض الأحيان، على الجهد الذي يبذل للتحري

حــول واقعيتها ومصداقيتهــا. وهذا القــول لا يجانب الصواب وإن كانــت دقــة الأخبار ومصداقيتها طُرحــت قبل تاريخ البث المباشر، والسبق الصحفي.

تتدافع وســائل الإعلام الحديثة بســرعة لنقل كل جديد بغثّه وسمينه. فتقضي، في تدافعها واندفاعها، على الانتظار، وبالتالي على الزمن. لقد أسس البث المباشر «ثقافة اللحظة» والتي يُنسى فيها الحدث بسرعة تاركاً مجال الانتباه لغيره. وغيره هذا يأتي مســرعاً بدون ترقب. وفي هذا الســياق مــن حضور الأحداث بسرعة ونســيانها بشكل أســرع، برز مفهوم «الواقع الفائق»، الذي صكه بعض المفكرين، أمثال جون بودريار وأمبرتو إيكو. إن هــذا المفهوم يعبّــر عن التغيير الحاصل فــي إدراكنا للواقع لأننــا أصبحنا نتعامل معه باعتباره شــرائح مــن صور متدفقة ومتناثرة.

* * *

الميديا واستبداد الترفيه

«أصبح الترفيه غطاءً
لستر انحرافات مجتمع الاستهلاك».

ما دهى الكاتب ومصمم الإعلان، فريدريك بيقبيدر، إلى نشر روايته الساخرة والمعنونة 99 فرنكاً فرنسياً، والتي أصبحت في مدة وجيزة من الروايات الأكثر رواجاً خارج فرنسا؟ هل هي التسلية؟ هل هو الملل؟ هل هي الفلسفة؟ هل هي تصفية الحساب مع

أربــاب مهنتــه؟ لكن ماذا قــال في روايته حتـى أغضب وكالة يونغ وروبيكام، وهي أعرق وكالات الإعلان في فرنسا، فقامت بطرده من العمل؟ لكن ما هو موضوع هذه الرواية؟

يستهل الكاتب روايته بالقول على لسان بطلها ما يلي: إنني مصمم إعلانات، ملوث الكون.... إنني أجعلكم تحلمون بأشـياء لا تحصلــون عليها أبداً: سـماء زرقاء، فتيــات فاتنات الجمال، موسـيقى تنســاب مــع الريــح، صور جذابــة صقلتها لمســات الفوتوشوب، سـعادة تامة. فالسيارة التي جعلت منها حلمكم في الحملــة الإعلانيــة الفائتة، ونجحتم في الحصــول عليها بفضل ادّخاركـم، قضيت عليها فــي الحملة الحاليــة. وجعلتها موديلاً قديماً. أنا متقدم على أحلامكم كثيراً، وأعمل كل ما في وسـعي حتــى أزيد في كبتكم... إنني أخدركم بـكل ما هو جديد، وجديد الجديـد، أي جعل الجديد قديماً! إنني أروم إسـالة لعابكم، وهذا مبدئي المقدس. ولا أحد في مهنتي يتمنى سـعادتكم، لأن الناس السـعداء لا يسـتهلكون. إن عذابكم ينشّـط التجارة..عذابكم في مصطلحات مهنتنا نسـميه خيبة ما بعد الشـراء؛ أي بعد شراء سلعة ما نرغب في امتلاك أحدثها وأفضلها.

كنت أعتقد أن هذه الرواية جاءت لإغاظة، بل لمعارضة أطروحة الباحث الأمريكي: نيال بوستمان الذي ألف كتاباً مشهوراً في 1985 بعنوان: التسلية حتى الموت. وقد ترجم إلى اللغة الفرنسية أكثر من مرة. وكانت آخرها من تقديم رئيس وزراء فرنسا السابق، ميشال روكار. لقد دان في هذا الكتاب التلفزيون ليس لكونه يرفهنا ويسلينا، بل لأنه لا يفعل سوى ذلك. وبهذا فإنه ينتج «إيديولوجيا» فتاكة تمهد لديكتاتورية التسلية في حياتنا، فتنسينا واقعنا أو تجعلنا نتقبله بسخرية. إيديولوجيا رخوة نستسلم لها بشغف دون أدنى مقاومة.

من يقرأ الرواية المذكورة أعلاه يستنتج بسرعة أن الإعلان الذي أخذ حوالي ثلث الوقت المخصص للبث التلفزيوني، وأصبح الممول التلفزيوني الأساسي، لم يدفع التلفزيون إلى تسليتنا، بل قاده إلى إحباطنا: يقدم لنا عالماً مفبركاً من نسج الخيال، ونتماهى معه إلى درجة أنه ينسينا أنه مجرد فيلم أو مسلسل. وليس الواقع. فيضخم عدوانيتنا عِوَضَ أن يطهرنا منها، ويزيد في نقمتنا على الواقع. ويشبعنا باليأس والقنوط من وضعنا.

تحضرني في هذا المقال قصة ذاك الموظف في الإدارة العامة الذي قصد صاحب كشك في الحي الذي يسكنه ليسأله عن إمكانية مساعدته في بيع جهاز تلفزيونه الجديد من ماركة عالمية مشهورة. فسأله صاحب الكشك قائلاً: هل يعاني جهازك عطباً وتريد أن تتخلص منه؟ فرد عليه قائلاً: لا أبداً. إنه يستفزني! وواصل حديثه قائلاً: يا أخي إنني أشاهد قنوات تلفزيونية تظهر لنا ممثلين وممثلات جميلات ورشيقات ينعمن برغد العيش. ويسبحن في حوض السباحة في قصورهن أو يدفنّ أنفسهن في رغوة الصابون في حوض الحمام. فأتذكر أنني لم أستحم منذ مدة لانقطاع الماء في الحنفية!

بعد السينما التي ازدهرت في ظل الحاجة للترفية والتسلية، اضطلعت الإذاعة بدور ترفيهي لا يمكن نكرانه. وبتطور التلفزيون التجاري في العالم ازداد نصيب الترفيه في برامجه. لكن وسائل الاتصال الكلاسيكية لم تعد هي المحتكرة الوحيدة للترفيه في العقد الحالي. فكل وسائط الاتصال الفردية أو الجماهيرية أصبحت ناقلة للترفيه أو منتجة له: الكمبيوتر، والإنترنت، الهاتف الذكي، البلاي سيتيشن، والآيباد وبقية الألواح الإلكترونية. وأصبح الترفيه شرطاً وجودياً للإنسان

المعاصـر. لقـد اسـتبد الترفيـه بوسـائط الاتصـال المختلفة، وبجمهورها ومسـتخدميها. هل رأيتم حالة الشباب المدمن على الإنترنـت عندما يتوقف خط اتصاله بها عـن الخدمة؟ أو حالة ربات البيوت اللواتي لم يتمكنّ من مشـاهدة حلقة من مسلسلهن المفضـل لانقطـاع التيـار الكهربائـي؟ ولاحظتم حالـة الطفل الذي يحرم من مشـاهدة التلفزيـون أو يطالب بالكف عن اللعب بالأجهزة الرقمية؟

حقيقـة إن الترفيه في عالمنا المعاصر تداخل، بل اندمج في مجـالات أخرى، مثل التعليم والتربيـة والثقافة والرياضة. لكن الإشـكال الذي أصبح يثيره لا يمكن اختصاره في مقولة الكاتب نيكـولا فارلي: «إن كثرة الترفيه تقتـل الترفيه»، بل في الحلقة المفرغة التي أوقع فيها الإنسان المعاصـر. فالإنسان الذي يشعر بالممل يندفع نحو التسلية والترفيه، وكثرة التسلية تؤدي به إلى الملل. فهل أننا نتسلى إلى حدّ الملل أو أننا نمل، بسرعة، إلى حدّ الترفيه؟ إذاً، هل جعلت الميديا الترفيه وجهاً آخر للملل؟

* * *

منطق «داعم الحَلْق»

«لكل فكر بسيط حيل بسيطة».

بريان ألديس، كاتب بريطاني

تذكّرني، أحياناً، متابعتي لآراء بعض خبراء الإعلام والاتصال التي يدلون بها إلى وسائل الإعلام المختلفة أو في المؤتمرات والندوات العلمية بـ«منطق» «داعم الحَلْق» Bra Soutien – gorge، أي حمّالة الصَّدر. وما الوجه من الكلام مثلما يقول لسان العرب؟

أي مــا علاقة هؤلاء الخبــراء بالمنطق المذكــور؟ قبل الإجابة عن هذا الســؤال يجب التوقف عند قصة «داعم الحَلْق»، وهي الترجمة الفرنسية لحمّالة الصّدر.

رغــم أن هــذه الحمالــة كانــت مســتخدمة منــذ الحضارة الرومانيــة إلا أنها لــم تدخل التداول في اللغة الفرنســية إلا في 1904، وفــق مــا جاء فــي قامــوس «لا روس» الشــهير. لكنّ الفرنســيين لم يطلقوا عليها هذه التسمية واستبدلوها باسم آخر، وهــو «داعم الحَلْــق». إن المرء يميّز بيــن الثديين والحلق ولا يمكــن أن يخطئ موقعهما. والحلق منتصب ولا يحتاج إلى دعم أو ســند. إذاً، لماذا ســمى الفرنســيون «حمّالة الصّدر» «داعم الحلق»؟ أو بعبارة أخرى، لماذا لم يســموا الأشــياء بأســمائها؟ إنهــم فعلوا ذلك ليس لمكــر لغتهم أو خصوبة اســتعاراتها، بل لأن اللغة الفرنســية حاولت أن تعكس «حشــمة» الفرنسيين في ذلــك العصر أو عفتهم. نعم نقول «الحشــمة» ونؤكد أنها كانت متجــذرة فــي أوروبا في ذاك العصر. ففــي العهد الفيكتوري – نســبة إلى ملكة العرش البريطانــي فيكتوريا الأولى (1837 – 1901) – على ســبيل المثال، كانت المرأة تشــير للطبيب الذي يعالجهــا إلى موضع ألمها في جســد الدمية التــي تحملها معها.

فالحشـمة والتقاليد في ذلك الوقت كانت تمنع المرأة من عرض جسمها على الطبيب لفحصها.

فإطلاق تسـمية «داعم الحلق» بدل «حمالة الصدر» حدث في وقت كانت فيه المرأة تشدّ صدرها بقطعة من القماش حتى تطمس ثدييها، ولا تظهر مفاتنها. لذا من المنطقي ألا تظهر تسـمية حامل الثديين لأنهما كانتا مطموسـتين؛ وبالتالي غير موجودتين في التبادل اللسـاني بين المتكلمين. ففي ذاك الزمان كانت المرأة تلبس لباساً فضفاضاً يخفي تقاطيع جسدها؛ أي قبل أن تظهر الموضة التي دفعتها النزعة التجارية إلى إبراز مفاتن المرأة في اللباس، واقتضت التجارة تنظيم استعراضات للباس وفن الخياطة. إذاً، منطق «داعم الحلق» وهو فن الحديث عن أشـياء وظواهر دون أن نذكرها بالاسم. ومخطئ من يعتقد أن الساسـة هم وحدهم الذين يحتكرون اسـتخدامه وفق مقولة «المستسـاغ سياسياً» التي تملأ عليهم، مثلاً، قول الباحثين عن عمل بدل العاطلين عن الشـغل. واسـتخدام «الأشـخاص الذين ليس لهم سـكن قار بـدل المشـردين. فلبعض خبـراء الإعلام والاتصـال نصيبهم الوافر من المنطـق المذكور. فها هم يرون أن العنف، على سـبيل المثال، الذي يسـود في هذا المجتمع هو

وليد نقص الاتصال والإعلام؛ بمعنى آخر: إن توفر الاتصال بالقدر الوافي ينتفي وجود العنف! لكنهم يؤكدون، في موقع آخر، أن العنف نتج عن فيض الإعلام والاتصال الذي أدى لسوء التفاهم. والتسليم بهذين الرأيين يقتضي الاقتناع بأن هؤلاء الخبراء يملكون مقاساً ما لتحديد مقدار الاتصال والإعلام المطلوبين لتفادي العنف! وما يسكت عنه الرأيان المذكوران هو أن وسائل الإعلام ستظل متهمة في الحالتين: إذا صمتت عن العنف أو تحدثت عنه! لكن أين منطق «داعم الحلق» في كل ذلك؟ إن هؤلاء الخبراء لا يسمون الأشياء بأسمائها؛ أي أنهم لا يشخصون العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية في خطابهم والتي تنتج العنف، بل يغيبونها تماماً ولا يرون سوى وسائل الإعلام لتفسير استشراء العنف في المجتمع! ولا يمكن أن يُفهم مما سبق قوله أننا نسدّ التفكير في العلاقة المحتملة بين وسائل الإعلام والعنف، لأننا ندعو إلى التحرر من سطوة المنطق المذكور فقط.

لقد تحدث هؤلاء الخبراء عن الإنترنت فوصفوها بالفردوس الذي نستعيد فيه ما فقدناه من اتصال، وبالمصحة التي تشفينا من أدرانه، بل بعضهم رأى فيها ساحة يلتقي فيها البشر

للتعــارف والتفاهم، وبالتالي للقضاء على أضغانهم ونزاعاتهم. فــي حين أن بعضهم الآخــر رآها كارثة تهدد البشــرية وتعيث في اتصالها فســاداً: تروّج الإشاعات وتشــرّع النميمة، وتعمق الخــلاف بين البشــر وتزيد في توتر علاقاتهــم، بل تدق طبول الحــرب. فمنطق «داعم الحلق» منع هــؤلاء الخبراء من رؤية العوامــل الموضوعية التي تؤدي إلى النــزاع وتلك التي تعزز الاتفــاق والوئام. لقد نظروا إلــى الأداة التقنية وكأنها وفدت من خــارج المجتمع، وتصــوروا أنها تفعل به مــا أردوا أن تفعله. وســلخوا البشر من ذاتهم ومن إرثهم الثقافي والاجتماعي، ومن المساقات التي يعيشونها بمجرد شروعهم في استخدام هذه العُدّة التقنية أو تلك.

* * *

من تجارب السابقين

«التجربة هي معلم كبير السن
يحب علمه أقل من تعليمه».

آن براتن، أديبة وشاعرة فرنسية

سعت بعض الدول العربية إلى فتح مجالها السمعي – البصري في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، بينما اضطر بعضها إلى فعل ذلك بعد أن أصبح مواطنوها يلتقطون البرامج التلفزيونية العربية والأجنبية من كل

حدب وصوب. فأضحى احتكارها للبث الإذاعي والتلفزيوني فاقداً لكل معنى، بل مكلفاً. ومن هذا البعض يمكن أن نذكر مصر وتونس.

كان هاجس المشرّع المصري والتونسي بسيطاً وواضحاً، ويتمثل في إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الوطني لامتلاك قنوات تلفزيونية بدون إقامة تعددية إعلامية؛ أي بشرط عدم بث نشرات الأخبار! لقد كان هذا المشرع يتصور أن الأخبار مجال لممارسة السيادة الوطنية بينما المسلسلات والأفلام والبرامج الوثائقية والغنائية والرياضية والمسابقات والألعاب التلفزيونية الأجنبية لا تشكل ضرراً على هذه السيادة! لذا لم يشترط أن تكون القنوات الخاصة موضوعاتية؛ أي متخصصة في مجال ما كالرياضة أو الشباب أو المرأة أو الثقافة. فالمشرع المصري أو التونسي أدرك جيّداً أن قناة الجزيرة القطرية أو قناة «فرانس 24»، وقناة «سي إن إن» الأمريكية هي قنوات متخصصة في الأخبار؛ أي في المجال الذي يريد إبعاد القنوات التلفزيونية المتخصصة عنه. لذا لم يشترط على المقبلين على إنشاء قنوات تلفزيونية خاصة أن يكونوا من الصحفيين. ولو فعل ذلك لوقع في تعارض كبير. فمن جهة يحرم على القنوات التلفزيونية

الخاصــة إنتــاج الأخبار وبثهــا، وهي التي تشــكل ميدان عمل الصحفــي، ومن جهة أخرى يشــترط أن تقتصــر ملكيتها على الصحفيين فقط. بمعنى آخر أن المشــرع المصري أو التونسي لم يســتبعد كُتاب الســيناريو والمخرجين والممثلين ومهندســي الصــوت والديكور، والمصورين والمنتجين عن ملكية القنوات التلفزيونية السينمائية على سبيل المثال!

لقد كان المشــرع المصري أو التونسي منسجماً مع مبتغاه، واســتطاع أن يفرضــه ويحميه بضوابــط قانونية. ثم رسّــخته الممارســة التي مكنت الأشــخاص الحاصلين على ثقة الأســر الحاكمــة وحلفائهــا من رجال المــال والأعمــال والنفوذ، دون غيرهم، من إنشــاء قنوات تلفزيونية خاصة في عهد الرئيســين المخلوعين: حسني مبارك وزين العابدين بن علي. لكن أين قادت الضوابط والممارسات المذكورة قطاع الإعلام؟ إن «الانفلات» والفوضى والتجاوزات التي يعيشــها قطاع الإعلام والتلفزيون في مصر وتونس اليوم تبيّن قصور نظر هذا المشرع. لقد أراد أن يقنــن وجــود قنــوات تلفزيونية خاصة بالالتفــاف على حق المواطن فــي الإعلام، والتهرب من مســتحقات حرية التعبير. وبهذا فإن مسعاه يشبه ما قام به أحد المهاجرين الجزائريين في

فرنسا الذي أراد من شاب أن يقرأ له رسالة بعثتها له زوجته دون أن يطلع على أسراره. فسلّمه الرسالة وأغلق له أذنيه قبل أن يشرع في قراءتها حتى لا يسمع ما يقرأه!

لم يكن المشرع المذكور يدري أن «وجع الرأس» لا يأتي دائماً من الأخبار التلفزيونية التي تفلت من سيطرة السلطات العمومية، بل يأتي، على وجه الخصوص، من البرامج الحوارية أو «التوك شو» حتى في القنوات التلفزيونية المتخصصة. فالتجربة برهنت على أن أبرز الأحداث وأخطرها التي جرت في المنطقة العربية لم تنقلها القنوات التلفزيونية العربية سواء العامة أو الخاصة، رغم الهالة التي تحاط بهذه القناة التلفزيونية أو تلك. لقد أذاعتها القنوات التلفزيونية الأجنبية وتداولتها مختلف وسائل الإعلام الأخرى والمواقع الإخبارية في شبكة الإنترنت، ورصدت أصداءها مواقع التواصل الاجتماعي. والسلطات العمومية تستطيع أن تُكَذب الأخبار الخاطئة أو المدسوسة التي تبثها القنوات التلفزيونية الخاصة أو تصححها في إطار ممارسة حقها في الرد والتصويب أو عبر ما تملكه من وسائل إعلام. بينما لا تملك أي حيلة للتصرف مع البرامج الحوارية المتلفزة التي تبثها القنوات التلفزيونية الخاصة وتقدم

آراء ووجهات نظر سوى تَقَبل الرأي الآخر أو الضغط على مالكي هذه القنوات للامتناع عن استضافة هذا الشخص أو ذاك في برامجها لأنها لم تستطع أن تمنع بثها بنص قانوني.

قد يقول البعض لو سمح المشرع للقنوات الخاصة ببث الأخبار لاستطاع أحد المغامرين إنشاء قنوات للإثارة التلفزيونية والشعوذة والفضائح الجنسية أو منابر خاصة بالإعلانات لا غير أو انحرف عن هدفها المصرح به. فإذا كان المشرع لا ينوي تشجيع مثل هذه القنوات التلفزيونية لإلهاء الجمهور، فليسأل كيف تتصرف الدولة مع الشخص الذي يحصل على ترخيص لإنشاء مدرسة ثم يحوّلها إلى ملهى ليلي؟

* * *

شذرات الماضي

«لا نتذكر الماضي من باب الحنين فقط، بل للعبرة أيضاً».

تروي الباحثة المغربية فاطمة المرنيسي في كتابها الموسوم: «أحلام النساء الحريم.. حكاية طفولة...» تفاصيل عن حياتها المبكرة في الأربعينيات من القرن الماضي قائلة: (تقع أكبر القاعات حجماً في بيتنا وأكثرها أناقة إلى ميمنة الفناء، وهي قاعة الرجال، حيث يتناولون الطعام ويسمعون الأخبار. فالرجال

هم وحدهم القــادرون على الوصول إلى الخزانة الضخمة التي تحتــوي على المذياع. وكانت الخزانة تقفل بالمفتاح. وقد رُكبت مكبرات صوت في الخارج لتمكّن الجيران من الاستماع. وكان أبــي وعمي الوحيدين اللذين يملكان نســخة مـن مفتاح الخزانة إلا أن النســاء كن يسـتمعن بانتظام إلى «صوت القاهرة» أثناء غياب الرجال. وكانت عمتي وأمي ترقصان، في الغالب، على الأنغام التي يبثها المذياع). وتسـتطرد المرنيسي قائلة: (أتذكر أول مرة وصفتني فيها النساء مع ابن عمي بالخائنين. لقد أخبرنا والدي أننا استمعنا إلى الإذاعة في أثناء غيابه. لقد وشى جوابنا بحصول النســاء على نسـخة من مفتاح الخزانة. فنشـب شجار عنيف، وفُتح تحقيق لاستجواب النساء).

لقد عاشــت العديد من المجتمعــات العربية مثل هذه الحادثة وإن اختلفت تفاصيلها. إنها تذكّرنا بالتاريخ الاجتماعي للإذاعة. وتؤكد أن قرار تشـغيل المذياع كان بيد الرجال للاسـتماع إلى الأخبار. أما النســاء فكنّ يسـتمعن للأغاني في الإذاعة خلســة. وكانــت الغاية مــن تركيب مكبرات الصــوت، إن وجدت، هي إسـماع الجيران الأخبار. فمالك المذياع هو الذي يحدد ما يجب أن يُسمع، ومتى؟

لقـد تغيـرت الإذاعة تقنيـاً وتبدلت برامجهـا بتغير رؤيتها لذاتها ولجمهورها والمجتمع. وقد يسـتهجن البعض هذا التغيير بحكم الحنين للماضي رغم إدراكهم أن الإذاعة لن تظل على ما كانت عليه. هذا ما تؤكده حفريات علاقة الجزائري بالإذاعة.

سـجل المفكـر فرانـز فانون في كتابـه الموسـوم «الثورة الجزائريـة فـي عامها الخامس» أن حوالـي 95 % من أجهزة المذيـاع فـي الجزائـر كانت فـي يـد الأوروبيين فـي 1945. وظلت النسـبة المتبقية في يد بعض الأسر الجزائرية الميسورة والمهاجرين الذين عادوا بأجهزة المذياع إلى أرض الوطن. لكن غالبيـة الجزائريين في ذاك الزمـان لم تكن لهم علاقة بالإذاعة لأنها أقصتهم، واتجهت إلى لأوروبيين المعزولين في الأرياف والبوادي الذين اعتبروها وسيلة مقاومة، وهمزة وصلهم بالعالم «المتحضر».

ويرى المفكر ذاته أن الإذاعة لم تنتشر في وسط الجزائريين في ذلـك الزمان، أيضـاً، لتعارض مضاميـن برامجها مع قيم الأسـرة الجزائرية وعاداتها. فالبرامـج التي تضمنت تلميحات غزليـة ومواقف هزليـة كانت تخلق جوّاً مـن التوتر بين أفراد

الأسـرة. فالكلمات الدالة على الغرام والوصال، وتلك التي تدفع إلـى الضحـك أمـام الأب أو الأخ الأكبر تتعـارض مع عادات الأسرة الجزائرية. وتدل عن قلة أدب وعدم احترام كبار البيت. وقد أدركت الإذاعة الاسـتعمارية هـذه الحقيقة فأصبحت تعلن عن برامجها التي يمكن الاسـتماع إليها مع كل أفراد الأسـرة، وأدرجت الموسيقى والأغاني الجزائرية في برامجها. وشجعت الجزائريين، لأسـباب تجارية وثقافية وسياسية، على الاستماع للإذاعة. فسـمحت لهـم بالتجارة بأجهـزة الراديـو التي كانت حكـراً علـى الأوروبيين. لكن إقبـال بعض الأسـر الجزائرية على شـراء أجهزة المذياع لم يبدأ إلا في الخمسينيات من القرن الماضي نتيجة الاهتمام بنشرات الأخبار التي كانت تبثها بعض المحطات الإذاعية في الدول العربية التي انتزعت استقلالها.

وعندمـا بدأ صـوت الثورة التحريرية ينتشـر عبر الإذاعة في نهاية 1956 انتشـرت أجهزة المذيـاع بين الجزائريين رغم تحريم السـلطات الاسـتعمارية بيعها وتجريم شراء البطاريات التي تُشـغلها. وأصبح الاستماع الجماعي إلى «صوت الجزائر الحرة» عبر الإذاعة فعلاً نضالياً يمارس في الأرياف والقرى. واقتضـى انتظار موعد بداية بثه الاسـتماع إلى بعض الأغاني

الغزلية والبرامج الهزلية دون أن يحدث التوتر المذكور أعلاه. فسياق تلقيه أدى إلى بروز عادات جديدة في الاستماع إلى الإذاعة وأسقط بعض التحفظات أو التقاليد. لكن هذه التقاليد عادت من جديد لتفرض نفسها على الاستماع للإذاعة بعد نهاية حرب التحرير. فالمرأة التي بدأت تتمتع بسلطة تشغيل المذياع حتى داخل الأسر الممتدة أصبحت تسرع إلى توقيفه إذا كان يبث أغنية عاطفية بمجرد دخول كبير العائلة (الجد أو الأب أو العم أو الأخ الأكبر) أو ضيف.

قد يستغرب أبناء هذا الجيل من هذه التقاليد لأنهم ينعمون بتعدد وسائط تلقي البث الإذاعي، مما يمكنهم من متابعة المحطات الإذاعية التي يحبونها في الوقت الذي يشاءون. ويتبادلون عبرها إهداء الأغاني وأرقام الهواتف ذكوراً وإناثاً. إنهم يشاهدون اليوم المسلسلات التلفزيونية على راحتهم ولا يأبهون بمن دخل البيت أو خرج. وبقدر اندهاشهم ندرك مدى تَغَير المجتمع الجزائري.

* * *

محو الأمية الإعلامية

«نستطيع أن نعذر الطفل الذي يخاف من الظلام، لكن المأساة الكبرى في الحياة هي عندما يخاف الكبار من النور».

أفلاطون، فيلسوف يوناني

«التلفاز آلـة خطيرة وأضرارها عظيمة كالسينما أو أشد. وقد علمنا من الرسائل المؤلفة في شأنه ومن كلام العارفين به في البلاد العربية وغيرها ما يدل على

خطورته وكثرة أضراره بالعقيدة والأخلاق وأحوال المجتمع».
هذا القول صادر عن عالم بأمور الدين ذي كلمة مسموعة في بلاد المسلمين. وقد اجْتُر، في المدة الأخيرة، في بعض مواقع الإنترنت وبعض الصحف والمساجد، والقنوات التلفزيونية! وحتى لدى بعض الجامعيين. وطال شبكة الإنترنت والميديا الجديدة.

قد يقول البعض ما قيمة هذا الكلام الذي يردده أشخاص لم يدروا بعد بوجود قنوات تلفزيونية ذات توجه ديني، وأن بعضها يشكل خطراً على الإسلام والمسلمين أكثر من بقية القنوات التلفزيونية؟ ويتساءل البعض الآخر ما قيمة هذا الكلام الذي لم يأخذ به إلا نفر قليل من أتباع قائله ومريديه. فعدد مشاهدي القنوات التلفزيونية العربية والأجنبية لم يكف عن التزايد. فالأفضل ألا نوليه أهمية لأنه لا يستطيع أن يوقف زحف وسائل الإعلام (قديمها وجديدها)، ولا يحدّ من تغلغلها في المجتمع بعد أن أصبحت شيئاً مألوفاً في حياة الناس قد لا يلفت النظر. لكن هذا القول يضعنا أمام مفارقة كبرى. فأمام كثرة الحديث الصارخ عن مخاطر وسائل الإعلام الفعلية أو المفتعلة، تفتقر جلّ الدول العربية إلى مراكز لتَعَلم الناس وسائل الإعلام أو تمحو أميتهم

الإعلامية من أجل رفع مستوى فهمهم لها وتبصيرهم برهاناتها وتعرّفهم كيفية عملها وتكشف لهم عن العوامل الظاهرة والخفية التي تتحكم في نشاطها. وتبيّن لهم أساليب تضليلها حتى يمكن التعامل معها بمعرفة وعن وعي. حقيقة، لقد أدركت البشرية منذ أزيد من نصف قرن أن وسائل الإعلام تشكل عقدة المفارقة. إنها مصدر حذر وحتى خوف، من جهة، ومصدر جذب وافتتان من جهة أخرى. وقد حاربتها المؤسسات التربوية والتعليمية ومن ورائها بعض المفكرين في أول عهدها، إذ اعتبروها قوة تخريبية للنظام التربوي. لكن هذا الاعتقاد زال منذ الخمسينيات من القرن الماضي، خاصة بعد أن تبنت منظمة اليونيسكو برامج التعليم عبر وسائل الإعلام (أي تسخير وسائل الاتصال الجماهيري لغاية تعليمية). وقد أطلق عليها في الدول النامية مسمى الإعلام التربوي. لكن منذ الثمانينيات من القرن الماضي تم التخلي عن هذا المصطلح في معظم مناطق العالم باستثناء بعض دول العالم الثالث. وحلّ محله مفهوم جديد «وهو تَعَلُّمُ وسائل الإعلام». وجاء هذا المفهوم كنتيجة لتزايد وزن وسائل الإعلام في الحياة المعاصرة، وكثرة التعرض لها، وتطور أساليبها التضليلية، ولقوة الإعلان في توجيه نشاطها والتستر

على انحرافات السوق أو المجتمع الاستهلاكي. فالتشريعات القانونية والمواثيق الأخلاقية التي تؤطر العمل الإعلامي لم تعد كافيـة لحماية المواطن من «تعسف السلطة الرابعة». كما أن تسليح هذا الأخير بمعرفة ماهية وسائل الإعلام وأساليب عملها يبدد خوفه منها، ويرشد تعامله معها. لذا احتلت برامج «محو الأمية الإعلامية» حيّزاً في أنشطة المدارس الابتدائية والثانوية. لقد كانت برامج «محو الأمية الإعلامية» في الثمانينيات من القرن الماضي تركز، بشكل أساسي، على محتوى وسائل الإعلام. لكنها اتجهت، في التسعينيات من القرن ذاته لرفع الكفاءة التقنية لمستخدمي وسائط الاتصال المختلفة، خاصة بعد ولوج الإنترنت الحياة اليومية. واتسعت برامج محو الأمية الإعلامية، في مطلع القرن الحالي، لتشمل الصحف والأفلام والإذاعة والتلفزيون والفيديو وشبكة الإنترنت والميديا الجديدة. وتناولت جانبها التقني ومحتوى ما تبثه أو تنشره. إن الهدف من محو الأمية الإعلامية يرتبط بمشاكل كل مجتمع في الحاضر وبتصوره لذاته في المستقبل. لذا سعت بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إلى استغلال برامج تَعَلُّم وسائل الإعلام، إلى تطوير المهارات التقنية لتلبية متطلبات سوق

العمل، بينما تسعى بعض الدول، مثل كندا وأستراليا وبريطانيا وفرنسا، إلى حدٍّ ما، لتعزيز مبدأ فن «التعايش المشترك» في مجتمع متعدد ثقافياً، وفي ظل احترام مبادئ النظام الجمهوري والديمقراطي. لذا تركز في البرامج المذكورة على محتوى وسائط الاتصال لاستجلاء الصور النمطية الدالة على التمييز بين الأقليات العرقية والثقافية والدينية، وتلك التي تطعن في مبدأ المساواة بين الجنسين أو تعادي المبادئ المُؤَسِّسَة للنظام السياسي والدستوري. وغنيّ عن القول إن وجود مراكز محو الأمية الإعلامية التي تنمي حس الجمهور النقدي تجاه منتجات وسائل الإعلام تشترط القضاء على محو الأمية في المجتمع أولاً، ثم توفر مراكز البحث العلمي المختصة في وسائط الاتصال التي تغذيها بالمعلومات والأفكار والبحوث العلمية. إذاً، أليس من الأجدى أن نفكر في إدخال برامج تَعَلُّم وسائل الإعلام إلى النظام التعليمي بدل إضاعة الوقت في رفع العقيرة لترهيب الناس من وسائط الاتصال، ونحن ندري أن الترهيب لا يُجدي نفعاً، والاستغناء عن هذه الوسائط في حياتنا المعاصرة أضحى أمراً مستحيلاً؟

***

مساورات الحديث عن الصحافة

إنهم يخطئون في الحساب

«الخطأ إنساني لكن الاستمرار في ارتكابه من أعمال الشيطان».

مثال لاتيني

كتب «رو غريسلاد»، أستاذ الصحافة في جامعة «ستي يونيفيرستي»، وهي من أعرق الجامعات العمومية البريطانية، مقالاً عن الأخطاء التي يرتكبها الصحفيون في مدوّنته الإلكترونية بصحيفة «الغارديان»

البريطانيـــة. فذكر فيه أن هذه الصحيفـــة قامت بتصحيح ثمانين خطأً في الأرقام التي نشـــرتها خلال ســـتة أشهر من سنة 2007 .ومن جملة الأخطاء التي ســـردها «رو غريســـلاد» في مدونته ما ورد في مقال حوّل صاحبه مساحة ألفين وخمسمئة فدان إلى عشـــرة ملايين هكتار بدل عشرة هكتارات مربعة! وأكد فيه أن خمســـة ملايين ونصف طن من القمح اللين استخدمت لصناعة اثنتي عشـــرة مليون خبزة. ومعنى هذا الكلام أن متوســـط وزن كل خبزة يصل إلى نصف طن تقريباً! هذا إذا قسمنا كمية القمح الليّن على عدد العجائن التي تحولت إلى خبز! فهل توجد خبزة تزن خمســـة قناطير؟ فحتى موسوعة غينيس للأرقام القياسية لا تؤكد ذلك.

إن الخطـــأ فـــي الأرقـــام والتعديد لا يقتصر علـــى الصحافة البريطانيـــة فقط، بالطبع. فلصحف الـــدول الأخرى نصيبها، إذ يمكـــن أن نذكـــر في هذا الصدد، على ســـبيل المثـــال، أن مجلة «تلي راما» الفرنســـية حاولت أن تقدم فكرة عن الفيلم الموسوم «في الحي البعيد» الذي أخرجه المخرج ســـام غربرســـكي، في عددهـــا الصادر يوم 10 نوفمبـــر 2010 بالقول (إن الفيلم يروي قصة رجل بلغ الخمسينيات من العمر سقط مغشياً عليه في أثناء

عودته إلى قريته، ولم يستعد وعيه إلا بعد ثلاثين سنة في عمر طفل يبلغ أربع عشرة سنة. فلو جمعنا السنوات التي قضاها هذا الشخص في غيبوبته، والسن الذي عاد إليه الوعي فسيكون المجموع 44 سنة، أي أن الرجل المذكور لم يبلغ الخمسين سنة!

ويُذكر أن صحيفة «لوموند» الفرنسية نشرت، قبل أسبوع من هذا التاريخ، مقالاً أكدت فيه وجود 15 ألف معمر في فرنسا في سنة 2010، أي أن عدد المعمّرين ازداد في فرنسا 16 مرة عما كان عليه في سنة 1960. ففي هذه السنة كانت توجد معمّرة واحدة بلغت من بين 500 امرأة فرنسية، مقابل معمر واحد من كل 2500 فرنسي. أما اليوم، يقول صاحب المقال، توجد امرأة معمّرة واحدة من أصل 57 امرأة فقط ورجل معمّر من بين 600 معمّر فرنسي. معنى هذا الكلام، بشكل عملي، أن عدد سكان فرنسا في السنة المذكورة بلغ 64 مليون نسمة، منها 32 مليون امرأة. وإذا قسمنا هذا العدد على 57، فإن عدد المعمّرات الفرنسيات يبلغ خمسمئة وواحد وستين ألف معمرة، وهو بكل تأكيد يزيد على عدد المعمّرين (ذكوراً وإناثاً) في فرنسا الذي ذُكر في بداية المقال!

قد يقول قائل من ينتبه إلى هذه الأخطاء؟ وهل القارئ المعاصر المستعجل في أمره يأخذ آلته الحاسبة ليقوم بكل العمليات الحسابية حتى يكتشف مثل هذه الأخطاء؟ إن طرح هذا السؤال وجيه فعلاً، بيد أنه يخفي سؤالاً آخر وهو: لماذا ترتكب الصحف مثل هذه الأخطاء حتى تدفع بعض القراء أو «المناكفين» منهم إلى البحث عنها، وبالتالي التشكيك في مصداقية الصحيفة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال بسيطة وتكمن في الأخطاء المطبعية وسرعة الكتابة وقلة التركيز، والتسليم بالأرقام والإحصائيات المقتبسة من المصادر المكتوبة والمقابلات الصحفية دون فحصها وتمحيصها. وأيضاً لاعتقاد «رو غريسلاد» أن عدداً كبيراً من الصحفيين لم يلتحقوا بمدارس الصحافة ومعاهدها وكلياتها لكونهم يملكون قدرات كبيرة في التعبير والكتابة فقط، بل لنفورهم من مادة الرياضيات إن لم يكن لكراهيتها! وحتى برامج الكمبيوتر لم تساعدهم في التغلب على رهاب الحساب. لذا يتوجه إلى إدارة الصحف البريطانية بالقول: علّموهم الحساب حتى يتجنبوا ارتكاب الأخطاء التي يعدّ بعضها هيّناً وحتى مضحكاً، وبعضها الآخر خطير ويمكن أن يضرّ بمصداقية الخبر.

وهـل الصحـف الجزائريــة معفاة مــن ارتـكاب مثل هذه الأخطـاء؟ من يجرؤ علــى الإجابة بنعم، فهو بـكل تأكيد يريد المزاح. لقد ذكرت صحيفة جزائرية مؤخراً أن مبيعات صحيفة «لوموند» الفرنسية في الجزائر بلغت عشرين ألف نسخة يومياً في السبعينيات من القرن الماضي، أي بمعدل خمسين في المئة من سـحبها الإجمالي الذي بلغ أربعمئة وخمسـين ألف نسـخة يومياً. لعل القارئ الكريم يدرك أن عشــرين ألف نسخة لا تمثل نصـف ما تسـحبه هذه الصحيفـة. لكن الأخطاء التــي ترتكبها بعض الصحف الجزائرية في الحســاب تبدو، رغم خطورتها، أهـون من أخطائها الأخرى. فعن هـذه الأخطاء يمكن أن نذكر أن صحيفة جزائرية ذات انتشـار واسع نشـرت يوم 3 نوفمبر الماضــي مقالاً يحمل العنوان التالي بالخـط العريض: الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يرفض قانون المالية. قد يندهش القراء من هـذا العنوان ويرتبكون. لكن بعضهـم أدرك أن كاتب المقال لا يفرق بين المشروع وقانون المالية! فهذا الأخير لا يصبح قانوناً إلا بعد مصادقة رئيس الجمهورية عليه.

* * *

هل يظل الاستثناء استثناءً؟

«النحويون هم وحدهم السذّج
الذين يؤمنون بأن الاستثناء يؤكد القاعدة».

إميلي نوتومب، كاتبة بلجيكية

فــي الحديــث عــن الأزمة التــي تعيشــها الصحف الورقية في العالم تُســتثنى، في الغالب، تلك التي تصدر فــي المنطقــة العربيــة والــدول الصاعدة، مثــل الهند والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا.

ويعتقد البعض أنه استثناء مؤقت لأن الأزمة قادمة لا محالة، ولا تفلت منها أي صحيفة في العالم ما لم تتكيف مع البيئة الإعلامية الجديدة.

والسؤال عن مصدر الصحة التي تتمتع بها جلّ الصحف الورقية في المنطقة العربية، قد يفضي إلى إجابات متعددة وحتى متعارضة. فالبعض يؤكد أن ما تعيشه المنطقة العربية من أحداث دامية ومأساوية واحتقان سياسي، أدى إلى زيادة الإقبال على ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة ورفع عدد قراء الصحف الورقية. والبعض يرى أن الصحافة ازدهرت بحرية التعبير التي تتمتع بها في هذا البلد العربي أو ذاك، بهذا القدر أو ذاك. فهذه الحرية شجعتها على رفع المستور على ممارسة السلطة أو السياسة، ناهيك عن كشف الفساد واستغلال النفوذ. وفسر البعض الآخر الصحة التي تتمتع بها الصحف الورقية بتواضع نسبة استخدام وسائط الاتصال الحديثة في بعض الدول العربية، أو لكونها لم تصل بعد لتهدد وجود هذه الصحف في الدول التي تشهد ارتفاع نسبة استخدام هذه الوسائط.

ولا يرى البعض أي علاقة بين الوضع المالي الجيّد للعديد

مـن الصحف في المنطقة العربية وعـدد قرائها، لأنهم يعزونه إلـى ارتفاع عائدهـا المالي من الإعلان. فـإذا ثبت هذا الأمر، فالخشـية كل الخشـية أن تلقـى الصحف الورقية فـي المنطقة العربيـة، آجلاً، المصير ذاته الذي تواجهه الصحافة الفرنسـية اليـوم. فهذه الصحف راهنت كثيـراً على الإعلان وفرطت في القراء. ففي الوقت الذي كان توزيع الصحف الفرنسـية يتراجع نتيجة سـوء التنظيم وتدهـور وضعية الموزعيـن الذين غادر الكثير منهم المهنة، كانت الصحف تنفق أموالاً طائلة في سـبيل توسـيع المطابع وعصرنتها قصد رفع سحبها! لقد انتقلت ملكية الصحف في فرنسا من يد أصحاب المهنة والعائلات ذات العلاقة التاريخيـة بالصحافة، إلى رجال المال والأعمال الذين اعتقدوا أن الجريدة سـلعة مثـل بقية السـلع، دون التفكير فـي القراء! ولـم يعـوا أن الصحافة سـلطة مضادة، بعد أن جعلوها سـلطة تعـزز نفوذهم في مجال صناعة القرار وتصفي حسـاباتهم مع خصومهم السياسـيين، على حدّ تعبير مدير صحيفة «لوموند» السابق.

ربما سـيكون مصير الصحف الورقية في المنطقة العربية أخطر من مصيرها في فرنسا، والسبب في ذلك لا يعود للمراهنة

على الإعلان التي تعدّ ضرباً من المجازفة، لارتباطها بالوضع الاقتصادي في كل بلد وبسياق الاقتصاد العالمي، بل يرجع إلى أن الإعـلان في المنطقـة العربية ينمو في ظل فـراغ قانوني، ويخضع لمنطق سياسي وإداري أكثر من امتثاله لمنطق السوق وعدد توزيع الصحف الذي تؤكده هيئات مسـتقلة عن السـلطة التنفيذية وإدارة الصحف.

ربمـا يعتقد البعض أن كل العوامل المذكورة آنفاً لا تفسـر أزمة الصحافة في العالم، وذلك لأن هذه الأخيرة فقدت احتكارها لمجموعـة مـن الوظائف التـي كانت تقوم بهـا، وهي الإعلام والترفيه والتثقيف، فهناك العديد من المؤسسات والوسائط التي أصبحـت تضطلع بهـذه المهام إن لم تكن كلهـا. وهذه حقيقة لا يمكـن القفز عليها، بيد أن الصحـف العربية تنازلت عن بعض هذه الوظائف منذ عقود، خاصة وظيفة التثقيف، نتيجة وقوعها فريسـة الإعلان أو الدعاية الفجة التي تعتبر السياسـة مصدراً للثقافة وليس العكـس. ولتأكيد ذلك نكتفي بمثالين: المثال الأول يتعلق بما بعد الإعلان عن اسـتقالة بابا الفاتيكان. فكل الصحف العربيـة خاضت في أمر هذه الاسـتقالة، لكـن ما هي الصحف التـي أنارت القـارئ بمعلومات عن كيفية انتخـاب البابا؟ ومن

ينتخبــه؟ وكيف يتم الانتخاب؟ وما الفــرق بين الدخان الأبيض والأســود الذي يعلو مقر الفاتيكان أثنــاء كل عملية انتخاب بعد شغور المنصب البابوي؟ وكيف يصبح الدخان أبيض اللون؟

والمثــال الثاني يتعلق باهتمام كل الصحف العربية، تقريباً، بموضــوع النــزاع المســلح في مالــي، وتبعاته على اســتقرار المنطقة. وبعضها اســتعان بخبراء في المجال الجيوستراتيجي والمســائل الأمنية، فلاكوا أسماء حركات إسلامية مسلحة، مثل أنصــار الدين والتوحيد والجهاد وأنصار الشــريعة. لكن ما هي الصحيفة التي توقفت عند هذه التنظيمات لتشرح للقارئ الامتداد الجغرافــي لكل حركــة، لتبيّن لــه بنيتها العرقيــة والاجتماعية والثقافية، وتداخل نســيجها مع سكان جنوب الجزائر والمغرب وليبيــا وشــمالي النيجر وموريتانيــا؟ فرغم ما يُقــال عن تعدد مصادر الأخبار والمعلومات وتنوع وسائط نقلها وتزايد سرعة بثهــا، إلا أننــا نعتقــد أن الصحف في المنطقــة العربية مازالت أســيرة وكالات الأنباء العالمية وأجندتها التي تفرضها الأهواء والمصالح.

* * *

هل تبلّد صحافة الإثارة القارئ؟

«لن أذهب إلى حدّ الزعم بعدم وجود مواضيع صغيرة ووجود صحفيين صغار».

روبير بليريت، صحفي فرنسي

كان الفرنسيون، خاصة المثقفين منهم، يحتقرون صحافة الإثارة، فنعتوها بصحافة الكلاب التي دهستها السيارات. وكانت دول أوروبا الشمالية تستخفّ، هي الأخرى، بهذه الصحافة، وتراها مصدر خطر على

الأمن العام، لكونها تشجع، بشكل ضمني، الجريمة والاغتصاب والسرقة، وتهتم بـ«توافـه» الحياة الاجتماعيـة، فتلهي القراء بأمور «سخيفة» على حساب قضاياهم الجادة. بينما كانت الدول الأنجلوسكسونية، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا، تقدّرها وتعتبرها صحفاً جادة وصحية. لقد اقتنع روّاد هذه الصحافة بأنها صناعة، لذا أخضعوها لشروط الإنتاج الصناعي: سحب أكبر عدد من النسخ بأقل تكلفة في الإنتاج. وهذا تطلب منهم إعادة النظر في محتوى ما تنشره، ليقتصر على المواضيع التي تثير فضول القارئ وحتى غرائزه: فضائح الجنس والسياسة، والجرائم، والأحداث الشاذة والغريبة. والكتابة بلغة بسيطة وسهلة، في متناول الذين أجبرتهم عملية التصنيع على امتلاك أبسط مبادئ القراءة. والوافدون الجدد على نظام التعليم الذي أصبح إجبارياً. وعزّزت هذه اللغة بالصور الجذابة والعناوين الصاخبة ذات الألوان الزاهية. وقد استفادت هذه الصحافة من ظهور الأكشاك المخصصة لبيع الصحف التي انتصبت في الساحات والحدائق العامة، ومحطات وسائل النقل العمومي، والشوارع الكبرى. وبشكل موازٍ، خفضت سعر الجريدة إلى الثلث، ورفعت عائداتها

مــن الإعلان إلى 800 %. لقد ســاهمت صحف «الإثارة»، أو صحافة التبلويد، في ميلاد مهنة الصحافة، فحرّرتها من احتكار عمال البريد والهواة والكتّاب والسياســيين، وشــكلت فريقاً من المحرّرين احترف فن اســتقصاء الأخبــار وملاحقة فاعليها أو ضحاياهــا. وقدّمت للقارئ، عبــر القصص الإخبارية، معارف فــي مجال القانــون، وعلم الإجرام، والطب الشــرعي، واللغة، وعلم النفس والأمراض العقلية، وحتى الاقتصاد.

وشجعت القراءة في المجتمع، فاتسعت حلقة قرّاء الروايات البوليســية، بتزايد عــدد قرائها. ليس هذا فحســب، بل طوّرت المنظومة التشريعية بالقوانين المتعلقة بحماية الحياة الشخصية وحق الرد والتصويب، والقذف. باختصار، لقد طوّرت الترسانة القانونية التي ظلــت تتجدّد بفضل النقاش حول الحق في حماية الخصوصية وحرية التعبير.

فــي ظل المعارك التي خاضتها صحافة الرأي، والأســرار التي كشــفت عنهــا صحافة التبلويــد، أصبــح الصحفيون أكثر حرصاً على دقة أخبارهــم ومصداقيتها، وأكثر أمانة في نقلها، لأنهم أضحوا مطلوبين للمثول أمام المحاكم، للتعبير عن حســن نواياهم وصدق معلوماتهم.

والآن، بعد انحسار صحافة الرأي في العديد من مناطق العالم، تغيّرت صحافة «التبلويد»، وأخذت مسمى صحافة «المشاهير»، وهيمنت على عالم النشر. فصحيفة «ذو السن» البريطانية، على سبيل المثال، أصبحت توزع حوالي 4 ملايين نسخة، و«ديلي ميرور» حوالي مليونين ونصف. وفي فرنسا، ثبّتت مجموعة بنتلسمان الألمانية أقدام صحافة المشاهير في فرنسا، بعد أن أطلقت مجلة «فواسي»، وغالا«وألو». ورسخت نشاط مجموعة هاشيت التي أصبحت رائدة في هذا المجال عبر مجلتيها، باري ماتش و«أل». لذا، نلاحظ أن النظرة الدونية لصحافة «التبلويد»، في فرنسا، قد زالت أو تكاد. فالكثير من الصحفيين أصبحوا مقتنعين بأن صحافة المشاهير التي تقوم بالتحرّيات الضرورية حول ما تنشره، وتتأكد من مصادر أخبارها، وتفهم جيّداً ما تكتبه، لا تختلف كثيراً عن مجلة لكسبرس الفرنسية المشهورة برزانتها. هل لهذا التغيير في النظرة لهذه الصحافة صلة مباشرة بالفضائح التي دأبت الصحيفة الإلكترونية «ميديا بارت» في إثارتها خلال السنوات الأخيرة، وهزت المجتمع الفرنسي؟ ربما، لكن حتى المثقفين غيّروا نظرتهم لصحافة المشاهير، واعتبروا أن ما

تنتشـره يشـكل جزءاً من متن الثقافة الشـعبية، فـي ظل تداخل الإعلام والترفيه، ورأوا فيها مرآة ينظر عبرها المجتمع لذاته.

لكن، ماذا عن صحافة التبلويد في المنطقة العربية؟ دون جلد الـذات، يمكن القول إنها جرّت الصحافة إلى الوراء، وأصبحت تثيـر الشـبهات حولهـا. فالكثير منهـا ما زال يمـارس النميمة لأسباب تجارية أو سياسـية، ولم يرتق إلى مستوى الاستقصاء وكشـف الحقائق، ويميل إلى افتعال الضجيـج حول الأحداث، دون صرامـة مهنية، ولا يتقيد بأبجديات الكتابة، ويحرّر معظم موادها فـي المكاتب، دون بحث أو تحرٍّ. فلا تعرف فيها القاتل مـن المقتـول، ولا أين جرى الحدث، ومـن هو مصدره، بل لا تفرق بين القاضي ووكيل النيابة! وبين الشكوى والاتهام! تطلق الأوصـاف والنعـوت، دون حذر ولا خوف مـن الوقوع تحت طائلـة القانون بسـبب القـذف. وبهذا، فإنها تفقـر القارئ إن لم تبلده.

ما سـبق قوله لا يعدّ مرافعة لصالح صحافة المشـاهير في الدول الغربية، لأن هذه الأخيرة لم تنج من الأخطاء والتجاوزات التي تقع فيها الصحافة بصفة عامة. وما تجسس صحيفة «نيوز

أوف ذو وورلــد» البريطانيــة علــى قــادة الأحــزاب والنواب والــوزراء ورجــال الأعمال في بريطانيا، إلا مثال بســيط عن هذه التجاوزات. وهذا موضوع آخر، يستحق الكتابة عنه، دون إثارة.

* * *

هل تقوّض الصحافة الديمقراطية؟

«الصحافة مهنة نقضي فيها نصف حياتنا للحديث عن أشياء لا نعرفها والنصف الآخر في التزام الصمت عما نعرفه»

هنري بيرو، صحفي وكاتب فرنسي

تثير الصحافة الهندية اندهاش الكثير من الصحفيين والناشـرين الغربيين. فالهند تشهد ميلاد صحيفة جديدة كل ساعتين! ففي الوقت الذي يتناقص فيه عدد الصحف

فـــي العالم، خاصة فـــي أوروبا والولايات المتحـــدة الأمريكية، يزداد في الهند بشكل كبير. لقد بلغ عددها، قبل سنتين، أكثر من 70 ألـــف صحيفة! وبتوزيع فاق كل التوقعات. فصحيفة «تايمز أوف إنديـــا» تعدّ الصحيفة الأكثـــر مقروئية في العالم وليس في الهنـــد فقط. لذا أصبح قطـــاع الصحافة يغري المســـتثمرين من رجـــال الأعمال والساســـة ويجذبهـــم. فالكل يحقـــق أرباحاً من الصحف حتى القـــارئ الذي يعيد بيعهـــا بالكيلوغرام! لقد اتخذ الأستاذ الجامعي الموريتاني السيد ولد أباه من الصحافة الهندية وصحـــف بقية الدول الصاعدة (البرازيل والصين) مثالاً للتأكيد علـــى العصر الذهبـــي الجديد الذي تعيشـــه الصحافة. وقد برره بجملة من العوامل منها: تحســـن مستوى دخل السكان، وارتفاع نســـبة التمـــدرس وانخفـــاض مســـتوى الأمية. وقـــد أضاف لها مراســـل صحيفة «لوموند» الفرنســـية في الهند عوامل أخرى، مثل ضعف انتشـــار الإنترنت في المجتمع الهندي، وولع الهنود بالسياســـة وتقلباتها الاســـتعراضية. لكن هل تكفي هذه الأسباب وحدها لتفســـير النهضة التي تعيشـــها الصحافـــة الهندية في بلد يُقَـــدر فيه ســـعر الجريـــدة بأقل من ثمـــن فنجان قهـــوة بثلاثين مـــرة؟ لقد قضت الصحافة الهندية علـــى المبدأ المقدس القاضي

بالفصل بين النشاطين التحريري والتجاري. وهذا لا يتجلى في ارتفاع عائدات الإعلان في تمويل الصحف فقط، بل يشمل، أيضاً، تنحيف الأخبار، واختصارها في بعض الأسطر لتعادل بعض الإعلانات المبوبة نتيجة كثرة الصفحات التي أصبح يحتلها الإعلان. ليس هذا فحسب. فبعض الصحف الهندية أضحت تشترط من الشركات أسهماً في رأسمالها مقابل نشر الإعلانات عنها. فالصحيفة المذكورة أعلاه أمست تدير أسهماً في أكثر من مئة شركة في مجال البيوتكنولوجيا والعقارات. وقد أقلقت هذه الممارسات هيئة الأوراق المالية والبورصة الهندية فراسل مسؤولها رئيس مجلس الصحافة ليعبّر له عن مخاوفه من هذه الممارسات وتأثيراتها الضارة في البورصة. إن التداخل بين الكتابة الصحفية والنشاط التجاري هدم الجدار الفاصل بين الإعلان والمادة الإعلامية لتظهر أضراره في المجال السياسي. فلتغطية الانتخابات أصبحت بعض الصحف الرائدة في الهند توفد مندوباً تجارياً وصحفياً. يقوم الأول بالتفاوض مع المرشحين حول سعر المادة الصحفية التي تنشر لصالحهم. ويتولى الثاني تحريرها أو إطلاعهم عليها مكتوبة مسبقاً. ففي هذا الإطار يكشف بي سيناث، محرر الشؤون

الريفيــة في صحيفــة «ذي هندو» الوطنية، عن الأســعار التي فرضتها الصحف المذكورة على المرشحين في انتخابات ولاية ماهاراشترا. فالمرشــح الذي يدفع 8800 دولار تنشر الصحيفة لمحة عن سـيرته الذاتية وأربعة أخبار من اختياره . ومن يدفع 330 ألــف دولار تضع الصحيفة تحــت تصرفه ملحقها كاملاً! هذا مع العلم أن هذا المبلغ يزيد على الســقف المالي المســموح بــه للحملــة الانتخابية لكل مرشــح بعشــر مــرات! لقد حركت هذه الممارســات البرلمان الهندي فشــكّل لجنــة تقصي الحقائق بخصــوص الشــكاوى التي وصلته عن «اســتبداد» «الســلطة الرابعة» لكن تقريرها لم ينشر. وقد خلص أحد محرريه إلى قول ما يلي: «ما يقلق أن نشــر المقالات المدفوعة مســبقاً أخذ شكلاً مؤسســاتياً. وهذا الأمر يتجاوز المحررين والناشــرين كأفراد. ويعتــرف أن مــا بدأ كممارســة فردية خاطئة تحــول إلى وباء مستشرٍ». ومن لم يصبه هذا الوباء تضغط عليه وسائل الإعلام وترهبــه. فبعضها لم يعد يكتفي بالمقالات المدفوعة مســبقاً، بل أصبح يبتز المنتخبين والمسؤولين ورجال المال والأعمال. ففي هذا الإطــار يذكر رجل الأعمال والنائب فــي البرلمان الهندي نافيــن جنــدال، أنه ســجل بكاميرا مخفية مســؤولين فــي القناة

التلفزيونيـــة الإخبارية «زي نيــوز» وهما يطلبان منه دفع مبلغ 14 مليون يورو مقابل وعد بغض النظر عن الرشى المزعومة التي يكون قــد دفعها للحصول على امتيازات اســتثمارية. وقد أبلــغ النائب الســلطة القضائيــة بالحادثة ودعمهــا بوثيقة إثبات ممثلة في شــريط الفيديو، فســجنت المعنيين. قــد يقول قائل إن هذه الممارســـات ليســت حكراً على الدول النامية، بل توجد في بعض الدول الغربية ولو بشــكل مســتتر. إذا كان هذا الرأي لا يجانب الحقيقة، فإنه يتجاهل الفصل بين السلطات المطبق، بهذا القــدر أو ذاك، في هذه الدول. ويتناســى حرص الدولة وهيئات المجتمــع المدني على مكافحــة احتكار المؤسســـات الإعلامية وتمركــز رؤوس أموالهـــا، مع وجــود مراصد لحريـــة التعبير ومراقبة ما تنشره وسائل الإعلام ويتنافى وقواعد الديمقراطية. بينمـــا تفتقد الكثير من الدول الناميــة القوانين. وإن وجدت فهي غيـــر مطبقـــة أو مخترقة. لذا يمكن لوســـائل الإعلام أن تقوّض الديمقراطية عِوَضَ أن تشدّ عضدّها.

* * *

أطلبوا الحكمة ولو في كوريا

«الحكمة هي أن تكون لك أحلام كبيرة حتى لا تضيع منك وأنت تتبعها».

أوسكار وايلد، كاتب إيرلندي

يذكر لي ميونج – باك، الرئيس التنفيذي السابق لشركة هيونداي ورئيس جمهورية كوريا الجنوبية السابق (ديسمبر 2007 – ديسمبر 2012)، في مذكراته المعنونة «الطريق الوعر» الحادثة التالية: «نشرت

الصحيفــة اليوميــة جونــج ـ أنجو التابعة لشــركة سامســونغ فــي 1980 خبراً علــى صدر صفحتها الأولى بعنوان «شــركة هيونــداي تنفّذ إنشــاءات رديئة. نفق مطار جيميــو الدولي يعج بالأخطاء». وأردفته بعد فترة قصيرة، بخبر آخر حمل العنوان التالــي: «قصة عمل شــركة هيونداي الــرديء كاملة». وكان كلا الخبريــن عبــارة عــن هجوم ســافر ومتحيز ضد شــركة هيونداي، وقدماها لقراء الصحيفة على أساس أنها تفتقد للخبرة والنزاهــة. والاتهام بعدم النزاهة وعدم إتقــان العمل في الثقافة الكونفوشيوسية هو أقصى شتيمة وإهانة يمكن أن يتعرض لهما شــخص أو مؤسسة. إنهما تقاربان اتهام شــخص بأنه فرّط في عرضه في الثقافة العربية الإسلامية!

ويذكر صاحب المذكرة أن شــركته رفعت شــكوى رســمية إلى الصحيفة المذكورة لكنها لم تولها أي أهمية. فساعتها لم يبق أمام شركة هيونداي سوى الرد على الصحيفة المذكورة. فقامت بحملة صحفية مكثّفة أثارت شــكوكاً حول نزاهة ناشر الصحيفة المذكورة. وشملت الحملة جميع الصحف الكورية تقريباً ما عدا صحيفة جونج ـ أنجو اليومية. فردت شــركة سامســونغ بعنف. وتحولــت الكتابــات الصحفية إلى صراع مشــين بين شــركتين

عملاقتين. وأثار هذا الصراع جدلاً محموماً في المجتمع الكوري إلى درجة أنه تحول إلى قضية وطنية، وذلك لأن الشركتين كانتا من الركائز الأساسية التي ترفد الاقتصاد الكوري.

تطور الصراع بين الشركتين في الصحف ما أدى إلى تدخل المجلس الوطني لأمن الدولة. فاستدعى قادة الشركتين المذكورتين على انفراد لمطالبتهما بالكف عن التهجم على بعضهما في الصحف.

ويذكر صاحب المذكرات أنه في ظل النظام العسكري الذي حكم كوريا الجنوبية، كان هذا المجلس من الأجهزة التي يخشاها الناس. وعندما يستدعي شخص ما فيجب على هذا الأخير أن يحرص على الإجابة عن الأسئلة التي توجه له بود. ويكون مطيعاً خانعاً قدر الإمكان. ورغم هذه الخشية، إلا أن الرئيس التنفيذي لشركة هيونداي السابق رفع صوته عندما استدعاه هذا المجلس قائلاً: «لن نوقف حملتنا الإعلامية وستستمر كما هو مخطط لها إلا إذا اعتذر مدير عام الشركة التي أساءت لشركتنا. لقد نشرت في صحيفتها، وفي صفحتها الأولى معلومات مغلوطة ومبالغاً فيها. وأضاف قائلاً: «فكّروا فيما يعني هذا بالنسبة للدولة

إذا تركنا هذا الأمر يمر بالطريقة التي تقترحونها علينا. فما هي الرسالة التي نبعث بها للناس؟ وما دور الصحافة؟ لا يمكنكم ترك الصحافة تتصرف بهذه الطريقة. ولا يمكن أن تدعو شركة، مثل سامسونغ، تستخدم صحفها لمهاجمة منافسيها وتسوية خلافاتها قصد تحقيق الأرباح. ويذكر الرئيس الكوري السابق أنه حضر رفقة مديره العام في جلسة الصلح التي عقدت لهذا الغرض. وقد مثل شركة سامسونغ في هذا الاجتماع مدير صحيفة جونج ـ أنجو ومن ينوب عن مديرها العام. ويؤكد أنه اغتنم هذه الفرصة لتوضيح العلاقة التي يجب أن تربط أي شركة بالصحيفة التي تملكها وتبيين المسؤولية الاجتماعية التي تضطلع بها الصحف في كوريا الجنوبية. فقال: «إن الكثير من الناس ينتقدون امتلاك شركات كبرى للصحف وإدارتها. لكنني أختلف مع هذا الأمر، بل أعتقد أنه أمر جيد. فملكية شركة سامسونغ لصحيفة يومية سيمنح هذه الصحيفة فرصة أكبر لتعميق فهمها لعالم المال والأعمال. لكن المشكلة أن الصحيفة التي تملكها شركة سامسونغ تسيء لمجتمع الأعمال وتؤذيه من خلال نشر مقالات كاذبة ومضللة. والأمر الأكثر إزعاجاً أن هذه الصحيفة تحولت إلى بوق دعاية لشركة سامسونغ. وهذا عار على أي مؤسسة صحفية

شـــهيرة! فإذا وافقتم أنتم كناشر للصحيفة على نشر الأخبار وأنتم تعلمون أنها تتضمن معلومات مشكوكاً في صحتها وحتى كاذبة، فإنكـم بذلك تخونون المهنة كلهــا، وتضحون بالنزاهة الصحفية. اعتذر مدير الصحيفة المذكورة، بكل أدب، عما نشره. فوضعت الحرب الإعلامية بين الشركتين المذكورتين أوزارها وإن كانت المنافسة بينهما لم تتوقف قط. لقد أخذت الصحيفة المذكورة درساً في أخلاقيات المهنة. واستفادت منه كوريا بأسرها، حيث أدركت أنــه يجب ألا نضحــي بمهنة الصحافة ونتلاعــب بالإعلام لتلبية جشــع حفنة من الأشـــخاص أو جماعة بعينها. لأن هذا التلاعب يلحــق ضـــرراً كبيراً بالمجتمــع إن آجلاً أو عاجــلاً. ويطعن في مصداقية مؤسساته.

ولعل هذه القيم الأخلاقية والمهنية هي التي ســاعدت كوريا الجنوبية على الانتقال من دولة زراعية فقيرة ومتخلفة، وبدون ثــروات طبيعية إلـــى دولة مزدهرة يحظـــى اقتصادها بالمرتبة التاســعة عالميــاً، وتتحكــم في بنـــاء المحطات النوويـــة وتبني الموانــئ وتبيع آخــر صيحة تكنولوجية في مجـــال الاتصالات والكمبيوتر. إذاً، فلنطلب الحكمة ولو في كوريا.

* * *

لماذا تَصْفَرّ الصحف؟

«ندمت على معظم مقابلاتي مع الصحافة. فالصحفيون لا ينقلون ما قلته أو يخرجون ما صرحت به عن سياقه، ويرصفونه بشكل جيد، لكنه لا يعكس رأيك. قد تنطق بجمل في حالة ذهنية وبابتسامة، وعندما تنشر الصحيفة المقابلة تختفي الابتسامة».

مارلون براندو، ممثل أمريكي

إذا شـــاركت فـــي مؤتمر علمي أو حـــوار تلفزيوني حول الصـحـافة الورقية سترغم على الحديث عن موتها

المحتوم والقريب على يد الإنترنت. وليس لك الحق أن تقدم رأياً مغايراً أو تنظر للموضوع من زاوية مختلفة، كأن تذكر أن كل وسائل الإعلام تعيش نقلة التكنولوجيا الرقمية. لأنك ستتعرض إلى إنزال عاصف من الإحصائيات والأمثلة التي تخبرك عن الصحف الورقية التي هاجرت إلى شبكة الإنترنت. لكن إذا سألت كم هو عدد الصحف الورقية العربية التي قامت بالهجرة ذاتها؟ وكم عدد الصحف العربية التي يمكن اعتبارها إلكترونية حقّاً؟ فلن تجد آذاناً صاغية.

ارتفع الصوت الذي نعى الصحافة في 1995، وأجل مراسم دفنها أكثر من مرة. وحسب الناعين ستجرى بحلول عام 2014. وإلى ذلك الوقت يمكن للمتحدثين في المؤتمرات وشاشات التلفزيون والكمبيوتر أن يصرفوا ما شاء لهم من الوقت لمناقشة هذه الموضوع. ويتلذذوا باقتحام الأبواب المفتوحة على مصاريعها.

إن الحديث عن موت الصحافة سهل ومريح، ويحقق الإجماع، ولا يغضب أحداً لأن التكنولوجيا هي المسؤولة عن مصير الصحف الورقية في نظر البعض. لكن ماذا لو ابتعدنا قليلاً عن هذا السؤال وانتقلنا إلى غيره، مثل: لماذا اتجهت

العديد من الجرائد الورقية في العالم إلى انتهاج نهج صحافة الإثارة؟ أي لماذا تتحول الصحف الجادة إلى صحافة صفراء كما يسميها المختصون. هذا هو السؤال المركزي الذي أثارته إيفا ماري غوفير في أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال بجامعة ليون الفرنسية. بالطبع، إن إيفا تقصد الصحف الفرنسية! نعم الصحف الفرنسية التي تتسم بطابعها الفكري والسياسي أكثر من الصحف الأنجلو سكسونية التي تأسست على متن صحافة الإثارة

يرى البعض أن الإجابة عن هذا السؤال بسيطة وسهلة، لأن الصحافة أصبحت تخضع خضوعاً أعمى للمعلنين، لذا تفرّط في نشر المواد الصحفية المتعلقة بحياة مشاهير الفن والطرب ونجوم المسرح وملاعب كرة القدم وملكات الجمال وعارضات الأزياء والموضة وفضائح الجنس والجريمة، وهي المواضيع التي تجلب أكبر عدد من القراء. لكن وراء هذا الجواب يختفي سؤال آخر: ولماذا يميل القراء إلى قراءة هذه المواد الصحفية بالذات؟ هنا يكمن مربط الفرس كما يقال. قد يقول البعض لأنها مسلية ولا تدفع الذين يعانون أعراض الكسل للتفكير. لكن لماذا يميل هؤلاء إلى قراءة كل ما هو مسلٍّ وسهلٌ ولا يبذلون أقل

جهد في القراءة؟ هكذا تتوالى الأسـئلة لتؤكد أن المسـألة معقدة ولا يمكـن اختزالها في عامل واحد ووحيد، كما يزعم أصحاب الحتمية الاقتصادية. فالنخبة، بمفهومها الذي ساد في بداية القرن الماضي والذي جعل منها قوة منتجة للأفكار والثقافة، ذابت في المجتمع أو تقلص وجودها، وبالتالي تأثيرها أمام صعود شرائح جديـدة ممثلة في النجـوم الذين يقدمون الاسـتعراض والفرجة والإغراء بدل الأفكار والآراء. والثقافة تصنعت وأصبح يديرها أشـخاص لا يفكرون بغير المال، فأنتجوهـا وفق آليات اللعب. وبهـذا فقدت جوهرها محتفظة بالبعد الترفيهي فقط. والسياسـة تمسـرحت، والسياسـيون تماهـوا مـع الرياضييـن. وتحولت الانتخابـات في الـدول الغربيـة إلى ضرب من الاسـتعراض التلفزيوني للمنافسات الرياضية.

واصفرّت بعض الصحف هروباً من المضايقات السياسـية إن تناولت المواضيع الحساسـة في المجتمع، أو امتثالاً لمنطق المنافسة المحتدة التي يفرضها السوق. ليس هذا فحسب، فالجدار الـذي كان يفصل الحياة العامة عن الحياة الخاصة تهاوى بفعل برامج «تلفزيون الواقع» والتكنولوجيات الحديثة.

قـد يقـول قائـل: «على مهلـك، فالصحف لم تصفـر كلها.

وصحافة الإثارة ليست بنت اليوم أو وليدة تكنولوجيا الاتصال الحديثة». بالفعل، إن بعض الصحف ما زالت تقاوم اصفرارها. والتكنولوجيات المذكورة عززت توجهها نحو الإثارة. ففي السابق كانت السلطات «تجتهد» لتتجسس على الحياة الشخصية للأفراد. لكن اليوم أصبح هؤلاء يتسابقون في إماطة اللثام عن حياتهم هذه. والنتيجة أن عدد «ضحايا» «تلفزيون الواقع» ومواقع الشبكات الافتراضية الذين يهتمون بالحياة الخاصة بتفاصيلها أكثر من اهتمامهم بالحياة العامة يتزايد باستمرار. لقد أمست الأقلية تتاجر بحياة الأشخاص الحميمية ومآسيها، والأغلبية تتسلى بها. هل لاحظتم أن المشتركين في مواقع الفيسبوك يعلّقون على صور المشاهير المذكورين المنشورة في مواقعهم الإلكترونية أكثر مما يعلقون على أقوالهم وآرائهم؟ هذه بعض العناصر التي تفسر توجه الصحف الورقية نحو الإثارة ولا تبررها. بالمناسبة، هل يمكن أن يجيب محترفو نعي الصحافة الورقية عن السؤال التالي: هل ستصفرّ الصحف الإلكترونية؟ سؤال مزعج، أليس كذلك؟ إذاً، فلنكتف بالحديث عن موت الصحف الورقية.

* * *

إنهم يودعون صحافة الخطاب

«إن إمبراطورية المعاني أكثر اتساعاً من إمبراطورية العقل، لذا نشكك في الخطاب».

إيتيان كونيلهي، كاتب فرنسي

هل سبق لك أن ولجت موقعاً إلكترونياً للصحف العالمية أو موقعاً للقنوات التلفزيونية الأجنبية الكبرى على شبكة الإنترنت؟ ألم تلاحظ أنها أصبحت تعتمد كثيراً على ما يسمى «الأنفوغرافيا» بكل أبعادها

الجماليـــة والبيانيـــة، بمعنى أنهــا تتناول الكثير مــن المواضيع بواســطة الخرائــط المتحركة والرســوم البيانية والمجســمات التفاعليــة؟ قد تنبهر فــي البداية، ثم تتيه في الأشــكال والألوان والحركة، لكنك ســتتعوّد عليها بســرعة، وقد ترتاح لها، وربما تســأل عن ســبب وجودها وآفــاق تطورها. والإجابــة عن هذا الســؤال يقدّمهــا المختصون الذين يخبرونك بأنك شــرعت في التعامل مع ضرب جديد من الصحافة الذي سيكون له شأن كبير في المســتقبل، إنه صحافة البيانات أو المعطيات، وهي ترجمة حرفيــة للمصطلح الإنجليــزي Datajournalism التي يصنفها بعــض المختصين فــي خانة الصحافة الجديــدة، ويرى البعض الآخر أنها نوع صحفي جديد، يســتعير من صحافة الاستقصاء والبحث السوسيولوجي أدواتهما.

ولــدت هذه الصحافــة في 2006 على يــد الأمريكي أندري هلوفيتــي، الــذي جمع بيــن مهنتــي الصحافة وتطويــر برامج الكمبيوتر. ويرى روّاد هذه الصحافة أن المرء في العصر الرقمي يكاد يغرق في ســيل البيانات والمعلومات والأخبار المتدفق من مصادر لا حصر لها، وأن المشاكل والظواهر المعاصرة تزداد تعقيداً، ويســتعصي على الكثيرين فهمها. وهذا ما أدى، حســب

الصحفية كارولين غولار، إلى بروز مطلبين أساسيين جديدين في عالم الصحافة، وهما: ضرورة غربلة البيانات المتعلقة بهذه الظواهر واستخراج ما ينفع الجمهور، وتوفر الخبرة التي تسمح باستخراج المعنى من الكمّ المتراكم من البيانات والمعلومات ذات الصلة. فجاءت صحافة البيانات لتلبية هذين المطلبين، وقد تجسدت عبر قيامها بالعديد من العمليات المتداخلة: جمع البيانات وفحصها ومقارنتها، وتحليلها، واستخدامها لصياغة سيناريو يتجسم مرئياً عبر أشكال وخرائط ورسوم بيانية، تسمح بعرض الأفكار الأساسية التي يمكن استخلاصها من المعطيات حتى يفهمها الجمهور بيسر. ترتكز الصحافة الكلاسيكية على القص أو السرد أو رواية الأحداث والتعليق عليها، بينما تستند صحافة المعلومات إلى المعطيات. فالمنطق الذي تشتغل عليه الصحافة الكلاسيكية، حسب الصحفية ذاتها، هو المنطق اللفظي الذي يتجلى عبر اللغة واللعب بالألفاظ في العناوين، والمقدمات المبتكرة، والخاتمات المدهشة. بينما تعتمد صحافة البيانات على المنطق المرئي الذي تعبّر عنه «الرسوم الغرافية» التفاعلية. فالمواضيع الدسمة والظواهر المعقدة، مثل ارتفاع البطالة خلال عقدين من الزمن، أو الخريطة الجغرافية لتراكم

ديون العالم الثالث طوال سنوات ممتدة، أو استفحال الجريمة في بلد ما، تتحوّل إلى مجموعة من الرسومات البيانية التي تفصح عن معانيها الأساسية، وتُمَكّن مستخدم شبكة الإنترنت، المستعجل في أمره، من الوصول إلى أهم النتائج من تحليل المعطيات المتعلقة بهذه الظاهرة أو تلك. وتزوّد كل مستخدم بالأدوات التقنية التي تسمح له بتحديد ما يميل إلى فهمه أكثر في هذه الظاهرة، مثل تكبير بعض أجزاء من الخريطة أو الرسم البياني، والنقر على الوصلات الإلكترونية للحصول على المزيد من الشرح والتفصيل. لكن، نعتقد أن قوة هذه الصحافة الضاربة تتمثل في استثمار جهد متصفحي مواقعها الإلكترونية، من خلال إشراكهم في تقديم الاستنتاجات من عرض البيانات. هذا ما قامت به صحيفة «الغارديان» البريطانية التي عرضت 854 ألف صفحة من فواتير النفقات الشخصية لنوّاب مجلس العموم البريطاني، والتي سدّدها دافع الضرائب في بريطانيا، وهو عدد ضخم من الصفحات يصعب التعامل معه، فطلبت من زوّار موقعها المساهمة في استخراج دلالات هذه الفواتير. وبعض وسائل الإعلام، مثل قناة الـ«بي بي سي» البريطانية، وصحيفة «نيويورك تايمز»، والإذاعة الوطنية العمومية

الأمريكية، شـرعت في إنتاج البيانات بمساعدة زوّار موقعها، ووضعتهـا تحت تصرّف كل مـن يرغب، قبل أن تعالجها وفق منطق صحافة البيانات.

يعتقـد بيار مونـي، وهو أحـد الباحثين الجاديـن المهتمين بتكنولوجيـا الاتصـال، أن صحافـة البيانات سـتنقل الصحافة مـن الخطاب إلى المعلومات، وبهذا، فإنـه يتنبّأ بزوال صحافة الخطاب. لكن، ما معنى الخطاب الذي تحدث عنه هذا الباحث؟ هـل هو الدعايـة؟ هل هو الثرثـرة؟ إذا كانت الإجابـة بالنفي، فيمكن التنبيه إلى أن المعلومات، أيضاً، تنتج خطابها.

* * *

دهشــت من هذا التصريح التـأبيني الغريب في منتدى أقيم، خصيصاً، لتكريم صحفيــي وكتّاب الصحافة المكتوبة العربية، التي تعدّ قلعة أساسـية من قلاع الإعلام الكلاسـيكي! وتذكرت الفيلسـوف اليوناني سقراط الذي قيل عنه ما يلي: (لو طلب هذا الفيلسوف من زوجته أن تفتح فمها، وقام بعدّ أسنانها لَما ارتكب حماقة القول إن عدد أسنان المرأة أقل من أسنان الرجل).

هــل ارتكزت هذه المتحدثة على الإحصائيات التي تكشــف عن عدد عناوين الصحف العربية وسحبها؟ وهل قامت بحصر عدد المقالات الصحفية التي يتداولها القراء عبر مواقع الشبكات الاجتماعيــة والبريــد الإلكتروني؟ وهل تملك فكــرة دقيقة عن الارتفــاع الكبيــر في عدد القنــوات التلفزيونيــة العربية، بغثّها وسمينها، خلال العقد الحالي؟ هل تعرف كم بلغ عدد المشاهدين العرب الذين صوّتوا للمتنافســين في برنامج المواهب «أرابس غت لانــت» الذي تبثه قناة «الإم بي ســي» الرابعة في دورته الثانيــة؟ وهل تــدري هذه المتحدثة أن العديــد من محبي بعض البرامج التلفزيونية أنشــأوا لها مواقــع إلكترونية وصفحات في موقع شــبكة الفيسـبوك، فأعطوا لها حياة أخرى خارج شاشــة التلفزيــون؟ وهــل تــدري أن بعــض القنــوات التلفزيونية التي

تنتمي إلى خانة الإعلام الكلاسيكي، حسب تصنيفات البعض، أصبحت تبث بعض برامجها عبر العديد من الوسائط الحديثة؟

ربما انجرّت المتحدثة المذكورة، تحت وطأة الحماس، إلى قول ما قالته لمؤازرة بعض الأصوات التي علت في ورشات المنتدى المذكور، ورددت، بدون دراية، أن الإعلام الكلاسيكي قد انتهى لأنه فقد مصداقيته. وبهذا توحي، ضمنياً، أن انتشار «الميديا» الجديدة يعود لكونها تتمتع بمصداقية عالية.

لكن هل يمكن عملياً أن نضع الإعلام في خانتين إعلام كلاسيكي وإعلام جديد؟ ما يعطي مشروعية لهذا السؤال أن العديد من وسائل الإعلام التي تصنف أنها كلاسيكية استعانت بمواقع الشبكات الاجتماعية: الفيسبوك، وتويتر، واليوتيوب، والمدونات الإلكترونية ضمن استراتيجيتها التسويقية أو الاتصالية واحتوتها. وبهذا فتحت المجال لمشاركة الجمهور/ المستخدم في إنتاج المادة الإعلامية وبثها. وبالمقابل لم تتمكن «الميديا الجديدة» من الاستغناء التام عن المواد الإعلامية والثقافية المتداولة عبر وسائل الإعلام الكلاسيكية. وبهذا فالقديم يوجد في أحشاء الجديد؟ والجديد يتغذى من القديم. إذاً، ماذا

تغيّر في قطاع الإعلام والاتصال؟ هل هي وسائل الإعلام؟ إن وسائل الإعلام لم تكف عن التغيير منذ ميلادها. فصحافة اليوم لا تشبه صحافة القرن التاسع عشر، وتلفزيون اليوم يختلف كثيراً عن تلفزيون الخمسينيات من القرن الماضي. إذاً، التغيير البيّن الذي حدث في عالم الإعلام والاتصال، منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي، يثبت أننا نعيش ميلاد وسائل إعلام هجينة.

* * *

إسكافيو الكلمات

«الخطأ هو في أن ترفض تصحيح خطئك».

كونفوشيوس، مفكر اجتماعي وسياسي صيني

يذكر الروائي السوري حنا مينه في كتابه الموسوم «الربيع والخريف» أنه عاد إلى موطنه الأصلي، بعد غربته القسرية التي قسمها بين المجر والصين. ولم يجد سبيلاً للعيش سوى العودة إلى المهنة التي احترفها في السابق وهي الحلاقة. فالتقى ذات مرة بأحد الأشخاص

الذي أراد أن يتوسط له لدى وزارة الثقافة للحصول على منصب عمل يناسب اهتماماته الثقافية والأدبية. وبعد أيام أخبره أن مسعاه كلل بالنجاح والإذاعة السورية ترحب به. وعند التحاقه بالإذاعة، اكتشف أنه كُلّف بالتدقيق اللغوي. وقد عبّر عن مهنته الجديدة في الإذاعة بكلمات لا تخلو من الطرافة، إذ قال: «لقد أصبحت إسكافياً للكلمات بعد أن كنت حلاقاً، وقد فتحت له هذه المهنة الجديدة الأبواب ليؤلف المسلسلات الإذاعية».

ربما وصف المدقق اللغوي بإسكافي الكلمات يتضمن بعض القسوة. فالأحرى أن يسمى جراح النصوص لأنه يخرجها من غرفة عمليات التدقيق خالية من العاهات والتشوهات بعد بتر الزوائد وخياطة الجمل وتصويب الكلمات. لكن إسكافي الكلمات لا تنقص من قيمة المدقق اللغوي بتاتاً. فهذه المهنة ليست في متناول الجميع لصعوبتها وصرامتها. فالتدقيق اللغوي في نظر محمد الأمين بن محمد المختار، وهو أحد ممارسيه وخصّه بكتاب سماه «الخط الأحمر: مقدمات في فن التدقيق اللغوي» يتطلب كفاءة في علم المفردات واطلاعاً واسعاً على المعجم العربي بلغاته وتشعباته، وتحكماً في علم النحو بمدارسه واتجاهاته، وسيطرة على علم الصرف بأوزانه وتفعيلاته،

وقواعد الإملاء والصرف وعلم البلاغة باستعاراته ومجازاته.

هل تعاني مهنة التدقيـق اللغوي خطر الزوال؟ يعتقد محبو اللغة أننا بأمسّ الحاجة إلى هذه المهنة اليوم لأن ما كان يسـميه الأقدمـون «لحن العامة» أي الأخطاء الشـائعة، قد استشـرى لجملة من الأسـباب المعقدة، منها تراجع مستوى تدريس اللغة، والتأثيـر السـلبي للنقل عن اللغـات الأجنبية وليـس ترجمتها، والتسـاهل مع ارتكاب الأخطاء اللغوية في مختلف المؤسسات الإداريـة والثقافية. لكن لأهـل المهنة رأي آخر، إذ يعتقدون أن مهنـة التدقيق اللغوي تتراجع بسـرعة قد تؤدي إلى انقراضها، وذلك ليس لغياب حب اللغة، بل لسـيطرة النزعة التجارية على العمـل الثقافي والإعلامي، بصفة عامـة. فالكثير من الصحف الصادرة باللغة الفرنسية، على سبيل المثال، قلّصت عدد مدققيها اللغويين. فكل صحيفة تعاني ضائقة مالية تضحي بالمدقق اللغوي قبـل الصحفي، وذلك بحجة أن الصحف المعاصرة تختلف عن تلك التي سـبقتها. فنصوصها قصيرة وصورها تحتل مسـاحة أكبـر ولا تحتـاج إلى عـدد كبير من المدققين. هـذا إضافة إلى أن الكمبيوتـر يتدخل في تصحيح بعـض الأخطاء البارزة التي تخطـف النظر. وبعض الصحف اسـتغنت عن توظيف مدققين

لغوييـن دائمين وبـدأت تسـتعين بخدمات بعض أسـاتذة اللغة المتقاعديـن لبعض السـاعات في اليوم فقـط. وبعض الصحف أصبحـت تفضل توظيف الصحفيين من بين المدققين اللغويين، لأنهم لا يحتاجون سوى بعض الوقت حتى يتقنوا أشكال الكتابة الصحفيـة. وبهـذا، فإنها توظّف أشـخاصاً للقيـام بمهنتين في الوقـت ذاته الصحافة والتدقيق اللغـوي. وفي الولايات المتحدة الأمريكيـة التي تعود فيهـا الكلمة للقضاء للفصل في الكثير من تفاصيـل الحياة، تفضّل الصحف توظيف المدققين اللغويين من الذيـن يملكون خلفيـة قانونية حتى «يطهّـروا» النصوص من الكلمات والأوصاف التي تجرّ الصحف إلى المحاكم.

يتفق جلّ المدققيـن اللغويين على أنهم لا يحظون بالاعتبار الأدبـي الذي يتمتع بـه العاملون في حقل الإعـلام. إنهم جنود الخفـاء الذين لا يظهـرون إلا للتقريع عندما يتضمن نص خطأ ما.

يقول حسيب بركودة، الذي عمل في عدد من الصحف وفي التلفزيون السـوري مدققاً لغوياً لأكثر من ثلاثين عاماً، ما يلي: إن عملنا لم يعد حراسـة سلامة اللغة، وإنما معالجة أمراضها،

والطامـــة الكبـــرى إذا كانت هذه الأمراض معديـــة. بالفعل إنها معديـــة، وقد تصيب المدقق اللغوي ذاته. هـــذا ما يؤكده الكاتب «حكمـــت النوايســـة» في قصتـــه القصيـــرة المعنونـــة «تدقيق لغـــوي»، إذ يقـــول: أولعت بالتدقيق اللغـــوي وتدخّل في حياتي اليومية فصرت أدقق في كل شـــيء. فـــإذا فتحت النافذة وجدت الفضاء كتاباً مليئاً بالأخطاء والأرض محبرة ولا أحد يدقّق!

* * *

التفاصيل الغائبة في الحديث عن الصحافة

«الحياة صنعت من التفاصيل،
لكنّ تفصيلاً واحداً يمكن أن يغيّر الحياة».

يروي الناقد السعودي عبد الله الغذامي، في كتابه الموسوم «حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية»، عن شخص قدم إلى مكة، في السبعينيات من القرن الماضي، فتفاجأ برؤية مجلات مصرية نشرت صور كتّاب أحياء لأنه اعتاد، في قريته، قراءة

الكتـــب التي ألفها الأموات! وانبهــر عندما بدأ قراءة صحيفة أم القرى لأنه قرأ أول ســطر في عمود من اليمين وواصل قراءته باتجاه اليســـار كلمـــة بعد أخرى. فلم يفهــم المعنى. وتعجب من وجود فراغ بين الأعمدة لأن ما قرأه ليس شعراً. لقد أمضى وقتاً غير قليل حتى عرف أن المقال يقرأ عمودياً وليس أفقياً. وشعر بـــأن مقـــالات الصحف مبتـــورة لأنه لم يعرف أيـــن يجد بقيتها. ولاحظ أن أســلوب كتابة الصحف بسيط جداً ويختلف عن اللغة التراثية التي كانت تتطلب منه الحفظ. وبعد سنوات قلائل أصبح هذا الشخص صحفياً في صحيفة الرائد، ثم انتقل لمجلة الجزيرة ليصبح مدير تحريرها!

ماذا لو روى هذا الشخص سيرته المهنية بكل تفاصيلها؟ إنه يقدم خدمة جليلة لدارسي الصحافة وباحثيها.

لســـتُ أدري لماذا يحجم الكثير مـــن الصحفيين العرب عن ذكـــر تفاصيل تجاربهم المهنية عندمـــا يطلب منهم الحديث عن الإعلام والصحافة؟

لقد أصْرَرْتُ على حضور محاضرة لأحد أساطين الصحافة العـــرب عن تطـــور الصحافة العربية. فبدأها بالإشـــارة إلى أن

إصـدار صحيفة في المنطقـة العربية، في مطلع هـذه الألفية، يعـدّ أمراً أصعب من إصدارها في أثنـاء الحكم العثماني نظراً للعراقيل التي توضع في طريق كل مرشـح لإصدارها! واختتم كلامـه بالامتعاض مما آلـت إليه مهنة الصحافـة لأن الأبواب فتحـت لكل من هـبّ ودبّ لإصدار جريـدة! وطالب بضرورة تدخل السلطات العمومية للحدّ من إصدار الصحف!

كانـت خيبتي كبيـرة في هذا الصحفي ليـس للتناقض الذي وقع فيه فقط، بل لأنني كنت وما زلت حريصاً على الاسـتماع لتجـارب الصحفيين نظراً لما أجنيه من فوائد. لكن هذه ليسـت خيبتـي الوحيـدة مع الأسـف. فقد ركبـت الصعـاب للوصول إلـى منتدى الإعلام العربـي المنعقد في دبي لأسـتمع لمداخلة أحـد الصحفيين العـرب البارزين، الذي يفضـل أن يُقَدَّم للناس كصاحـب أول تجربة فـي الصحافة الإلكترونيـة العربية. فبدأ مداخلتـه بالتأكيد على مزايا الصحافـة الإلكترونية (وكأنه كان يعتقـد أن بعـض الحضور يشـك في ذلـك)، واختتمهـا بتأبين الصحافـة الورقية. وبين المقدمة والخاتمة رفع على مسـامعنا قائمـة بعناويـن الصحـف الأمريكية التي قضـت نحبها، وتلك التي هاجرت إلى شـبكة الإنترنت. ولـم يحدثنا قط عن تجربته

وانتقاله من عالم الورق إلى الشاشة؛ أي كيف غيرت الصحافة الإلكترونية نظرته لدور الصحافة؟ وكيف أثرت في أسلوبه وفي بنية نصه الصحفي؟ وكيف بدلت علاقته بالقراء وبمصادر أخباره؟ وكيف أعاد تنظيم العمل الصحفي؟ وما هي آليات تأكده من صحة الأخبار التي ينشرها عبر وسيط إعلامي يصعب سباقه؟

يجب ألا يستشف من كل ما ذكر أعلاه أن الصحف العربية خالية من رجالها الأكفاء الذين يجيدون الحديث عن تجاربهم الثرية. فربما حظي السيئ هو الذي قادني إلى بعض الصحفيين الذين تستضيفهم كليات الإعلام العربية للحديث عن تأثير التكنولوجيا عن عملهم. فيشرعون في تقديم «مواعظ مهنية» أو ينصرفون للحديث عن الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو فرنسا؛ أي المعلومات التي يمكن لأي طالب في الصحافة الحصول عليها بفضل «بركات» الشيخ «غوغل». ونادراً ما يتحدثون عن ولوج التكنولوجيا في مؤسساتهم الإعلامية وتأثيرها في عملهم، والتي يستحيل العثور عليها في أي كتاب.

قد يرى البعض أنني أخطأت العنوان لأنه كان عليّ قراءة ما

دوّنه الصحفيون العرب عن تجاربهم الصحفية. ربما الأمر كذلك لأنني لم أطلع على كل ما كتبه الصحفيون العرب عن ممارستهم للصحافة. لكن القليل مما قرأته لم يبدد خيبتي. فالكتاب المشهور «بين الصحافة والسياسة» لم يتطرق لتطور مهنة الصحافة في مصر إلا بقدر ما سمح بالرد على ما اتهم به صاحبه أو لتصفية حساباته السياسية والمهنية. ومهما يكن الاختلاف حول تقييم هذا الكتاب فإنه لم يجعل من ممارسة الصحافة موضع تفكير على غرار ما ألفه الكثير من الصحفيين، مثل الصحفي الفرنسي «جون دانيال» الذي غاص في تجربته ليشخص الفروق القائمة بين الصحافة الفرانكفونية والأنجلو – سكسونية، أو ما كتبه الصحفي «بيار لندن» الذي عكس مخاض ولادة الريبورتاج الصحفي في فرنسا، ولا كتاب جوزيف بوليتزر الذي أصبح ما كتبه عن تجربته الصحفية مرجعاً في الحديث عن ميلاد «الصحافة الصفراء» في الولايات المتحدة الأمريكية.

أخيراً، يمكن القول إن شهادات مثل هؤلاء المهنيين تجعل الصحافة موضوعاً للتأريخ، بدل الاكتفاء بأن تكون أداة كتابته.

* * *

تجارة جديدة

«تحولت الصحيفة من مؤسسة نبيلة
إلى وسيلة في يد الأحزاب لممارسة التجارة
كأي تجارة لا تخضع لقانون ولا أخلاق».

بلزاك، أديب فرنسي

كان أحـد الزمـلاء العرب يمزح عندمـا قال: يبدو أن أقسـام التجـارة فـي الجامعـات الجزائرية أنشـأت تخصصـاً جديداً، وهو التجارة بالدم، وأغلقت تخصص

المحاسبة. وعندما سألته عن السبب رد قائلاً: من يقرأ بعض الصحف الجزائرية يشعر بأن خريجي التخصص الجديد في أقسام التجارة هم الذين أصبحوا يكتبون عن اختطاف الأطفال والقصّر وقتلهم.

لم أستسغ مزاحه قط، ليس بحكم الوازع الوطني فقط، بل، أيضاً، لانتسابي إلى العاملين في حقل الإعلام والمهمومين بمشاكله. لكن من يراجع ما نشرته بعض الصحف الجزائرية عن استفحال العنف في البيت، والمدرسة، والملاعب والشارع الجزائري، والاختطاف، والاعتداءات الجنسية يفكر مليّاً فيما قاله زميلي بعيداً عن كل مزاح أو مغالاة، وبمنأى عن كل نزعة شوفينية أو «نخوة» مهنية.

لقد لفتت تغطية وسائل الإعلام، وخاصة الصحف، لاختطاف الأطفال نظر العديد من الأخصائيين في علم النفس، ولن تكون «حميدة غرفي» آخرهم. لقد أكدت هذه الأخيرة في حديث صحفي أجرته معها صحيفة الوطن يوم 26 مارس الماضي أن بعض الصحف الجزائرية، خاصة الصادرة باللغة العربية، غطت عمليات اختطاف الأطفال بطريقة صادمة. وإن

شـاطرها بعض القراء الرأي، فهناك مـن رأى أنه مهما كانت الصدمة التـي أحدثتها الكتابة الصحفية عـن هذه الظاهرة لدى القـراء فهي أخف من وقـع الظاهرة ذاتها علـى المجتمع. ولم يتـردد بعضهم في اتهام هذه الأخصائيـة بأنها تطالب، ضمنياً، الصحـف بالكـفّ عن الكتابة عـن هذه الظاهرة حماية لنفسـية الأطفال والنشء الصاعد.

يمكن أن نتساءل عن الهدف الذي تتوخاه الصحف من نشر أخبار الاختطاف والجريمة والعنف التي لا يمكن لأي عاقل أن يسـكت عنها أو يتجاهلها؟ هـل هو إعلام القارئ بما يجري في مجتمعه باسـم الدفاع عن حقه في الإعلام والمعرفة؟ وهل هي الرغبة في زيادة سحب الصحف ورفع عدد مبيعاتها؟ وهل هي النية المبيتة في ترويع الجزائريين وشـلّ تفكيرهم بالمبالغة في تخويفهـم؟ قد يحتج البعض على هذه الأسـئلة، وهم محقون في ذلك، بالقول إنها تسـتبعد سـعي الصحف إلى تحقيق هدفين في آنٍ واحـد، وهما: تلبية حق المواطن في الإعلام وحق الصحيفة المشـروع فـي رفع عدد مبيعاتهـا، وزيادة عائدهـا المالي من الإعلانات.

يشك الكثير من القراء في أن تكمن غاية بعض الصحف من نشر أخبار الجريمة والاختطاف والاعتداءات في الإعلام! وللتأكد من ذلك يمكن العودة إلى الخبر الذي نشرته إحدى الصحف الجزائرية في عددها الصادر يوم 13 مارس الماضي تحت عنوان: «متهمان يعترفان بمسؤوليتهما عن جريمة قتل الطفلين هارون وإبراهيم أمام الشرطة»، والذي «بشر» القراء بإلقاء القبض على المتهمين بارتكاب الجريمة بالاستناد إلى مصادر أمنية. وذكر أن الطفلين قتلا خنقاً ولم تتعرض جثتاهما لتنكيل، استناداً إلى النائب العام لدى محكمة قسنطينة. لكن كاتب الخبر ألحّ في خاتمة خبره على القول إن الطفلين قد وجدا مقطوعي الأوصال، ورأسيهما مفصولين عن جسديهما، وتم التنكيل بجثتيهما! وبهذا نفى تصريح النائب العام دون الاستعانة بأي مصدر آخر. فلم يستند في نفيه هذا إلى شهود عيان أو مصلحة الطب الشرعي بقسنطينة أو موظف في مصلحة حفظ الجثث بالمستشفى، ولا أهل الضحيتين. إذاً، ما هي الغاية من هذا الإلحاح إن لم يكن التهويل والترويع والتجارة بدم الضحايا؟

الكل يدرك أن أخبار الجريمة والاعتداءات الجنسية كانت أو كادت تكون من المواضيع المحرمة على الصحف الجزائرية

خلال العقود الثلاثة التي تلت استقلال الجزائر. ولم تتطرق إليها إلا عبر بلاغات الأمن الوطني أو جهاز العدالة باقتضاب وبلغة متقشفة. وبعد «الانفتاح الإعلامي» ظهرت الصحافة «الصفراء» التي بدأت تقتات من هذه الأخبار باستخدام أدوات العمل القديمة؛ أي الاكتفاء بالبلاغات التي تصلها من الجهات المختصة دون البحث عن التفاصيل من مصادر أخرى والتأكد من مصداقيتها، ومتابعة تطوراتها.

ويحضرني في هذا المقام ذاك الخبر الذي نشرته إحدى الصحف المذكورة، والذي مفاده أن شخصاً دخل إلى بيته فوجد زوجته مع عشيقها، فقتلها وقتله وانتحر. وأكد كاتبه عدم وجود من شهد أو سمع ما جرى. فعلّق عليه أحد القراء في موقع الصحيفة الإلكتروني متسائلاً: وأين كنت حتى عرفت ما جرى؟

إن التجارب العالمية تؤكد أن صحافة الإثارة ممارسة تستند إلى قواعد وتحكمها قوانين وأخلاق، ولا تقوم على العناوين البراقة والخادعة والصور الصادمة المخضبة بالدم، والمصادر المفبركة التي يُقال عنها دائماً إنها رفضت ذكر اسمها. إنها، باختصار، تقدم عملاً مسؤولاً تحاسب عليه في المحاكم

والهيئات المكلفة أخلاق المهنة، ومن القراء وجمعيات المجتمع المدني. فرغم كل ما يقال عن هذه الصحافة في الغرب إلا أنها قدمت للقارئ معارف في مجال القانون، وعلم الجريمة، والطب، وعلم النفس واللغة. وشتان بينها وبين ما نقرؤه في بعض الصحف الجزائرية.

* * *

اعترافات صحفي متقاعد

«لن نجد أبداً أنفسنا في عالم دائم التغيير دون الصحفيين؛ أي بالمعنى الحرفي لا ندري أبداً أين نقع دون عونهم».

إيدوي بلنال - صحفي فرنسي

نستعين ببعض ما تنشــره الصحف لتدريس الكتابة الصحفية في الجامعة. نعرضها على الطلبة لمناقشــتها وتقييمها بناءً على الدروس النظرية. وقد لاحظت، بحكم

التجربــة، أن هذه المناقشــة تفرز اربع مجموعــات من الطلبة: المجموعــة الأولى غير مبالية، والمجموعــة الثانية مقتنعة بأن هذه المناقشــة تفيدها في تعلم فنون الكتابة الصحفية. ومجموعة ثالثــة تعتقد أنها تكتب بشــكل أفضــل مما تم تقييمه. وتتســاءل بدهشــة، في بعض المرات: كيف ســمح بنشــر هــذا المقال أو الخبر أصلاً؟ وهي محقة في ذلك، مع الأسف! ومجموعة رابعة تشــعر برعب إن لم يكــن إحباطاً لاعتقادهــا أن محاولاتها في الكتابة الصحفية لن تكون في مستوى بعض النماذج المدروسة إذا تماســك بناؤها وسَــلِسَ أســلوبها وأصاب تعبيرها. لذا أدعو المحبطيــن والراغبيــن في تعلــم الصحافة إلى قــراءة تجارب الصحفييــن الكبار، ولا يكتفون بالتجارب العربية والفرانكفونية التــي تعودنا الاســتلهام منها. ويبحثون عن غيرهــا في ثقافات أخرى لعلها ترفع معنوياتهم وتشــق طريقهم، ومنها على سبيل المثال تجربة الروائي الكولومبي غارســيا ماركيز، الذي وهب الكثير من سنوات عمره للصحافة فلم تبخل عليه. وساهمت في وصوله إلى ما هو عليه الآن.

يقول الروائي المذكور في كتابه الموسوم: «عشت لأروي»: إنه التحق بصحيفة «الأونيفرســال» في 1948؛ أي بعد اغتيال

رئيس الحزب الليبرالي «جورج كيتان» مباشـرة. وهو الحدث الذي أشـعل فتيـل الحرب الأهلية في البلاد التي اسـتمرت إلى 1958. فعينـت الحكومة، نتيجة ذلك، رقيباً على ما تنشـره كل صحيفة. وكان «رقيبنا»، كما يقول، يقبع وراء منضدة في قسم تحريـر الصحيفة كما لو أنه في بيته، منذ السادسـة مسـاء إلى غاية صدورها ليمارس سلطته في المنع، والتربص بأي حرف يمكن أن يمس الأمن العام.

يعتـرف هذا الروائـي أن الصحافـة لم تكن تغويـه كمهنة ليمارسـها في حياته. ولم يفكر فيها قط لولا إلحاح أحد أصدقائه الـذي تعرف إليـه عندما كان طالبـاً في كلية الحقـوق. ويذكر أنـه لم يقم بمحاولات سـابقة فـي الكتابة الصحفيـة. حقيقة، لقد سـبق له أن نشر ثلاث قصص متتالية في الملحق الثقافي لأكبر صحيفـة كولومبية في ذلـك الوقت، وبعض الأشـعار المبكرة التي ألفها في السـنوات الأولى من صباه إلا أن حصيلة كتاباته غير الأدبية كانت تختصر في مجموعة من الخطابات ونداءات وطنية ومذكرات احتجاج على سـوء الطعـام في الثانوية دون حسـاب الرسائل إلى الأسـرة التي كانت أمه تعيدها إليه بعد أن تصححها من الأخطاء الإملائية حتى بعد أن صار كاتباً معترفاً

بـه! كما يؤكـد ذلك. وظل يتذكـر أول مقال نشـره في صفحة الأعمـدة والمقـالات. فيقول عنه إنه لم تكن لـه علاقة بما كتبه. فما تبقى منه، بعد ترقيعات رئيس التحرير ثابالا، الذي يسـميه المعلـم نظراً لثقافتـه ومكانته في عالم الصحافـة وقدرته على تعليمها لغيره، وتشطيب الرقيب، هو مجرد نتف نثر غنائي بلا وجهة نظر ولا أسـلوب. لقد أجهز عليه المدقق اللغوي بتعصبه النحـوي. ويقـرّ بـأن زميله ورئيـس التحرير المتمرسـين في العمل الصحفي والمتحكمين في أسـرار الكتابة الصحفية تمكّنا من مواسـاته من الضيق الذي سـببه له ما حل بمقالاته الأولى. وبفضلهمـا تجرأ على مواصلة الكتابة. فكتـب مقالاً ثانياً وثالثاً ولم يكونا أوفر حظّاً. ثم اتفق مع رئيس التحرير على أن يتولى كتابة عمود يومي لكونه «أديب» ينشـر باسمه الكامل، من باب تحديد المسؤوليات، بعنوان دائم: نقطة وسطر جديد.

ويذكر أنه ظل يشتغل في تلك الصحيفة قرابة سنتين، وينشر حتى عمودين صحفيين في الطبعة الواحدة. واستطاع تمريرهما علـى الرقابة تـارة بتوقيعه وطـوراً بدونه بفضـل اقترابه من الرقيب إلى درجة أوشك الزواج من ابنة أخيه!

ويتساءل غارسيا ماركيز بعد أكثر من نصف قرن من بداية مشواره الصحفي، والشهرة التي حظي بها كروائي والتي كللت بجائزة نوبل للآداب في 1982، قائلاً: كيف كان يمكن أن تكون حياتي من دون قلم المعلم ثابالا ومبضع الرقيب الذي كان مجرد وجوده بيننا تحدّياً خلّاقاً؟ ويقرّ بأن الرقيب كان يعيش باحتراس أكثر من المحررين بسبب هوسه من أن تشرد كلمة غير مرغوب فيها لشروده. فالاقتباسات من كبار الكتّاب تبدو له مكائد مريبة، وهي بالفعل كذلك. وقد كان يرى أشباحاً. وهو كويتب (تصغير كاتب) تافه يفترض معاني متخيلة. وفي إحدى ليالي سوء طالعه اضطر إلى الذهاب إلى المرحاض كل ربع ساعة، فتجرأ على القول إنه يوشك أن يصاب بالجنون لما نسببه له من رعب. وصرخ: يا للعنة، بمثل هذا الذهاب والإياب سأبقى دون مؤخرة!

* * *

الصحافة ليست «أوبيرج» إسبانية

«أن تكون صحفياً هو أن
تدس أنفك في أمور الغير».

إميلي نوتومب، روائية بلجيكية

التقيت بمجموعة من الصحفيين العرب في دورة تدريبية حول سكرتارية التحرير. قامت بتنظيمها صحيفة خليجية كبرى. وقد ارتأت ضرورة عقدها لاعتماد الصحف المعاصرة على التكنولوجيا الحديثة التي غيّرت أسلوب عملها. فتداخلت بموجبها

الصلاحيات والمهام، خاصة بين قسم الإخراج وسكرتارية التحرير. وأيضاً، لتزايد عدد الصحفيين العرب الذين دخلوا سوق العمل الخليجي قادمين من مدارس صحفية مختلفة ذات تجارب متنوعة حتى في مسميات بعض المهن في قاعات التحرير، ناهيك عن تحديد صلاحيات ممارسيها.

استوقفني المتدربون عندما تحدثت عن وظائف سكرتير التحرير في الصحف ومسؤولياته، إذ أكدت أنه أول قارئ للصحيفة وآخر حلقة في إنتاجها. والمساهم النشيط في تجسيد شخصيتها. فمفهوم شخصية الصحيفة أثار لديهم لبساً لاعتقادهم أنها المرادف الحرفي لخطها الافتتاحي الذي لا يخلو، هو الآخر، من الغموض بعد أن اختزلته الممارسة في البعد السياسي فقط. ونظراً لأن السياسة غير ثابتة وتتقاذفها المصالح أصبحت مهمة تجسيدها صعبة. فحليف اليوم في السياسة يصبح خصماً غداً، والخصم يتحول إلى عدو، وهكذا. فتظهر على إثره تحالفات بين القوى المتصارعة وتغيب لتحل محلها تحالفات جديدة. وقد حاولت أن أوضح الأمر بالقول إن شخصية الصحيفة تشمل هويتها المرئية، وسياستها التحريرية التي تبدأ من اختيار المواضيع وصولاً إلى أسلوب كتابتها.

وأوردت في هذا المجال المثال التالي: يذكر الروائي الكولومبي غارسيا ماركيز أن رئيس تحرير صحيفة «الإسيكتادو» دعاه عندما علم بوجوده في مقرها لزيارة أحد أصدقائه. وبعد التحية والاستفسار عن الصحة والحال، يقول ماركيز: أمسكني من ذراعي واقتادني بعيداً عن زملائه في هيئة التحرير ليخاطبني بلطف: لماذا لا تقدم لي معروفاً صغيراً، وتكتب لي مقالاً صغيراً للانتهاء من إعداد الجريدة. وأشار بسبابته وإبهامه إلى نصف كأس من الماء. وأضاف: بهذا الحجم. ويقول غارسيا، وسألته وأنا أكثر مرحاً منه: وأين المكان الذي يمكنني أن أجلس فيه للقيام بذلك؟ فأشار إلى منضدة أُهْملت فوقها آلة كاتبة «تعود لزمن سالف». فيستطرد قائلاً: جلست دون مزيد من الأسئلة لأفكر في موضوع يتناغم مع الصحيفة المذكورة. بقيت جالساً على الكرسي ذاته والمنضدة عينها وفي ذاك المكان طوال ثمانية عشر شهراً! ويستطرد: لا أتذكر بالضبط ماذا كتبت سوى أنه أخذ مني عشرين دقيقة لأنني أعرف أسلوب صحيفة «الإسيكتادو» بشكل دقيق، خاصة أسلوب عمودها الصحفي المسمى «من يوم لآخر» الذي يتداول الصحفيون على كتابته فتمتع بشهرة كان أهلاً لها.

وأنهيت هذا المثال بالقول إن سكرتير التحرير جندي الخفاء الذي يكد من أجل تطبيق المقولة التالية: «الصحيفة ليست مستودعاً للأفكار والآراء والكلمات، بل إنها بوتقة تصهرها. وليست حقلاً للتجارب في الأسلوب. وتحريرها يتسم بخصوصية تزيد في تماسكها وتناغمها. ولا تتسم بالنزق فتغيير هندامها كل يوم بحيث يصعب على القراء تمييزها وسط ركام الصحف في الأكشاك ولدى باعتها. انتهى النقاش بالاتفاق على أهمية سكرتير التحرير بعد أن كان البعض يعتقد أنه زائدة دودية في قاعة التحرير أو منصب يعاقب به بعض قدماء الصحفيين. ربما كان اتفاقهم نابعاً من اقتناع بوجهة نظري أو مجاملة لي. بالطبع، لم أكمل المثال المذكور حتى لا أتهم بأنني ديناصور المهنة القادم من القرن الماضي أو المعلم الذي يمدح أسلوب التعليم القاسي الذي طبقته الكنيسة في القرون السالفة أمام أنصار التعليم الرقمي! فعن الشخص الذي كان يمارس مهام سكرتير التحرير في الصحيفة المذكورة في الخمسينيات من القرن الماضي، يقول غارسيا ماركيز إنه كان حاكم تفتيش لا يرحم. فالكل يهابه لأنه يقرأ بعدسته المكبرة كل ما ينشر في الصحيفة حتى الفواصل. ويذكر أنه

كان يشـير بالقلم الأحمر إلى عثرات التعبير في كتابة المقالات والأعمـدة أو ركاكة أسـلوبها، والأخطـاء المرتكبة في تحرير الأخبار. فيعرضها في لـوح خصص لهذا الغرض مع تعليقاته القاسـية. ويظنّ الكاتب الكولومبـي المذكور أنه لم يفلت محرر واحد من «سلاطة» قلمه الأحمر. لكن هذه الممارسات لم تخلق ضغائـن ولـم تقلل من قدر أي صحفي، بل شـجعت المحررين على التعاون والقراءة لبعضهـم بعضاً، وتزويد كل واحد منهم بالمعلومات التي يحتاج إليها. والأهم من كل ما ذكر أنها كونت جيـلاً من الصحفييـن يحرصون على ما يكتبـون ويدققون في المعلومات التي ينشـرونها. فالصحافـة عمل جماعي الكل فيها يتعلم من الكل بدرجات متباينة. وليست نزلاً إسبانياً ينزوي فيه كل شـخص ليأكل ما جلبه من غذاء. لذا نلاحظ أن الأشـخاص الذين يتشبعون بأسلوب كتابة الجريدة التي ينتمون إليها يصعب عليهم التخلص منه عندما ينتقلون للعمل في صحيفة أخرى.

* * *

مساورات الحديث عن التلفزيون

«العيب» و«الندم» في برامج التلفزيون

«الندم يسمح بالكلام لكن الألم أخرس».

جورج لويس لوكليرك، عالم بيولوجي فرنسي

ما هي الأسـباب التي أدت إلى انهيـار حكم الرئيس التونسي السابق، زين العابدين بن علي، بالسرعة التي لم يتخيّلها أحد؟ سـؤال لم يعد يثير الاهتمام، لأننا سمعنا ما يكفي من الأسـباب. لكن ما أثار انتباهي هو ما أشار إليه أحد المثقفين التونسـيين الذي أكد أن القنوات التلفزيونية

التونسية الخاصة، وما بثته من «برامج تلفزيون الواقع»، ساهمت في الإطاحة بحكم الرئيس المذكور، لأنها أماطت اللثام عن مدى البؤس العاطفي الذي كان يعانيه الشعب التونسي الشقيق.

لم أستسغ هذا السبب، لأول وهلة، لأنني اعتبرته غير مقنع بتاتاً. فالكثير من الأشـخاص جعلوا التلفزيون مشـجباً، وعلّقوا عليه ما يكفي من مشـاكل المجتمع. فإذا كان التلفزيون الرسمي التونسـي الـذي لا يمكن اتهامه بأنه تخلّى يومـاً عن مدح نظام الرئيـس المخلـوع وتعظيم إنجازاته، لم يشـدّ عضـده، فكيف لبرامـج «تلفزيون الواقع» أن تقوّضـه؟ «فحماة الإيديولوجيا» يـرون أن هـذه البرامج وجـدت لإلهاء الشـباب وصرفهم عن ممارسـة السياسـة، وإبعادهم عن الاهتمام بالشـأن العام، عبر الاسـتعراض المنتج للفرجة. والفقر والقمـع والبؤس العاطفي هي حالات وأوضاع ملموسـة عايشـها قطاع من التونسـيين، فـي ظل حكم الرئيـس المخلوع، وهم واعون بهـا ولم يبتدعها برنامجـا «جاك المرسـول» الذي تبثه قناة نسـمة التلفزيونية، و«المسـامح كريم» الذي تبثه قنـاة «حنبعل» التلفزيونية. فماذا فعل هذان البرنامجان حتى زادا من اندفاع التونسـيين للإطاحة بحكم بن علي؟ لعل متابعي القناتين التونسيتين يدركون أن غاية

البرنامجين المذكورين تجارية، ولم يقوما إلا بجبر خواطر الأشخاص الذين يأتون إلى الاستوديو، وإصلاح ذات البين بين الأفراد المتخاصمين في عائلة واحدة أو بين صديقين أو زوجين طحنتهما الحياة، وفرقتهما الظروف والأهواء.

وبعد تفكير، أدركت أن البرنامجين المذكورين لم «يصنعا» الفقر والبؤس العاطفي، بل جعلاهما مرئيين أكثر. فمنطق الثقافة العربية والمغاربية، على وجه التحديد، تتعامل مع مثل هذه المواضيع بنوع من الكتمان والسِتْر. فأبناء هذه الثقافة يتمنون السِتْر في السر والعلن. لقد عانى معظم الجزائريين ظروفاً اقتصادية صعبة إبان الاحتلال الفرنسي لبلدهم، وكانت عزة النفس تدفعهم لإخفاء عوزهم عن أنظار الفرنسيين، إلى درجة أن بعض الفلاحين كانوا لا يتردّدون في دهن شواربهم بالزيت حتى يوحوا للمعمّرين أنهم أكلوا أكلاً دسماً. ومازالت الشعوب التي تعيش تحت خط الفقر، في بعض الدول العربيّة، تشتري أرجل الدجاج بدل اللحم، لغلاء سعره، وتشويها حتى تُشْعر الجيران أنها تأكل اللحم! قد يقول البعض إن هذا السلوك يجسد قمة الغش والنفاق وحب التظاهر الفارغ، لكنه يعبّر في جوهره عن الخوف من نظرة الآخر. فالفقر، بالنسبة لهؤلاء،

مؤلــم، لكن إطلاع الغير على درجة فقرهــم يكون أكثـر إيلاماً من الفقر ذاته! إننا شــعب شديد الحساسية لنظرة الغير لنا، وقد عبّرنـــا عنها بالقول الشـــائع: (مـــاذا يقول الناس عنـــا؟)، وهذه الحساســية المفرطة تفســر لجوء العديد من الأسر العربية إلى تأثيــث الصالون أو مجلس الضيوف بأحســن الأثاث، وتنظيفه وتركــه مغلقــاً فــي أغلــب الأحيــان، وتحشــر كل أفرادها في غرفتين. إنها ترضى بالعيش في الضيق، خوفاً من الخجل عند استقبالها للضيف، أو الإحساس بـ«العيب» بالمفهوم الجزائري.

إن كان الإحســاس بالعيــب الذي يحدّد العلاقــة بالآخر يُعدّ العمــود الفقري «للنفســية العربيــة»، فإن العمــود الفقري في «النفســية الغربية» هو الإحســاس بالنــدم الذي يحــدّد العلاقة بالذات قبل الآخر، والاعتراف بالخطيئة أمام الكاهن في الديانة المســيحية يعبّر في جوهره عن الرغبة الملحة في التخلص من أوزارها وما تســبّبه مــن تأنيب الضمير. فكل مــا فعلته بعض برامــج تلفزيون الواقع فــي الغرب هو نقــل «الاعتراف» من الحيّز الضيق (أي مع الكاهن) في مكان مغلق (الكنيســة)، إلى الفضاء العــام (التلفزيون) في مجتمع ذابــت فيه الجماعة كقوة مرجعية أمام بروز الفرد وإرادته.

لقد بثت القناة الأولى في التلفزيون الفرنسي برنامج (الحب في خطر)، في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وكان يستضيف الزوجين اللذين بلغت علاقتهما مرحلة الخطر، بحضور محلل نفساني يقف خلف الستار، ولا يظهر في الشاشة إلا في نهاية البرنامج، ليقدم لهما الحلول أو النصائح، وكان كلاهما يسرد تفاصيل دقيقة عن علاقتهما الحميمية، والجمهور يتابع بشغف هذا البرنامج دون حرج، والسبب في ذلك أنه يعتبر مثل هذه البرامج متنفساً» وامتداداً» «للاعتراف» الذي ذكرناه آنفاً». فإن كانت بعض برامج «تلفزيون الواقع» في الغرب قد حوّلت متاعب قوم ومآسيهم إلى مادة للتسلية والفرجة، وحتى للتعلم من تجارب الآخرين، ونجحت في ذلك، فمن الممكن أن تزيد من المآسي في الثقافة العربية التي تنشد التكتم والستر.

* * *

عن تلفزيون الواقع

«التلفزيون يختلق الطابع الدرامي بالمعنيين: إنه يخرج الحدث أولاً، ثم يضخم أهمية طابعه التراجيدي وخطورته».

بيار بورديو، عالم اجتماع فرنسي

التقيت به صدفة في مناسـبة سـارة. والصدفة خير مـن ألف موعـد، مثلما يقال. فاستشـاط غضباً، بمجرد أن عـرف مهنتي. وراح يتهمني بأننـي أكَوِّن جيلاً من

الفاسقين الذين أدخلوا برامج «تلفزيون الواقع» إلى القنوات التلفزيونية العربية. سألته عما يزعجه في هذه البرامج، فازداد غضباً وهو يسرد على مسامعي «منكراتها»: الخلاعة، والتبرج، والاختلاط بين الجنسين، والرقص والغناء... لم أشأ أن أسأله عما يجبره على البقاء في العاصمة الأوروبية التي يقطن بها، ويتحمّل رؤية الفتيات اللواتي يتجوّلن شبه عاريات في الشوارع، لأن بلد إقامته لا تعنيني. لكني سألته إذا كان من المعجبين، ببرنامج «أوبرا وينفري»، فأجاب على الفور: نعم، إنه برنامج راقٍ. فقلت له: إنه نموذج من برنامج تلفزيون الواقع. لم أمنحه فرصة للاستغراب، بل واصلت أسئلتي: وهل شاهدت برنامج «فرسان القرآن»؟ فردّ بحماس: ونعم البرنامج. فقلت: إنه نموذج آخر من برامج تلفزيون الواقع. لم يصدق ما قلته، لأنه يعتقد صادقاً أن برامج تلفزيون الواقع تختصر في الغناء والرقص فقط. إن برنامج تلفزيون الواقع هو فكرة، أو «فورم» ابتكرته شركة الإنتاج التلفزيوني «اندمول» الهولندية التي تأسست في 1994 واستوردته العديد من القنوات التلفزيونية. وجسدته كل قناة تلفزيونية حسب موقعها، وخصوصيتها، واستراتيجيتها التجارية. ففي لبنان، أخذ مسمى

«ستار أكاديمي»، و«هزي يا نواعم»، وهذا البرنامج الأخير هو مسابقة تلفزيونية بين المنافسات في مجال الرقص الشرقي المحبوب في المشرق العربي. وأخذ في السنغال مسمى «شهر وسقف»، وضمّ مجموعة من المنافسين على عمل الخير.

لقد ظل الواقع غائباً في التلفزيون لمدة نصف قرن تقريباً، أو بالأحرى لم يكن يطلّ علينا سوى عبر نشرات الأخبار والمباريات الرياضية وبعض الأفلام الوثائقية فقط. لكن عندما أخذ شكل برنامج تلفزيوني قار، شعر البعض بالقلق والتوتر. لكنه، في اعتقادي، قلق في غير محله، لأنه صادر عن حكم على شكل البرنامج الواقع أكثر من جوهره. والجوهر، هنا، يتمثل في الفكرة الداروينية القائمة على الصراع. فالمشاركون في برامج تلفزيون الواقع، بصرف النظر عن عناوينها ومضامينها، يتنافسون، بل يتصارعون، من أجل البقاء في السباق، ليس من أجل تقديم الأفضل والأحسن، بل لإقصاء الآخر الذي يعيق تقدم البعض أو يقف ضد نجاحهم. والصراع يخلق الحماس ويثير الفرجة. والفرجة تُمَكِّن القناة التلفزيونية من تحقيق المزيد من الأرباح، نتيجة قلة تكلفة إنتاج الحلقة الواحدة من هذا البرنامج مقارنة بإنتاج فيلم درامي، وارتفاع

عدد الإعلانـات التي تبث أثناء عرضه. فالنقد الأساسـي الذي يوجه لهذه البرامج هو «تسـليع» العاطفة والمشاعر، والتجارة بالفرح والجزع، والفشـل. والدموع هـي عملة التداول في هذا البرنامـج، بدليل أن المخرج ينصح المتنافسـين بعدم البكاء إلا عندما يُشـار لهم، ويعيّن الوقت المناسب للجمهور الحاضر في الاستوديو للتصفيق أو الصفير. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن برامج «تلفزيون الواقع» تشدّ الانتباه لما هو عادي، وحتى تافه، وتنفخ فيه ليُحْتفى به. لقد أصبحت هذه البرامج فضاءً يأتيه مشـاهير القوم، ليظهروا أمام الملأ أنهم نـاس عاديون، ويأتيه الأشخاص العاديون، ليصبحوا مشاهير، على حدّ قول المخرج الفرنسي جون جاك بنيكس.

إن مخاطـر هـذه البرامـج امتـدت إلـى مجـال الأخبـار التلفزيونية. فالقنوات التلفزيونية الغربية لم تعد تهتم بالمواضيع السياسـية ومـا تثيره من جدل، بل أصبحت تسـعى إلى تحويل الجدل السياسـي، بل الحدث السياسي، إلى استعراض وفرجة. فتصطـاد النكت التي ترتبـط بالأحداث، وتعلـك الجمل النزقة المسـروقة من فم هذا السياسـي أو ذاك. لا تهتم بالأحداث، بل تنقـب عن القصـص الكامنة وراء ظهورها. وتسـلط الأضواء

على الأشخاص في حياتهم العادية، بدل الأحداث.

قد يقول قائل: وما الضرر في ذلك إذا كانت تبرز لنا الجانب الإنساني للأشخاص العامين؟ بعيداً عن كل تأثيم للفرجة والفرح، يخشى أن تنزاح الأخبار عمّا هو أساسي وتنصرف نحو الثانوي.

* * *

محنة التلفزيون

«الصور والأصوات مثل الأشخاص الذين يتعرفون إلى بعضهم في الطريق ولا يفترقون أبداً».

روبير برسون، مخرج سينمائي فرنسي

عاد الكاتب والصحفي الفرنسي برنار بيفو للظهور من جديد في برنامج تلفزيوني حمل عنوان (الأنا المزدوج). وكان يحاور فيه الأجانب الذين اختاروا الثقافة الفرنسية.

واستضاف، ذات مرة، الكاتبة «سو زن». وهي شابة صينية، فرت بجلدها من الصين وعمرها لا يتجاوز 19 ربيعاً، بعد أحداث ساحة «تيان آن مين» في صيف 1989، لتستقر بفرنسا. فأصدرت روايتها الأولى باللغة الفرنسية بعد الدراسة لمدة ثلاث سنوات فقط بفرنسا. فتحدثت في هذا البرنامج عن الاختلاف الثقافي بين الصين وفرنسا. وحكت عن تجربتها في الكتابة باللغة الفرنسية قائلة: بدأت بالكتابة باللغة الصينية، ولمّا وصلت إلى فرنسا واصلت الكتابة بهذه اللغة، ثم أترجم ما كتبته إلى اللغة الفرنسية بالاستعانة بقاموس صيني – فرنسي. بعدها تخليت عن هذه الفكرة لأشرع في الكتابة باللغة الفرنسية مباشرة. وتذكر أنها كانت تضطر اضطراراً إلى كتابة بعض الكلمات باللغة الصينية في انتظار أن تجد لها ما يقابلها في المعنى باللغة الفرنسية. وتعترف بأن هذه التجربة كانت شاقة بالنسبة لها، ليس لفقر قاموسها اللغوي الفرنسي فحسب، بل للتعامل مع لغتين تختلفان في الشكل والبنية. فاللغة الفرنسية لغة صوتية أكثر منها تصويرية، بينما تنفرد اللغة الصينية عن اللغة الفرنسية بطابعها التصويري. لكنها استطاعت، في الأخير، أن تتجاوز هذه الصعوبة.

أتذكر تجربة هذه الكاتبة كلما شاهدت قناة تلفزيونية عربية، وأقول في سري: ماذا لو تكرمت هذه الكاتبة وقدمت تجربتها للتلفزيون العربي ليستفيد منها، ويفلح في إحداث التناغم المفقود بين الصوت والصورة. فالكثير من القنوات العربية هي إذاعات متلفزة. وإن لم تكن كذلك فهي صحف مكتوبة تقرأ في الشاشة الصغيرة.

قد يقول البعض إن الذنب ليس ذنب العاملين في التلفزيون، بل هو ضريبة العقل العربي الذي ظل عاجزاً عن الحكي والسرد بالصور. وذلك لأن هذا الضرب من الحكي فن. والفن ظل مصدر توتر في الثقافة العربية – الإسلامية، وربما لا يزال كذلك. فالذهنية العربية ما زالت تتعاطى مع الفن كمادة ندرسها أو ممارسة نطبقها. ولم ترتق بإدراكها لجعل الفن موضوع المعرفة وأداتها في آنٍ واحد. فرغم أن هذه الذهنية تطرب للكلمة الجميلة إلا أن هناك اعتقاداً راسخاً ومدفوناً بأن الكلام الجميل والساحر ليس من فعل الإنسان، بل هو شكل من المس. وهذا الاعتقاد لا يعود للعصر الجاهلي ونظرته للشعر والشعراء، بل إنه حيّ يعيش بين ظهرانينا. فالروائي السوداني

«عبد العزيز بركة ساكن» يؤكد أن والدته تعتقد أن الجن الذي يسكنه هو الذي يكتب روايته. فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للكلمة، فكيف يكون حال الصورة في زمن ندّعي، من باب تقليد القول، أننا نعيش حضارة الصورة.

* * *

عمّ يضحكون؟

«لا يوجد شيء أكثر جدية من الضحك».

غوستاف فلوبير، كاتب فرنسي

يروي التاريخ أن أحد الأساقفة تدخل لحسم الجدل الذي كاد يحدث انقساماً بين رجال الكنسية في إسبانيا، في منتصف القرن السادس عشر. لقد كان هذا الجدل قائماً حول السؤال التالي: هل الهنود؛ أي سكان أمريكا الأصليين، بشر أم لا؟ لهذا الغرض نظم مناظرة لطرفي

الجدل في عام 1550 في مدينة فلادوليد (بلد الوليد) الإسبانية. وأحضر إلى القاعة ثلاثة هنود لمعرفة هل يضحكون. لقد كانوا يعتبرون الضحك في ذاك القرن خاصية تميّز البشر عن سائر المخلوقات. فقام المهرجون بالاستعراض والسخرية من رجال الدين الحاضرين في القاعة فضج الحضور بالضحك إلا الهنود. فكانت نتيجة المناظرة واضحة ولا تحتاج إلى نقاش. وعندما أُخرج الهنود من القاعة انتابتهم نوبة من الضحك لأن أحدهم تعثر في نزوله من سلالم المبنى.

تدعو هذه الحادثة، بصرف النظر عن تضميناتها العنصرية، إلى التساؤل عمّ يضحك الناس في هذا العصر؟ لكن يمكن لهذا السؤال أن يحجب سؤالاً آخر أكثر أهمية، وهو لماذا يضحك البشر أصلاً؟

يرى الفيلسوف «أوليفي منجا»، في كتابه الموسوم «ماذا يضحكنا؟ المجتمع الفرنسي وممثلوه الساخرون في 2006»، أن الضحك وسيلة لتذليل الخوف لاعتقاده أنه يخفف الإحساس بالضيق. وهذا ما يستشف من القول المأثور: «شر البليّة ما يضحك».

إذاً، علاقة الضحك بالخوف والضيق أقوى من علاقته بالفرح والسرور. وتزايد البرامج الساخرة في تلفزيونات العالم لا يعني بالضرورة أن البشرية في حبور بإنجازاتها العلمية والتقنية وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي. إنه يدل على اتساع جغرافية التبرم والخوف اللذين يجتاحان العالم: الخوف من الحروب القائمة وتلك القادمة، ومما يخبئه الغد: أزمة اقتصادية، تزايد عدد المعطلين عن العمل، وارتفاع الأسعار، وعودة أمراض القرن الماضي للظهور، وانتشار أوبئة جديدة غامضة، وشدة وطأة الاحتباس الحراري، والخوف من التغذية المحولة جينياً.

لا يؤيد بعض الباحثين في مجال وسائل الإعلام هذا الرأي، ليس لكونهم يتنكرون لحجم مآسي العالم، بل لاعتقادهم أن جنوح هذه الوسائل نحو التسلية وإضحاك الجمهور فرضته ضرورة اقتصادية قبل أن يكون اختياراً اجتماعياً ونفسياً. ويتحججون بالقول إن هيمنة التجارة على نشاط هذه الوسائل فرض عليها تقديم المواد والبرامج التي تحقق إجماعاً واسعاً بما يتماشى ورغبة أصحاب الإعلان في إيصال رسائلهم إلى أكبر عدد من الناس – الزبائن. وهذا خلافاً للمواد السياسية الجدالية التي تعمل على إحداث انقسام في صفوف الجمهور وتفتته.

هـل هذا يعني أن البرامج الســاخرة تحقق إجماعاً؟ الإجابة عـن هذا السـؤال تأتينا من القنـوات التلفزيونيــة اللبنانية التي أصبحت تسـتغل البرامج الساخرة لتصفية حســاباتها السياسية عبــر الاســتهزاء بالطوائف العرقيــة والدينية، بـل تمادت إلى درجة أنها أصبحت تبث برامج خاصة بالنكت الجنســية البذيئة فأثارت موجة من النقد والسـخط في المجتمــع اللبناني. وحتى أعــرق البرامج التلفزيونية، مثل «الكاميرا الخفية أو المخفية»، الــذي تضاعــف عددها فــي القنــوات التلفزيونيــة العربية في الســنوات القليلــة الماضية، لــم تعد تحقق إجماعــاً. فالكثير من القنوات التلفزيونية العربية تلجأ إلى اسـتيراد بعض برامج هذه الكاميــرا، التــي أخذت مسـميات مختلفة، متجاهلــة أن المزاح ذو طابــع قومي ووطنــي واجتماعي. فما يضحك هذا الشــعب لا يضحــك ذاك. ومــا يسـلي هذه الطبقــة أو الفئــة الاجتماعية قــد يضايق تلك. وبعضهــا انصرف إلى فبركــة مقالب للإيقاع بهذا الفنان أو ذاك الرياضــي. فماذا يضحك الجزائريين؟ يرى البعض أن إضحــاك الجزائري اليوم أصبح أمراً صعب المنال لكثــرة همومــه، بينما يرى البعض الآخــر أن مقالب «الكاميرا المخفيــة» تضحكه. لكن ماذا لــو ادخر مخرجو الكاميرا الخفية

ذكاءهم وخيالهم، ونزلوا إلى أسـواقنا وصوروا سـلوك الباعة والزبائن، ونقلوا معاناة المواطنين في الحافلات، والمستشفيات ومختلـف الإدارات؟ لو فعلوا ذلك سـيجدون، حتماً، أشـخاصاً حقيقيين يمثلون، بشكل عفوي، أدواراً في غاية الإتقان والإبداع لأنهـا جزء من حياتهم. سـاعتها يضحك المواطـن على حالته التي تدعو للشـفقة، ويندهش من طاقته على التحمّل أو من عدم تسـامحه وعصبيته المجانية. وربما يشاهد المسؤول الجزائري ذاته في الشـريط المصور، فيضحك بملء شـدقيه على ذاته أو ينفجر غضباً لأنه يلعب دوراً متناقضاً: دور الجلاد والضحية.

لكـن يجـب أن نتفهـم وضـع مخرجـي برامـج «الكاميرا الخفيـة». إنـهم يتحاشـون تصويـر الواقع، ويكتفـون بتصوير أوضـاع مصطنعة أو متخيلة. فـإذا غضب أحدهم عليها قيل له إنها ليست الحقيقة، بل نحن نمزح فقط. فالضحك يشترط هامشاً مـن الحرية ورحابة الصـدر للنقد. فإذا توفـرا يمكن القول مع الكاتب «برينو كوبن»: (إن الضحك مثل ماسـح زجاج السيارة لا يوقف المطر، لكن يسمح للسيارة بالتقدم نحو الأمام).

* * *

الصورة والنخبة والغذامي

«المجتمع الذي لا يرى سوى
صورة الأشياء هو مجتمع ضائع».

فيليب ستارك، رسام فرنسي

لا غرو في أن يُعجب الكثيرون بإنتاج عبد الله الغذامي في مجال النقد الثقافي، نظراً لجرأته في الطرح، ولأفكاره غير الامتثالية، ومحاولته الجادة لخلخلة اليقينيات في الثقافة العربية. ويبدو كتابه

الموسوم «الثقافة التلفزيونية.. سقوط النخبة وبروز الشعبي» الذي صدر في 2005 خير مثال على ذلك. بيد أن المختصين في علوم الإعلام لم يتناولوه، مع الأسف، بالنقد والتحليل. وقد نعثر في بعض المقالات العلمية التي تنشر هنا وهناك على إشارة لهذا الكتاب، أو استئناس ببعض أفكاره، وهي الأفكار التي تحتاج لمناقشة. ومن يقرأ الكتاب المذكور ينشغل بالأمثلة الذكية التي يسوقها، وينغمس في اللغة المستحدثة التي تسعى إلى تطليق الموروث من الصيغ التعبيرية، وينسى أن الغذامي يتحدث عن النخبة بصيغة المفرد، بينما يراها علماء الاجتماع في صيغة الجمع. ويسجل من يقرؤه أنه يستخدم الكثير من المفردات، مثل السقوط، والتراجع، والتواري، والابتعاد عن الواجهة، ليؤكد أن النخبة فقدت وجودها المؤثر في المجتمع. لكن القليل من ينتبه إلى أن الغذامي يقرّ بقوة حضورها، في حديثه عن برنامج «سوبر ستار» التلفزيوني الذي يرى أنه حظي بمتابعة جماهيرية عريضة، لكن النخب الثقافية وقفت ضده. إذاً، هل سقطت النخبة أم ما زالت تملك حضوراً وصوتاً مسموعاً؟

يجب ألا نسأل عَمَّن أسقط النخبة، لأن الجواب جاهز في

الكتاب: إنها الصورة التلفزيونية! وبهذا، يربط الكاتب تلاشي النخب واندثارها بالعُدّة التكنولوجيا. ويرى الغذامي أن النخبة الثقافية التقليدية سقطت وزال دورها، وحلت الصورة محلها. وهكذا يستبدل، بسهولة، الصورة بالنخبة! ويحرّر هذه الأخيرة من كل شرط اجتماعي أو تاريخي أو ثقافي يرهن وجودها. كنت أعتقد أن النخبة التي يتحدث عنها الغذامي قد اندثرت في المنطقة العربية، نتيجة حركة الإصلاح التي انطلقت منذ القرن التاسع عشر، وقادها مفكرون وسياسيون وفقهاء ودعاة. وتشكلت على أنقاضها نخبة جديدة من قوى ثقافية وسياسية، قادت الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، ثم سعت لبناء الدولة الوطنية. لكن الصورة التلفزيونية دحضت اعتقادي، وأثبتت لي أن النخبة الثقافية والدينية الكلاسيكية لم تسقط، بل تعزز موقعها الاجتماعي وزاد تأثيرها، بفضل الفضائيات الدينية التي انتشرت كالفطر في المشهد التلفزيوني العربي. قد ينهرني قارئ قائلاً: (لا تخلط بين مفهومي النخبة ونجوم التلفزيون، فمفهوم النجم السينمائي نحته كارل ليمل، مؤسس استوديو «يونيفيرسال» بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم توظيفه في النظام التلفزيوني ليجسد تقنية تسويق بعض البرامج التلفزيونية

والسلع، عبر نشر صورة الشخص التام والكامل والمربح الذي يُوسم بالنجم، فرجال الدين والدعاة في التلفزيون هم نجوم). إن هذا الرأي يجانب الصواب، لأن هؤلاء الدعاة يستمدون وجودهم من قاعدتهم الشعبية التي اتسعت، بكل تأكيد، بفضل التلفزيون. وبعضهم تهجموا على أفكار الغذامي في الواقع، قبل أن يصلوا إلى استوديوهات التلفزيون. وهذا خلافاً لنجوم الفن والطرب التي تفرخ في ركح التلفزيون وتنطفئ بعد أن تغادره، كما هو شأن المتنافسين في برنامج «ستار أكاديمي» التلفزيوني.

يعتقد الغذامي أن الصورة التي دفعت بفئات لتنضم إلى قائمة الاستقبال الثقافي، أدت إلى زعزعة مفهوم النخبة. وبهذا، يحصر سقوط النخبة في عملية تلقي الصورة. لذا، يجب التنبيه إلى أن تاريخ الصورة لا يبدأ بظهور الفضائيات، وكتاب الجيب والروايات البوليسية في المجتمعات الغربية سعت إلى توسيع دائرة الجمهور الثقافي، بل إن جمهور بعضها زاد على جمهور بعض الأفلام والبرامج التلفزيونية، لكنها لم تزعزع النخب التي كانت سائدة حينئذ. ثم إن مساهمة «الميديا» في خلخلة مفهوم النخبة لا تقوم على التلقي، على أهميته، بل تستند

إلـــى القضـــاء على عمودية الفعــل الثقافي، القائـــم على الفصل بين مُنتج المادة الثقافية ومســتهلكها. فالتلفزيون الكلاســيكي لم يعــط الفرصة للمشــاهد لإنتاج المواد التلفزيونيــة، أو الصورة التـــي يريدها. قد يقــول قائل إن الميديا الجديــدة قد قضت على هــذا الفصل، حيث بات باســتطاعة أي شــخص أن يتحوّل إلى منتــج للصورة والمادة الثقافية. هذا القول لا يجانب الحقيقة، بيد أنه لم يؤد إلى انســحاب النخب الثقافية والسياســية الكلاســيكية مــن الفضاء العــام، بل عززت وجودها فــي الواقع بفضل هذه الميديا، والدليل على ذلك هو قيامها باســتثمار مواقع الشــبكات الاجتماعية الافتراضية. فتشــكيل النخب يتعدّى مســألة الوسيط التقني ليُطرح على مســتوى اجتماعي وسياســي وثقافي، يحدّد القوى المالكة لسلطة الكلام ويؤكد شرعيته.

* * *

مساورات الحديث عن الكتاب

الضحك على ذقن القارئ

«سيكون عالم النشر أقل تعقيداً دون كتاب!».

دان براون، روائي أمريكي

حدثني بمــرارة فقال: أردت أن أهنئ وأبارك نجاح أحد أطفال عائلتي في امتحان الانتقال إلى مرحلة التعليم التكميلي. فحملت معي مجموعــة ثمينة من الكتب التي لا يقل ســعرها عن سعر أي جهاز إلكتروني من النوع الــذي يزهو أطفال اليوم باللعب بــه. وقصدت بيته. لقد اعتقدت، صادقاً، أن الطفل في هذه السن لا بد أن يسعى

إلى تشكيل مكتبته الخاصة. ويردف قائلاً: ليتني ما فعلت، ليس لأن لا أحد عبئ بالهدية، بل لأنها تحولت إلى أضحوكة على ألسنة أفراد عائلتي!

أعتقد أن أصحاب ديار النشر سيجدون في هذه الحكاية حجة عن صحة مقولة «أمة اقرأ لا تقرأ» وإن كانوا، في حقيقة الأمر، لا يحتاجون إلى حجج إضافية لتأكيد هذا الواقع. وربما سيتخذ بعضهم من مثل هذه الحكايات ذريعة للتملص مما آل إليه وضع الكتاب والقراءة في المجتمع.

ومن يحاول تبرئة الناشرين من تراجع مكانة الكتاب في المجتمعات العربية فيتمعن في الأمثلة الثلاثة التالية والتي تعبّر عن وقائع. والوقائع عنيدة كما يقول الفرنسيون.

المثال الأول: يسرد الكاتب السعودي عبد الله زايد قصة نشر روايته الموسومة «المنبوذ» قائلاً: عرضت روايتي على دار نشر عربية، فطلبت مني ثلاثة آلاف دولار أمريكي (حوالي 260 ألف دينار جزائري) لنشرها. فرفضت لأن أولادي أولى بهذا المبلغ. ويضيف قائلاً: عرضتها على شخصية أدبية مشهورة في مجال الرواية والشعر لكتابة مقدمة لها لعلها تشفع

لـــي بالمرور إلى الطبــع المجاني، لكنه اعتــذر دون أن يقرأها. وبقيت الرواية سجينة الكمبيوتر إلى غاية اليوم الذي سألتني فيه إحدى الصديقات المقيمة بإسـبانيا عن إنتاجي الجديد، فأرسـلت لهــا المخطـوط للاطلاع عليــه لا غير.. فقامــت بترجمة بعض صفحات الرواية إلى اللغة الإســبانية، وعرضتها على الروائية الإســبانية «روســا ريفاس»، مديرة المكتبة الوطنية في مدريد، فتبنتها وكتبت مقدمتها. ونشرتها باللغة الإسبانية! بعدها صدرت باللغة العربية، ودفع الناشر تكاليفها. فلولا اللغة الإسبانية ما كان لهذه الروايــة أن ترى النور. والطريف أن بعض النقاد اعتبروا أن الرواية كتبت باللغة الإسبانية، ثم ترجمت إلى اللغة العربية! والخلاصــة التــي يمكن اســتنتاجها من هذا المثــال أننا بحاجة، دائماً، إلى جهة أجنبية لتزكي إنتاجنا حتى نقتنع بجودته.

المثــال الثاني: تتذكر الأديبة الجزائرية ياســمينة صالح أنها عرضت روايتها «بحر الصمت» على أحد الناشرين. فكان رده «آســف! الرواية لا ترتقي إلى الطبع!». لكن بعد ســنة من هذا الرفض فازت الرواية المذكورة بجائزة مالك حداد. وحققت في دار الآداب بلبنان أحســن المبيعات عام 2002. قد يقول قائل إن الأمر عادي جداً والمســألة مسألة تقدير يختلف من شخص إلى

آخر. فالروائي الكولومبي الكبير غارسيا ماركيز تلقى في العام 1952 رسالة مدمرة من دار نشر لوسادا في بيونس آيريس، ترفض نشر مخطوطة روايته الأولى «عاصفة الأوراق» وأخبره فيها مديرها «غيرمو دي توري»، وهو أحد أبرز نقاد الأدب الإسباني في المنفى وأحد أقرباء الأديب الأرجنتيني المعروف خورخي لويس بورخيس، بأنه ليس لديه أي مستقبل في كتابة الرواية، واقترح عليه أن يبحث عن مهنة أخرى. لكن غير العادي أن الناشر الذي رفض رواية الأديبة ياسمينة لم يقرأها أصلاً. ولم يعترف بذلك إلا بعد عشر سنوات! حسب زعم الأديبة ذاتها. والسؤال المطروح هل من المنطقي أن يحكم ناشر على إنتاج أدبي بالإعدام دون أن يقرأه؟

المثال الثالث: تقول د. ميسون البياتي، أستاذة التأريخ أنها شعرت برغبة مفاجئة في زيارة الجناح العربي في مكتبة جامعة أوكلاند الأمريكية، بعد انقطاع دام عدة سنوات. وبعد تفقد مقتنياته الجديدة من الكتب لاحظت وجود كتاب بعنوان: «صدام حسين من الميلاد إلى الاستشهاد» من تأليف روبرت فيسك، الصحفي البريطاني المشهور والمختص بشؤون الشرق الأوسط. الكتاب يحمل رقم إيداع 11802 للعام 2007، ومن

إصـــدار دار إبداع للنشـــر والتوزيـــع. وتــردف المتحدثة قائلة: ساورتني شــكوك حول الكتاب المذكور، لأن روبرت فيسك لا يســتعمل مصطلح الاستشهاد وأن أســلوب الكتاب ليس أسلوبه. فنزلت إلـــى الجناح الإنجليـزي ووجدت كل الكتــب التي ألفها روبرت فيســك ماعدا الكتاب المذكور. وتضيف قائلة: استعنت بأصدقائي في مصر للعثور على صاحب الدار والمترجم. فجاء الــرد الذي صدمنـــي: إن الكتاب المذكور من إنتاج صاحب دار نشــر اختص في جمع الأموال بالضحــك على ذقون القراء من خلال نشــر كتب منســوبة زوراً إلى شخصيات في عالم الأدب والسياسة والصحافة والدين والفن. وقد سافر الصحفي روبرت فيســك ذاته إلـــى مصر لفهم خلفيات موضـــوع الكتاب فداخ في البحث عن الناشـــر المزعوم لأن عنوان دار نشره الذي أودعه لدى السلطات المعنية هو عنوان مسجد قديم!

قــد يقول أحدهم من المتفائلين إن هــذه الأمثلة تمثل حالات شـــاذة. والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. فنتمنى ذلك وإن كنا نخشى أن يتحول الشاذ في ظل الأوضاع المتردية التي تعيشها المنطقة العربية إلى قاعدة. وتتحول هذه الأخيرة إلى حالة شاذة.

* * *

لقرصنة الكتب قصة أخرى

«الاشمئزاز من التفاهة والانتحال يمكن أن تكون له نتيجة مؤسفة، فمن المرجح أن يسلب منك طعم أفكارك عندما ترى من انتحلها يدافع عنها أمام الآخرين».

هنري فردريك أميل، شاعر وناقد وفيلسوف سويسري

ذكر الروائـــي البيروفي المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، «دانيال ألاركون» فـــي الموقع الإلكتروني الخـــاص بعالـــم الكتب والموســـوم «بوكـــس»، القصة

التالية: نشـرت روايتي الموسـومة «الملك دائماً فوق الشعب» في يوليو 2010. وحل شـهر أغسـطس ولم تقرصن في مسقط رأسي البيرو! فبدأت أشعر بالغضب. قد تقولون إنه غرور. نعم إنه الغرور الذي يزداد إذا تعلق الأمر بالنشـر. لقد غضبت لأن النقـاد احتفوا بها. وقدمـت العديد من المحاضرات في أكثر من مدينة ببلدي، وحاورتني العديد من وسائل الإعلام عن الرواية. وشـاركت فـي ندوة أدبية فـي معرض الكتـاب بليما (عاصمة البيرو) دون جدوى. ويستطرد قائلاً: وأخيراً تحقق أملي عندما أخبرني ناشر كتبي أن الطبعة المقرصنة لروايتي دخلت السوق الموازيـة. فانتقلـت بين الباعـة المتجولين بالكتـب المقرصنة في الشـوارع العامة وأمام مقارّ المؤسسـات الرسـمية، وحتى داخل الجامعـات وفي أروقة كليات القانون التي يدرس طلابها حقـوق المؤلف! ولمحت مـن بعيد غلافها في يد طفل شـرع، توّاً، في عرض الكتب في ناصية شـارع عام. ولما اقتربت منه وجدت حجمها يختلف قليلاً عـن حجم الطبعة الأصلية وبورق أقـل جودة، وبلون فاقع أكثر، لكنهـا حافظت على بنط حروفها وطريقة إخراجها. فسـألت عن سـعرها، فـكان ردّ البائع بدون اكتـراث: 50 صولا، أي 14 دولاراً. وهو سـعرها في أسـواق

الولايات المتحدة! ويقول الروائي: لقد استكثرت المبلغ وقلت له 10 دولارات، فـرد البائع قائلاً: لا تكن بخيلاً إنها رواية جديدة. فأخرجـت له بطاقة هويتي لأؤكد له بأننـي مؤلفها. فارتبك بعد أن تأكد من ذلك، وصارحته قائلاً: لقد كلفتني هذه الرواية ثلاث سنوات من عمري. وأنت الآن تسرقني أو بالأحرى تسرق مني ثمـرة عملي المضنـي. لم يعارض البائع، وقال بنغمة يشـوبها الحزن: أجل، لكنني صغير يا سـيدي. فشـعرت سـاعتها بنوع من التعاطف الغريب تجاهه. وسحبت من يديه الرواية، وسلمته ورقة نقدية من فئة العشـر دولارات. فتفحصها جيداً ككل أبناء البيرو المحترمين ليتأكد أنها غير مزورة!

إن العبـرة مـن هـذه القصـة أن قرصنة الكتـاب أصبحت أقصر الطرق لشـهرة مؤلفه في البيرو! والباعة المتجولون هم بورصتـه. هذا ما يؤكده الروائـي المذكور أعلاه الذي يقول إن صديقه الكاتب كان يختتـم محاضراته، دائماً، بدعوة الحضور إلى شـراء كتابه قبل أن يستنسـخه القراصنة. وعندما سئل عن سبب تكرار هذه العبارة أجاب قائلاً: في الحقيقة لم تتعرض أي روايـة من رواياتي للقرصنة لحدّ الآن، لكنني لم أفقد الأمل في أن يتحقق ذلك في المستقبل القريب!

الكاتب البرازيلي المشـهور، باولـو كويلهو، لا يتقبل فكرة قرصنة كتبه فقط، بل يشجعها. فقد وجّه في مدونته الإلكترونية نـداء إلى «الهاركيز» بعنـوان: «يا قراصنة الكتـب في العالم اتحـدوا». بالطبع، إنه لم يسـع من ندائه هذا إلى تحقيق شـهرة فـي عالم الأدب لأنه ذاق طعمها منذ عقود. وأصبح اسـمه ناراً على علم لدى مختلف الشـعوب التي وصلتها رواياته مترجمة. لقد نبع نداؤه المذكور من فلسـفته التـي تقوم على أن القرصنة هي أحسـن السبل لإنقاذ الكتاب من أزمته. ولتبسيط فلسفته هذه يمكـن القـول إن باولـو كويلهو يؤمن بأن الكتـاب يظل مخزن المعرفـة والحكمـة، ووسـيلة للاطـلاع علـى تجـارب العالم واختـلاف الثقافات. فمن المفروض أن نرفع كل الحواجز التي تقف في وجه انتشـاره، ونتسامح مع قرصنته التي تعد مفيدة له ولكاتبه. ولتأكيد ذلك يورد هذا الروائي المثال التالي: إن الناس يسـتمعون إلى الأغانـي في محطات الإذاعـة مجاناً، فيعجبون ببعضها، ويسـعون لشـرائها في محال بيـع الأقراص المدمجة الغنائية. فقليل من الأشـخاص من يتحملـون قراءة الكتب على شاشـة الكمبيوتر، بينما يلجأ أغلبهم إلى شـراء النسخ الورقية. وإذا أعجبتهـم رواية ما فلا يكتفون بشـراء نسـختها الأصلية،

بل يسعون إلى امتلاك نسختها ذات الطبعة الراقية، والتجليد الثمين.

إن الكثير من الكتّاب والأدباء والمثقفين لا يسايرون «باولو كويلهو» فيما ذهب إليه لأنهم يعتقدون أن قرصنة الكتب عمل غير أخلاقي قبل أن يكون مخالفاً للقانون. هذا إضافة إلى كونها تجفف مصادر رزقهم. ولهم الحق في الوقوف ضد القرصنة بكل ما أوتوا من حيل. لكن الشيء الذي يثير العجب أن بعض الناشرين الذين «أكلوا» عرق الكتّاب والأدباء و«تجاهلوا» حقوقهم المادية أو نشروا كتباً دون علم مؤلفيها هم أكثر الناس حماسة وتشدداً في التنديد بالقرصنة! بمعنى أن السطو على جهود غيرهم وإبداعهم حلال عليهم لأنهم يخدمون نشر المعرفة والثقافة ويوسعون رقعة القراء، وحرام على غيرهم لأنهم يجرّون عالم النشر إلى الكارثة!

* * *

مساورات الحديث عن الجمهور والمستخدمين

هل يعاني مشاهدو التلفزيون انفصام الشخصية؟

«إن هدف التلفزيون هو تحويل المشاهد إلى مستهلك».

ألبير دوبونتال، ممثل فرنسي

بهذا العنوان الاستفهامي استهل الكاتب، ومؤسس القنوات التلفزيونية المتخصصة في فرنسا، «سارج شيسك» مقاله الذي كتبه قبل سنوات لطرح العلاقة بين التلفزيون وجمهوره.

لقد لاحظ هذا الكاتب الاختلاف الكبير بين رأي الفرنسيين حول التلفزيون، والذين لا يترددون في الإفصاح عنه في عمليات استطلاع الرأي، وما يشاهدونه يومياً في شاشات التلفزيون، إذ يذكر، على سبيل المثال، أن القناة الأولى من التلفزيون الفرنسي هي الأقل تقديرا وأهمية لدى الفرنسيين حسب استطلاعات الرأي. لكن قياس المشاهدة يبيّن عكس ذلك تماماً، حيث يؤكد أنها أكثر مشاهدة مقارنة ببقية القنوات التلفزيونية الفرنسية. وبالمقابل يولي الفرنسيون اهمية أكبر وتقديراً للقناة الفرانكو – ألمانية (آر تي) ذات الطابع الثقافي. وهذا ما تنفيه عمليات قياس المشاهدة التي تؤكد أن هذه القناة التلفزيونية تحظى بأقل عدد من المشاهدين مما رشحها لأخذ الرتبة الأخيرة في سلّم المشاهدة. ليس هذا فحسب، بل يذهب الكاتب المذكور إلى القول إن قمة التعارض تتجلى أكثر حول برامج «تلفزيون الواقع». فأغلب الفرنسيين يجزمون، في استطلاعات الرأي، إن هذه البرامج تافهة وسطحية. لكن نتائج قياس عدد مشاهديها تؤكد تزايدهم باستمرار. ويضيف الكاتب ذاته قائلاً: (لو كان هؤلاء المشاهدون على حق فيما ذهبوا إليه لاستطاعت البرامج الثقافية والفكرية في القنوات التلفزيونية

أن تستقطب أكبر عدد من المشاهدين). فمسؤولو القنوات التلفزيونية لم يكفوا عن التذمر من هذه البرامج التلفزيونية التي تحولت إلى عامل طارد لجمهور التلفزيون!

هل يمكن أن نستنتج مما سبق أن الفرنسيين منافقون أو أنهم يعانون فعلاً مرض انفصام الشخصية؟ كلا، يجيب الكاتب، لاعتقاده أنهم ضحايا تناقضهم فقط. ويرى أن هذا التناقض إيجابي لكونه يعبّر عن عدم رضاهم عما يشاهدونه من جهة، ويكشف عن تطلعهم لمشاهدة الأفضل! من جهة أخرى.

لمناقشة التناقض المذكور، إذا سلمنا أنه كذلك، يجب التأكيد على مجموعة من المعطيات، منها أنه لا توجد قناة تلفزيونية واحدة تجذب كل الجمهور طوال اليوم كله. فالمفروض أن لكل قناة تلفزيونية برنامجاً أو بعض البرامج التلفزيونية القليلة التي تستقطب أكبر عدد من المشاهدين، وتشكل قاطرة تجرّ عربة شبكتها البرامجية. وخارج مدة بث هذه البرامج يزداد القفز في المشاهدة من هذه القناة إلى غيرها. فأخذت مؤسسات قياس الجمهور هذه الحقيقة بعين الاعتبار.

ويلفت هذا التناقض نظر الباحثين والمهتمين إلى أن البحث

الكمــي لا يقدم، دائماً، نتائج صادقــة ودقيقة. فالناس تجيب عن أسـئلة الاسـتبانة وهي أسـيرة «الضمير الجمعي»، أو تخضع إلــى الرأي الســائد أو الشــائع حتى لا تخرج عــن الإجماع أو للتعبير عن انتماء إلــى الأغلبية الحاضرة بآرائها وأفكارها في «الفضاء العام». فلو تم اسـتخدام أدوات البحث الكيفي، ولوحظ المشاهدون في أثناء مشاهدتهم للبرامج التلفزيونية لكانت نتائج البحــث تعبّر عن التقــارب بين آرائهم في القنــوات التلفزيونية وبين ما يشــهدون فعلاً، أو أنها فتحت حقولاً أخرى للتفكير في «التناقض» المذكور.

إن نتائــج قياس المشــاهدة التلفزيونية لا يمكــن أن تعدّ أداة لتقييــم نوعيــة البرامج؛ أي الحكــم عليها بالجــودة أو الرداءة. فأفــلام «الجنس» تحظى بعدد كبير من المشــاهدين، بل تتفوق علــى كل البرامــج التلفزيونيــة، حتــى وإن افتقدت الســيناريو وأخرجها مخرج ســينمائي هــاوٍ لا يملك خلفيــة عن التصوير والمونتــاج. فهــذا المثال يبين أن الارتهان إلى قياس المشــاهدة التلفزيونية وحده لا يخدم دائماً القنوات التلفزيونية. هذا، ناهيك عــن أن بعض البرامج التلفزيونيــة أو حتى القنوات التلفزيونية المتخصصة لا تروم جذب أكبر عدد من المشاهدين، بل تطمح

إلى استقطاب شريحة معينة من الجمهور لأنها تقدم قيمة ثقافية وتربوية وعلمية مضافة.

ومشـــاهدة هذه القناة التلفزيونيـــة أو تلك لا يعني بالضرورة أن المشــاهد يحبهـــا، بل يدل، في بعض الأحيـان، على الرغبة في تَزجية الوقت أو يكشــف عن الرغبــة في ملء الفراغ حتى بالفراغ.

أخيــراً، هل يملك التناقض المذكـور أعلاه قيمة إيجابية في المطلق حتى وإن كان يعبّر عن تطلع المشاهدين نحو الأفضل، خاصة إذا كان بديل القنوات التلفزيونية التي ينبذها المشاهدون غيــر متوفــر؟ الإجابــة تقدمها التجربــة الجزائريــة في مجال التلفزيون.

***

الحديث خارج الموضوع

«المناقشة تنعدم عندما
تكون ومحدثك متفقين في الرأي».

أتابع، في الغالب، تعقيبات القراء على الأخبار والمقالات الصحفية في الجرائد المنشورة في شبكة الإنترنت. فالكثير من المهتمين بالصحافة أصبحوا مقتنعين بأن المادة الصحفية لا تقتصر على ما يكتبه الصحفي فقط، بل تشمل، أيضاً، التعقيبات التي يتميز

بعضهـا بالـذكاء الحاد الـذي ينبه الصحفي إلـى الأخطاء التي يرتكبهـا فـي التواريـخ أو الأعـداد أو الأسـماء أو المصادر، ويكشـف حتى التناقض فـي روايته للحدث. لكن مع الأسـف، القليـل من الصحـف تعتذر للقراء عن الأخطـاء التي ترتكبها، والقليل من هذا القليل يسـتفيد منهـا ويصححها ويتجاوزها في المسـتقبل. وبعض التعقيبات تتسـم بطابعها المرح والسخرية، فتجعـل البعض يميـل إلى الاعتقـاد أنها تملك قيمـة أكبر لدى القارئ مما يكتبه أي صحفي.

أمـا اللغة التي تكتب بهـا التعليقات فهي خليط عجيب يجمع اللغة العربية الفصحى بالعامية، واللغة الفرنسـية والإنجليزية. وفـي بعض الأحيان نجد تعليقاً بلسـان عربـي مكتوباً بحروف لاتينيـة فيتعسـر فهمـه. وبعيداً عـن اللغة، نجـد أن الكثير من التعقيبـات تبتعد عن الموضوع الذي يثيره المقال المعقب عليه، هذا إن لم تكن خارجة عنه أصلاً. هذه الملاحظة تذكّرنا بالدراسة التي أعدها مصطفى سـالم عـن ظاهرة التدوين الإلكتروني في المنطقة العربية وشملت مئات المدونات واستنتج منها أن 7 % فقط من التعليقات التي نشرتها ذات صلة بما يكتب في المدونات الإلكترونية، أما النسـبة المتبقية فتقع خـارج الموضوع! فماذا

يستشـف المحتفون بعصر التفاعلية في الإعلام العربي من هذا المثال، ألا يدل على أننا أمة تتحدث خارج الموضوع؟ قد يقول أحـد المحتفين: لا تتعجل في اسـتخلاص النتائج من هذا المثال اليتيـم الذي تقدمه دراسـة جرت قبل خمس سـنوات. لكن عدم تعجلنـا لا يعني بتاتاً أن الوضع تغيّـر كثيراً حتى وإن ارتفعت النسـبة المذكورة عمـا كانت عليـه بحكم انتشـار التكنولوجيا الحديثـة وما رافقها من تحكم فـي تقنياتها. ربما الأمر لا يتعلق بالتقنيات بقدر ما يرتبط بأمور أخرى.

يمكن تفسـير الخروج عن الموضوع المذكور أعلاه بجملة من الترسـبات الثقافية والسياسـية والفكرية فـي بيئتنا. فعندما يكـون الحـوار غائبـاً أو مغيباً فـي المجتمـع، ولا يوجد إطار للحديـث وإبداء الـرأي وتبادله تصبح اللهفة إلـى الكلام كبيرة بصـرف النظر عن الموضوع. وفي هـذه الحالة يتحول المقال الصحفي ذريعة لدى المعلقين للتعبير عن المكبوت والمسكوت عنـه، وممارسـة الحق في الكلام حتـى دون امتلاك خلفية عن الموضـوع. ربما الأمر لا يقتصر على التدوين الإلكتروني، بل يمتد إلى الاجتماعات الرسمية والندوات والمؤتمرات والبرامج الحواريـة فـي التلفزيون. ويمكن أن نشـير في هـذا المقام إلى

مكالمـــة أحـــد المتدخلين الهاتفيـــة في برنامـــج تلفزيوني خاص بجمهور المشـــاهدين والذي تبثه قناة فضائية عربية مشـــهورة. وقد خصص موضـــوع هذا البرنامج لعرض آراء المشـــاهدين حول مســـتقبل دارفور. لقد ســـأل هذا المتدخـــل مذيعة البرنامج على الهواء مباشـــرة قائلاً: هل تسمحي لي أن أقبل حَلَمتيك؟ قد يقول البعض إن هذا المثال لا يدل على الخروج عن الموضوع بقدر ما يشـــير إلى ســـوء الأدب والتربيـــة. والتكنولوجيا، مهما ملكت من قوة ســـحرية، فإنها تعجز عن إعادة تربية البشر. وقد تفشـــل، أيضـــاً، في القضاء علـــى تقاليد الاتصـــال المتغلغلة في النسيج الاجتماعي في هذا البلد أو ذاك. فالهاتف النقال لم يقض علـــى الثرثرة، والمنصـــات الإلكترونية في شـــبكة الإنترنت لم تحرر الشعوب العربية من الإطناب والتكرار واللف والدوران، وتدربهم على فن الإيجاز.

تســـجل بعض الإحصائيات الرســـمية أن نســـبة نمو شـــبكة تويتـــر في بعـــض البلدان العربيـــة بلغت ثلاثـــة آلاف في المئة خلال الســـنتين: 2011 و2012. وتعدّ هذه النســـبة من بين أعلى النســـب فـــي العالم. وقد توقع البعض أن تـــؤدي هذه الزيادة إلى إتقان فن اختصـــار القول، وذلك لأن عدد الكلمات في تغريدة في

شبكة التويتر لا تزيد على 140 كلمة. لكن تويتر لم ينتصر على الرواسب الثقافية في الحضارة الإسلامية التي دأبت على مدح الخطيب بالقول إنه مفوّه، فإذا انطلق في خطابه لا يتوقف عن الحديث. وهذا خلافاً للثقافة الغربية التي تنوّه بقدرة الشخص المتحدث على التركيز والتلخيص، إذ تقول عنه إنه يستطيع أن يوجز ما جاء في كتاب ضخم في فقرة أو فقرتين فيبرز فكرته الأساسية فقط.

وفلسفة شبكة التويتر هي ربح الوقت وإيجاز القول. لكن ماذا نفعل بالوقت ونحن نملك ما يمكن تصديره لمن يحتاج إليه؟ لقد أخرج تويتر بواطننا، فحولناه إلى فضاء للشتم والتجريح والتطرف. ووسيلة لتسويق نرجسيتنا وشراء المتابعين لنا.

من الأفضل أن نكتفي بهذا الحدّ حتى لا نُتَّهم، بدورنا، بالخروج عن الموضوع.

* * *

بين التفاعل والانفعال

«التفاعلية هي تكنولوجية الفكر».

لوسيان سييف، أستاذ العلوم السياسية والإعلام

طلب أحد كُتاب الأعمدة الصحفية العرب، قبل ثلاث سنوات، من الصحيفة التي يتعامل معها، والتي تصدر خارج المنطقة العربية، إلغاء التعليقات أسفل مقالاته التي تنشرها في طبعتها الإلكترونية! وقبلت الصحيفة المذكورة هذا الطلب على مضض. لم أفهم

في ذلك الوقت السبب الذي أدى بهذا الكاتب إلى تقديم هذا الطلب، ولا رضوخ الصحيفة لطلبه سوى الرغبة الملحة في تجاهل القارئ، والاستغناء عما أصبح يعرف، اليوم، بالذكاء الجماعي. فالكتابات عن التفاعلية في تلك السنوات كانت رائجة ومفرطة في تفاؤلها، حيث ذكرت، من جملة ما ذكرت، أنها تحوّل القارئ إلى طرف أساسي في إنتاج المادة الإعلامية، سواء بتعليقاته التي تكون، في بعض الأحيان، أهم من المادة الصحفية التي يعلق عليها، أو بملاحظاته النقدية التي تساعد الصحيفة على التخلص من أخطائها وتحرص أكثر على الدقة في كتابة أخبارها، أو باقتراحاته التي تجود بأفكار نيّرة لإثراء مواضيع الكتابة الصحفية، أو بالنقاش الفكري الرزين الذي حوّل بعض الصحف الإلكترونية إلى فضاء لتبادل الرأي والحجة.

عاد الكاتب المذكور منذ أربعة أسابيع، على ما أعتقد، لشرح سبب طلبه السابق بالقول: (لم أكن أفكر أنه سيأتي يوم أسدّ فيه قنوات التواصل مع قرائي، لكن «الميليشيات الإعلامية» اعتصمت في ساحة التعليقات التي أتاحتها الإنترنت للتعقيب على الأخبار والمقالات، أرغمتني على ذلك. كنت أنتظر أن

يواجهني من يختلف معي في الرأي بالرأي والحُجّة، وليس بالقذف والسبّ والشتم، والنيل من سمعتي وسمعة عائلتي بالكذب والتدليس والافتراء).

يعتقد البعض أن هذا الموقف ينمّ عن جزع مما آل إليه انتقال العراك السياسي في بعض الدول العربية إلى مواقع الصحف في شبكة الإنترنت. بيد أن الأمر أكبر من الجزع، لأنه يعبّر في جوهره عن غياب ثقافة الحوار. فمن يتصفح تعليقات القراء في المواقع الإخبارية والصحفية في شبكة الإنترنت، يندهش من شيئين أساسيين، أولهما خروج المعلقين عن موضوع المادة الصحفية المعلق عنها، مما ينمّ عن لهفة في التعبير تكشف عن حرمان سابق، فالمهم هو التعليق بصرف النظر عن الموضوع. وثانيهما شدّة العنف اللفظي المستخدم، وسهولة الاتهام وحتى التجريم، إلى درجة أن بعض المواقع الإلكترونية ألغت التعليقات لكثرة الكلام البذيء. وهنا، يمكن أن نتساءل عن معنى التفاعلية في بعض الصحف العربية المنشورة في شبكة الإنترنت التي طال الاحتفاء بها. البعض لا يتردّد في تبرئة ساحة القارئ، ليتهم الصحف ذاتها التي استبد بها الرأي الواحد، إلى درجة قيامها بإلغاء الرأي الآخر

حتـى في مجال حق الـرد. وتحضرني، في هذا المقام، زيارتي لإحدى الصحف، منذ حوالي عقدين من الزمن، رفقة مجموعة مـن طلبة الإعلام لإطلاعهم على سـير العمـل بها. في طوافنا بأقسام التحرير، لفت شخص انكبّ على الكتابة في أحد المكاتب والرسـائل الخطية تكاد تغمره، نظر الطلبة، فسألوه عما يفعل، فـردّ عليهم بالقـول: أقوم بانتقاء ما ينشـر من رسـائل القرّاء، وأصحح ما أنتقيه للنشـر، وقد أعيد صياغة بعضه. ولمّا لاحظ الدهشة في عيون الطلبة، استطرد قائلاً: (إنني أعيد كتابة بعض الرسـائل فقط، حتى تتماشـى مع الخط التحريـري للجريدة!). هـل تعتقد الصحيفـة المذكورة أن بريد القـرّاء يجب أن يحرّر بأسلوبها ويعبّر عن آرائها وليس رأي القارئ؟.

الملاحظـات ذاتهـا تنطبق على بقية وسـائل الإعـلام. ألم تلاحظـوا أن بعض المتحاورين في بعـض البرامج التلفزيونية العربية، لم يعودوا يكتفون بالسبّ والشتم والتجريح، فاستعملوا عضلاتهم في الاسـتوديو أمام النظارة؟ فلو افترضنا أن أحدهم دخل الاستوديو وبيده مسدس، فماذا سيفعل بمن يخالفه الرأي؟

إن التفاعلية لا تأتي من فراغ، ولا تنبتها التكنولوجيا. فالذي

تربـى علـى الأحادية في الفكر، وشـبّ على شـتم الآخر الذي يختلـف معه في الرأي والتصوّر، سيشـيب عليه، مهما اختلفت الوسـائط التي يسـتعملها: جلود الحيوانات، القمـاش، الورق، شبكة الإنترنت، فلا تفاعلية دون إحداث قطيعة مع الممارسات الإعلامية السالفة.

حتى لا يتهمنا البعض بالسذاجة، لأننا فصلنا وسائل الإعلام عن المجتمع، نتسـاءل عن معنـى التفاعلية القائمة على الحوار والجدل في حقل الإعلام في مجتمع لم يتمكن، مع الأسـف، من تحييد العنف لحلّ خلافاته، ولا يميّز بين المفاهيم التالية: العدو، والخصم، والمنافس، والغريم. إنه يدفع للانفعال، وربما أكثـر، وليس التفاعل

* * *

مزاج القارئ

«كل قارئ يسقط رؤيته على الآخرين، فنقدم له ما يكفي لفرك خياله. إنها مهنة سيئة السمعة».

أناتول دو فرانس، كاتب فرنسي

ظل الكاتب حسن مدن يكتب عموده اليومي الموسوم «شيء ما» في صحيفة الخليج الإماراتية لسنوات عديدة. فشكّل نقطة التقاء الأدب والفكر والثقافة والسياسة. فكسب عدداً كبيراً من القراء في دولة

الإمارات وخارجها. ومن قرائه النشيطين مجموعة من النساء اللواتي شكّلن حلقة لقراءة الإنتاج الأدبي ومناقشته. استوقفته إحداهن، ذات مرة، في ندوة بأبو ظبي لتمازحه قائلة: كلما اقترحنا قراءة رواية لمناقشتها وجدناك تكتب عنها في «شيء ما» أو عن كاتبها، فما السر في ذلك؟ لم يكن لحسن مدن إجابة عن هذا السؤال المباغت. ربما الصدفة العجيبة هي التي كانت وراء هذا السر، أو حدسه ومتابعته لما تجود به ديار النشر واقترابه من مزاج القارئ.

عندما عاد حسن مدن إلى موطنه البحرين، قبل سنوات، وشرع في الكتابة للصحافة البحرينية، سألته: هل استمر في الكتابة على نفس منوال عموده «شيء ما». فرد عليّ بالنفي. وذكر لي أنه شرع في الكتابة بنمطية عموده المذكور، لكنه لم يجد تجاوباً من قبل القارئ في البحرين. فاضطر إلى التغيير في طريقة كتابته وفي مواضيعها. ويعتقد أن السبب في ذلك يكمن في اختلاف القراء في دولة الإمارات عن القراء في البحرين. فالمجتمع البحريني يعيش حركية وتدافعاً أثّر في القارئ الذي أصبح يتطلب شكلاً من الكتابة تتناغم مع مزاجه. فإذا كان الإقبال على قراءة النص الصحفي الهادئ المسكون بالتأمل

والمســتلهم من حكمة الأدب وإنسانيته وتجربة كتابه واسعاً في الإمارات، فإنه أقلّ في البحرين.

منــذ أيام قليلــة التقيت إحدى الصحفيــات الجزائريات التي تحظى بجمهور غفير من المعجبين والمعجبات بكتاباتها، تحسد عليهــا. وذكرت لها أنني مــن متابعي التعليقــات على مقالاتها في شــبكة الإنترنت. وأكدت لها أنها اســتطاعت أن تقترب من مــزاج القــارئ الجزائري إن لــم تلتصق به. وهــذا يفصح عن ســر تزايد المعجبيــن بكتابتها، ناهيك عن أســلوبها في الكتابة. فالقــارئ الجزائــري لا يرضــى بمن يكتب بنبــرة واطئة لأنها تعبّر، في نظره، عن وجل أو وهن. ويفضل الكتابة بنبرة عالية تصــرخ صرخة ألم أو غضب. إنه يفضل من يكتب «بالقباحة» باللهجة الجزائرية. فصححت فكرتي، مشــكورة، قائلة: الكتابة بـ«القباحــة» نعــم، لكن في حــدود معينة، لأنــك إذا تجاوزتها ســينقلب عليك القــارئ. فالمهم أن يلتمس هــذا الأخير الصدق والاحترام فيما تكتب. فالقارئ الجزائري يمقت الكتابة المداهنة والمتملقة.

لعل هذا ما عبّر عنه أحد الصحفيين الجزائريين المخضرمين

الذي شـــارك في برنامج حواري في التلفزيون الجزائري حول مشـــروع قانون الإعلام في السنة 1990. وقد انتقده بشدة وحدّة، إذ ذكر أنه دلف أحد المقاهي بالقرب من جريدته للاستراحة من ضغـط العمل بعد البرنامج المذكور بيومين. ووقف أمام النادل لدفــع ثمن ما شــربه. فأخبــره هذا الأخير أن مشــروبه مدفوع. فالتفت يميناً وشــمالاً لعله يجد الشخص السخي الذي تكرم عليه بفنجــان قهوة. فأخبــره صاحب المقهى أنه أعفــاه من دفع ثمن قهوتــه تعبيراً عن إعجابه به لأنــه كما قال أفرغ ما في قلبه في البرنامــج التلفزيونــي المذكور. وعبّر له عــن تقززه من كلام التزلف.

إن إدراك مزاج القارئ ليس بالشــيء الســهل، وذلك لجملة من الاعتبارات الاجتماعية والنفسية والتاريخية. فالمزاج شيء مركّب من قسمات الشــخصية ومن سياقات حياتية. وأعتقد أنه ســيكون أصعب في المستقبل القريب. والسبب في ذلك لا يعود إلى تعقــد الحياة المعاصرة والتغيير الســريع في القيم فقط، بل يرجــع، أيضــاً، إلى التغيير الحاصل في وســائل إنتــاج الثقافة والإعلام وتوزيعها. فالقنوات التلفزيونية غرقت في الترفيه إلى حدّ الملل أو امتطت صهوة الدعاية الفجة التي تســطح التفكير.

والعديد من الصحف تسعى إلى توطيد علاقتها بالقارئ عبر الإثارة والفضائح الجنسية. وكفت أو تكاد عن تقديم قيمة مضافة في مجال الإعلام والأدب والفن والثقافة والفكر والسياسة والتاريخ واللغة، أي في مجال إنتاج المعنى. فشجعت القارئ على الكسل وصرفته عن التفكير والتأمل.

قد يحتج البعض على هذه النظرة بالقول إن الكتابة الجيدة هي تلك التي تخضع لمنطق «هذا ما يريده القارئ». وإذا كان البعض مقتنعاً بهذا المنطق، فالبعض الآخر يراه مجرد خديعة تستخدمها الصحف لتبرير ما تنشره. ويعتقد، بدون وصاية على القارئ، أن هذا المنطق بحاجة لأن يستكمل بمنطق آخر مفاده (الكتابة وفق ما يحتاج إليه القارئ). هذا ما حاول التّقيّد به الصحفي «روبير صولي» الذي ظل مواظبا على كتابة عموده الموسوم «نقطة الختام» بصحيفة «لوموند» الفرنسية لسنوات. لقد بعث قراؤه عشرات الرسائل الدامعة لوداعه عندما وضع نقطة الختام لمسيرته المهنية. فعبرت عن تقديرهم له لأنه أثرى حياتهم بالمعلومات والمعارف والأفكار واحترم ذكاءهم.

* * *

فهرس

سبتمبر SEPT
2017
145